الرأسمالية المصرية عبر مسار مختلف

(الأسباب - التداعيات)

د. رفعت السعيد

اسم الكتاب : الرأسمالية المصرية.. عبر مسار مختلف

اسم المؤلف : د. رفعت السعيد

الطبعة الأولى : القاهرة ٢٠١٠م

عدد الصفحات : ١٩٢ صفحة

القطع : ١٧ × ٢٤ سم

رقم الإيداع : ١٨٤٣ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى : 977-5130-74-3

الناشر : شركة الأمل للطباعة والنشر

al_amal@alamalprintshop.com

• حقوق النشر والطباعة محفوظة للمؤلف.

• يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس بأية صورة إلا بإذن كتابى من المؤلف.

الرأسمالية المصرية
عبر مسار مختلف

الفصل الأول

الرأسمالية المصرية

سأتكلم كثيراً عن مصر، ففى مصر من الأشياء العجيبة ما لا يوجد فى بلد آخر.

هيرودوت

يتكون التاريخ من نصفين، نصف جميل هو الأساطير والحكايات والأوهام، ونصف قبيح هو الحقائق. ومهمتنا نحن المؤرخين هى أن نخلص التاريخ من نصفه الجميل، وأن نكتفى فقط بالنصف القبيح.

ميشيليه

هناك فى أوروبا قام النموذج الأوروبى للرأسمالية (وهو بالمناسبة النموذج السائد الذى يهيمن على مختلف الدراسات الأكاديمية وغير الأكاديمية) على أنقاض الإقطاعيات أو الإمارات، حيث المالك الأكبر هو الحاكم الأكبر وهو القائد العسكرى لجيشه المستقل والمتحكم فى أمور الإقطاعية. وحيث التجار يتعثرون بتجاراتهم المتواضعة والمحدودة بحدود القدرة على التنقل والتعامل خارج إطار الإقطاعية إلا فى الحدود التى تمليها الاحتياجات الضرورية للمقاطعة والتى لا تتوافر فيها. كما أن التجار كانوا فى أغلب الأحيان يسدون احتياجات الفئات الغنية فى هذه الإقطاعيات، فالأقنان الذين يشكلون الجمهور الأغلب فيها يعيشون على ما تنتجه أيديهم غذاء أو ملبسا أو حتى مسكنا. وكانت حركة هؤلاء الأقنان مقيدة وفى أحيان كثيرة كانت قرارات الأمير تحرمهم من حق التنقل.

ومع هؤلاء الأقنان أو منهم كان الحرفيون وأغلبهم ينتج ما يحتاجه أقرانه من الأقنان المعدمين. لكن المتميزين منهم كانوا بفضل مهارتهم الشخصية يسدون احتياجات الأرستقراطية المالكة وإلى هؤلاء يرجع الفضل فى كل ما تركه انا المجتمع الإقطاعى من إبداعات وتحف ومساكن وفنون.

ويحاول «داهل» أن يفسر كيفية تطور هذه المجتمعات فيقول: «إن ضرورات تسيير

الشىءون العامة للمجتمع قد فرضت نموا طبيعيا لمكنات تطور هذه المجتمعات، فقد نمت تلقائيا كما ينمو العشب البرى». أرض وماء ومناخ طبيعى هذا ما يحتاجه العشب، كذلك كان الأمر فى أغلب المجتمعات الأوروبية، فالتطور الطبيعى والعفوى والمنطقى هو أن يتساوى بعض الأرستقراطيين مع بعضهم البعض بما يخلق - وبشكل طبيعى- أساليب للمشاركة فى إدارة شىءون هذه المدينة أو تلك، إنه ذلك المبدأ المنطقى الذى تم عبر عملية إنضاج مجتمعية، والذى يمكن تلخيصه فى عبارات تقول بالمساواة بين الأفراد الأحرار.

ولم يكن هذا الأمر قاصرا على أثينا ولا روما ولا غيرها مما سلط التاريخ أضواءه عليها من مدن وجماعات، فما هو طبيعى ومنطقى يبقى طبيعيا ومنطقيا فى أماكن عديدة أخرى، فحتى عند الفايكنج الدانمركيين (القرن التاسع الميلادى) تواجدت فى هذا الشعب المختلف عن غيره من الشعوب الأوروبية سواء فى تركيبته المجتمعية أو الطبقية تواجدت ربما بشكل آخر، وبأساليب أخرى ذات الدوافع نحو ذات التوجه «وحينما كانت جماعات الفايكنج ترتحل عبر أحد الأنهار فى فرنسا سألهم رسول أحد الحكام المحليين «من هو سيدكم؟» فأجابوا نحن جميعا سادة متساوون» (١)

لكن هذا العشب الطبيعى يبقى طبيعيا فالقسمة فى السلطة تكون بين السادة المتسلطين وحدهم، ويظل التطور طبيعيا لينمو العشب الرأسمالى منتجا مجتمعا طبقيا يقوم على أساس التمايز الطبقى وملكية وسائل الإنتاج بواسطة طبقة معينة بينما تجرد الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى من ممكنات هذا التملك.

وهكذا جرى التحول نحو الرأسمالية حثيثا وتواكب معه نمو الحاجة إلى التبادل التجارى الحر، والتطور العلمى الذى انعكس فى شكل منتجات صناعية أكثر تقدما وهو ما يحتاج إلى ذوبان الحدود الإقليمية بين الإقطاعيات والمدن لتتشابك العلاقات الاجتماعية بين المكونات الوسطى للمجتمع.

ورويدا رويدا بدأ الجنين الأولى للمجتمع الرأسمالى فى التكون.

تاجر (أكثر حرية فى التنقل) + آلة أكثر تقدما وأكثر قابلية للتطور وسد الاحتياجات المتزايدة والحديثة للأثرياء + حرفى أكثر مهارة وأكثر قدرة على التعامل مع الآلات الحديثة.

ويمكن تلخيص هذه المعادلة كالآتى :

رأسمال + آلة + يد عاملة لينشأ من ذلك ما اسمى «بالمانيفاكتورة» أية المصنع

الصغير، ومع تطورها تقع متغيرات عدة .

– ينشأ الوطن وتنشأ الأمة وتذوب الحدود بين الإقطاعيات، ويتوحد الجيش وتقوم الدولة.

– التاجر يتحول بثروته وتراكماتها إلى رأسمالى. وتتحول ثروته إلى رأسمال ثم إلى رأسمال صناعى، ومع نمو الصناعة والاستثمارات يظهر رأس المال المصرفى وتقوم المصارف وأشباهها بعمليات التمويل والإقراض والرهن.. إلخ، ومع اندماج رأس المال الصناعى مع رأس المال المصرفى ينشأ رأس المال المالى الذى يتحكم فى مجمل المجتمع الرأسمالى.

– الحرفيون ينقسمون قسمين: البعض الأكثر تجاوبا مع الحداثة والأكثر مهارة يقيمون مانيفاكتورات صغيرة ويستعينون بعدد من الحرفيين فلا تلبث المانيفاكتورات أن تتحول إلى مصانع . أما جمهور الحرفيين فيتحولون إلى عمال، أو يبقون كحرفيين يقومون بسد احتياجات الفقراء فيغدو نموهم قزمياً حتى ينقرضوا.

* * *

لكن النموذج المصرى لنمو عشب المجتمع الرأسمالى جاء مختلفا من أوجه عديدة. ولكى نتعرف على أوجه الاختلاف هذه سنحاول أن نتعقب عملية نمو العشب المصرى وكيفية تكون الفئات العليا فى المجتمع ليس عبر النمو الطبيعى (ماء+ أرض+ مناخ) وإنما بسبب قرار علوى من الحاكم الذى صنع هذا النمو «محمد على باشا».

فمحمد على الذى قرر (أقول قرر) دفع التطور المجتمعى دفعا عبر المحاكاة مع أوروبا (راجع تجربة استقدامه لعديد من السان سيمونيين ليسهموا فى وضع مخططات بناء دولة حديثة، شبكة رى– قناطر–مصانع – مدارس حديثة– جيش حديث.. إلخ). وجد نفسه بحاجة إلى موظفين يشغلون السلم الوظيفى لإدارته. فالشراكسة الذين ضربت جذورهم بمذبحة المماليك فى القلعة ليسوا كافين ولا قادرين ولا موثوقًا فيهم، وهم فوق هذا وذاك لا يمتلكون ممكنات العلم أو التعلم لإدارة دولة حديثة. والأتراك لا يرغبون فى التعلم مستندين إلى ثرواتهم، وكان لا بد من الاعتماد على أبناء الفلاحين المصريين بحيث يجرى «إجبارهم» على التعلم وبعدها يتحولون إلى موظفين يصعدون سريعا جدا فى سلم الإدارة الخالى والمنتظر بشغف لمن يديرونه. وما إن يترق هذا الموظف حتى يغرق فى فيض إنعامات

الوالى ومن خلفوه من نسله فنجد أمامنا نموذجًا مثيرا للاهتمام يمضى عبر المتوالية التالية :ابن فلاح فقير – يتعلم – يتوظف– يصعد سريعا ليصبح موظفا كبيرا – يغدق عليه الوالى فيصبح مالكا كبيرا.

وهنا يتعين أن أحذر من اعتبار أن هذه الملكيات الكبيرة التى وزعت على مصريين من أصل فلاحى كونت اقطاعيات بالمعنى العلمى المتعارف عليه. فالوالى يظل مالكا ولو من الناحية الشكلية. والأرض التى يمنحها للمالك الجديد تسمى «عهدة» وهى مجرد عهدة قد تسترد، والمالك لا يقيم نمطا من الإنتاج الإقطاعى فالمشتغل فى أرضه ليس قناً لكنه فلاح يشتغل فى الأرض يزرعها للمالك نظير مساحة يرزعها بنفسه لنفسه. كما أن حجم ما يسدد من ضرائب لا يحدده مالك «العهدة» وإنما الوالى.

وهكذا وزعت ملكية الأراضى عبر فترات متعاقبة بين «الالتزام» و«الأوسية» و«مسموح المشايخ» و«العهدة». لكن الثمار تكون واحدة. فمحمد على الذى لم يكن بمقدوره زراعة كل الأرض بنفسه اضطر إلى توزيعها، وكان التوزيع كالتالى:

– أبعاديات وشفالك لأسرته وكبار رجال حاشيته ٢٠٠ر٠٠٠ فدان.

– أوسية للملتزمين ومساحتها ١٠٠ر٠٠٠ فدان سارع أصحابها إلى وقفها حتى لا يحرم أولادهم من ريعها.

– مسموح المشايخ وهى أراض منحت لمشايخ القرى ومساحتها ١٥٤ر٠٠٠ فدان

– الرزقة والتى جرى توزيعها على كبار الموظفين الجدد من مصريين وأجانب ٦٠٠٠ فدان.

ويقدم لنا زكى مبارك نماذج عديدة لهؤلاء الملاك الجدد، فرفاعة الطهطاوى الذى باعت أمة مصاغها كى تدبر له جنيهين وهو متجه للدراسة فى الأزهر أنعم عليه الباشا بمائتين وخمسين فدانا من أراضى طهطا، ويأتى سعيد ليمنحه ٢٠٠ فدان واسماعيل ليمنحه ٢٠٠ فدان أخرى ويشترى هو ٩٠٠ فدان ويقيم مبانى وعمائر، وفى عام ١٨٨٠ كان ورثته يمتلكون ٢٥٠٠ فدان»

أما إبراهيم بك نبراوى «الذى ترقى فى الرتب الديوانية إلى أن بلغ رتبة المتمايز فقد كان ابن فلاح فقير أرسله والده ليبيع بطيخا فلم تربح تجارته وفقد رأسماله وخاف العودة إلى أهله فالتحق بالأزهر، وطلب الوالى اختبار طلاب من الأزهر ليدرسوا الطب فرغب

ودخل مدرسة أبى زعبل فأقام بها مدة وترقى إلى رتبة ملازم ثم تعلقت الإرادة السنية بإرسال جماعة من المبعوثين إلى بلاد فرنسا فسافر إلى هناك حيث درس الحكمة (الطب).

وبعد عودته ترقى إلى رتبة يوزباشى بوظيفة خوجة (معلم) بمدرسة الطب فى قصر العينى، ولنجابته وحسن درايته فى فنه اختاره العزيز محمد على باشا «حكيمباشى» لنفسه وقربه وتخصص به وبلغ رتبة أميرالاى، وكثرت عليه إغداقات العزيز وانتشر ذكره وطلبته الفاميليات والأمراء، ولما مات خلف ألفا وسبعمائة فدان» (٢)

لكن الأمر لم يقتصر على إغداقات الباشا على المثقفين ولا على مسموح المشايخ بل إن الأراضى التى استحوذ عليها الباشا من المماليك وحاول أن يزرعها بنفسه، هذه الأراضى ذاتها أخذت تحت ضغط فشل محاولات محمد على، وتحت ضغط متطلبات الحرب والجيش والمصانع للأموال، وتحت الضغط الاجتماعى الذى بدأ كبار الموظفين المصريين يمارسونه عن طريق تقربهم إلى الوالى أو حاجة الوالى إليهم.. بدأت تنتقل- ولأول مرة أيضا- إلى أيدى المصريين. الأمر الذى يؤكد أنهم قد أصبحوا - إلى حد ما- قوة اجتماعية ذات أثر.

ويضطر محمد على فى نهاية حكمه إلى أن يعيد الالتزام فى ثوب جديد هو «العهدة» حيث تمنح الأرض عهدة لشخص يتعهد بجمع الضرائب منها. وهكذا تنشأ طبقة جديدة من كبار الموظفين الرسميين والضباط والتجار الذين أثروا خلال سنوات النهضة التى شهدتها مصر أيام حكم محمد على، هذه الطبقة أصبحت تمتلك ثروات مهمة تمكنها من مد يد العون إلى محمد على الذى كان يعانى من الضغط الخارجى والعجز المحلى وانهيار الصناعة والحاجة إلى المال. وفى ٢٣ مارس ١٨٤٠ أعلن محمد على نظام «العهدة» ووزعت مساحات تتراوح بين ٣٠٠ - ٨٠٠ فدان على متعهدين كانوا فى حقيقتهم ممثلين للفئات الغنية من المجتمع كبار ضباط، تجار، موظفين، تجار ومستثمرين أجانب، ومن هذا الباب نفذ كثير من المصريين (٣)

هنا يبدأ التاريخ الحقيقى للطبقة الجديدة من ملاك الأرض المصريين الذين قدر لهم أن يلعبوا فيما بعد دورا كبيرا فى الثورة العرابية، وفيما تلاها من عقود من الزمن.

والغريب أن الأسماء، تبقى كما هى نفس الأسماء تتردد منذ محمد على حتى اسماعيل، حتى الثورة العرابية حتى ما بعد الاحتلال، بل وحتى أيامنا هذه. إنها ويالالدهشة نفس الأسماء:

– فعلى البدراوى كان مجرد تاجر عطور منحه محمد على عهدة سمنود، ثم جاء سعيد ليمنحه ٤٠٠ فدان أخرى فى سمنود ومكنه ثراؤه من أن يشترى مساحات أخرى من الأرض، وعندما مات عام ١٨٦٧ كان يمتلك ٤٠٠٠ فدان [٤].

وفى ١٩٥٢ استولى الإصلاح الزراعى من عائلة البدراوى على ١٦٫٠٠٠ فدان.

– وسالم باشا السلحدار كان حاكم الصعيد أيام محمد على، أخذ عهدة البلينا، وعهدة قرية فازارة (٢٢ كم جنوب منفلوط) [٥]، وفى ١٩٤٥ كان وقف حنيفة السلحدار يمتلك ٦٢١ فدانا فى البلينا [٦] و٧٩٠ فدانا فى فازارة[٧].

– وثمة اسم ثالث لازال موجودا حتى الآن، هو الشواربى منحه محمد على عهدة قليوب، ومنح اسماعيل ابنه محمد بك الشواربى مزيدا من الأرض، وفى نهاية القرن الثامن عشر كانت ٤٠٠٠ فدان من مجموع زمام قليوب البالغ ٧٠٠٠ فدان مملوكة لأسرة الشواربى وحدها، ولعبت أسرة الشواربى دورا مهما ضد الثورة العرابية، ففى أيام الثورة كان قصرها مركزا للثورة المضادة.

وكان محمد باشا الشواربى من أوائل كبار الملاك الذين ضربوا الثورة من الظهر، وعندما اشتعلت الثورة واتخذت جريدة الأهرام جانب الخديو وصادرها العرابيون، فتح «الشواربى» منزله الكائن فى شارع الساحة بمصر لوكيل جريدة الأهرام وكان يرسل معه خدمه يستلمون أعداد الأهرام من السكة الحديد، فقد كانت تصدر فى الإسكندرية ويحملونها إلى داره وتوزع من هناك، كما أنه أول من حافظ على حياة أديب إسحق إذ آواه فى منزله شهرين والعرابيون يبحثون عنه وينتظرونه فى بيت سلطان باشا» [٨]

وهكذا..

والحقيقة أن العهدة لم تكن عودة للالتزام، فالمتعهد لا يجمع الضرائب كما يشاء وإنما كما يحددها الوالى، لكنه كان يمتلك الحق فى تسخير فلاحى عهدته فى أرضه.

وهكذا بدأت الطبقة الجديدة تمارس استغلالها على أوسع نطاق وتوسع من ملكياتها منتهزة حاجة محمد على إلى المال وعجز الفلاحين عن دفع الضرائب. وثمة قصة يرويها جبرييل باير.. تقول:

«لقد جند جميع رجال قرية سكوله مركز المنيا فى الجيش وظلت الأرض بلا زراعة وتراكمت عليها الضرائب لعدة سنوات حتى تقدم أحداً الموظفين وهو على أفندى متعهدا

بدفع مجموع هذه الضرائب خلال ثلاث سنوات واستولى على أفندى على زمام البلدة ومساحتها ١٠٠٠ فدان، منها ١٥٠ فدانا معفاة من الضرائب [٩]

والحقيقة أن أحدا لا يعرف بالضبط مساحة الأراضى العهدة لكن «باير» يؤكد وفقا لحساباته أن مساحتها لم تكن تقل أيام محمد على عن ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فدان منها ٣٠٠٫٠٠٠ فدان لأفراد أسرة محمد على.

والمساحة الباقية توضح حقيقة المجال الذى كانت تمارس فيه الطبقة الجديدة نشاطها.

لكن السلم الطبقى الحديث التكوين كان يحتوى على مراتب عديدة، فبعد المتعهدين (كبار الملاك) كان هناك مشايخ البلد الذين اعتمد عليهم محمد على فى جهازه الإدارى ومنحهم «مسموح المشايخ».

وإذا كان المتعهدون أناسا طارئين على القرية، فإن المشايخ هم رؤساء الأسر الغنية المرموقة فى الريف، وذات المكانة الاجتماعية التى منحها محمد على مزيدا من المكانة والهيبة بما منحها من أرض ونفوذ إدارى.

ويورد على مبارك فى الخطط التوفيقية أسماء كثير من هؤلاء المشايخ. أسماء ظلت هى الأخرى تتردد عبر سنوات عديدة لتصل إلينا وهى تحتفظ بمزيد من الرنين والنفوذ.

– أبو محفوظ شيخ بلدة الحواتكة (أسيوط) «وقد ظلت هذه الأسرة معروفة طوال عدة أجيال متتالية ولها أملاك شاسعة تبلغ عدة آلاف من الأفدنة من الأراضى الخصبة وكان جميع أهل القرية فى قبضتهم [١٠]

– ثم عائلة أبى حشيش فى المرصفا قليوبية.

– وعبد الحق من الديوانية أسيوط

– الشريعى من سمالوط المنيا

ومن بين المشايخ فى كل بلدة كان المدير يعين رئيسا للبلدة يسمى شيخ البلد، وبالرغم من أن هذا المنصب كان منصبا ثانويا فى السلم الإدارى إلا أنه كان مقياسا للثراء والسطوة فى القرية.

وكان الشيخ ذا سلطة أبوية على القرية كلها وهو المسئول عن جباية الضرائب وجمع الأنفار للخدمة العسكرية وتجهيز عمال السخرة، ولاشك أن كل هذه السلطات كانت تمنحه نفوذا لا حدود له على الفلاحين.

فلما جاء اسماعيل أبقى على مشايخ البلاد لكنه جعل فوقهم فئة من أكثرهم ثراء هى العمد.

ويؤكد الدكتور عبدالعزيز رفاعى «أن العمد أيام اسماعيل كانوا من أكثر الملاك المصريين ثراء ونفوذا فى الريف وقد كانوا يمثلون عصب النظام الإدارى وزعامة الملاك الزراعيين» (١١)

ومن خلال هذا المنصب تبدأ طبقة كبار الملاك الزراعيين المصريين فى ممارسة عملية استغلال واستنزاف الفلاحين الفقراء.

فالعمدة ليس فقط أكبر مالك للأرض، لكنه أيضا ممثل الجهاز الإدارى بكل جبروته السخرة، القرعة العسكرية، الضرائب.

وهو يشرف على عمليات بيع الأراضى ويحصل الضريبة المفروضة عليها ويحتجز لنفسه نصيبا منها، وفى كثير من الأحيان كان العمد يقومون بإقراض الفلاحين بالربا الأمر الذى ضاعف من ملكيتهم.

«وفى كثير من الأحيان كان العمدة يتناسى أن يبلغ عن وفاة شخص بلا ورثة، أما أملاكه التى تكون من حق الدولة فإنه يستولى عليها أو يمكن أشخاصا آخرين من الاستيلاء عليها. وفى أحيان أخرى كثيرة كان الفلاحون يهجرون الأرض هربا من الضرائب الفادحة فيستولى العمد على أراضيهم وثمة عمدة هو «خليل الخولى» كون ثروته كلها من أراضى الهاربين من الضرائب ومن خداعه للفلاحين الفقراء الذين لم يكونوا بقادرين على الدفاع عن أنفسهم حيال سطوته، والحقيقة أن العمد بالرغم من منصبهم الثانوى فإنهم كانت لديهم فرصا أكثر من كبار الرسميين فى توسيع ملكياتهم الزراعية على حساب ملكيات الفلاحين الفقراء» (١٢)

والحقيقة أن حالات الهرب كانت كثيرة جدا إلى الحد الذى جعلها مصدرا أساسيا من مصادر زيادة ملكيات المشايخ والعمد.

فعندما ألغى عباس نظام العهد وأجبر الفلاحين على سداد الضرائب المتراكمة عليهم بسبب إهمال أو عجز المتعهدين، زادت حالات الفرار زيادة كبيرة.

وزادت مرة أخرى فى عهد سعيد. وقد زادت إلى الحد الذى بلغت فيه المساحة المهجورة فى الدقهلية والشرقية وحدها فى سنة ١٨٥٥ ما قدره ٤٦٫٨٦٦ فدانا.

وفى سنة ١٨٥٦ زاد الطين بلة عندما أعيد توزيع الضرائب على الأرض الخراجية فرفعت على الأراضى القليلة الخصوبة من الربع إلى الثلث.

بل إن سعيدا بدأ بحرمان الفلاحين حتى من حقهم فى استعادة الأرض التى هجروها بعد مضى ١٥ سنة، غير أنه كان يتحتم على مشايخ البلاد أن يمنحوا الفلاح العائد بعد ١٥ سنة مساحة تتراوح بين نصف فدان و٣ أفدنة، ثم جاء قانون الأرض الصادر فى عام ١٨٥٨ ليحرم الفلاح الذى يهجر أرضه من جميع حقوقه بعد خمس سنوات فقط (١٣)

وفى سنة ١٨٧٩ كتب بورج وهو نائب أحد القناصل يقول «لقد سمعت من مصادر متعددة فى القليوبية أن الفلاحين يعانون من ضغط المشايخ عليهم إلى الحد الذى يدفعهم إلى ترك ملكياتهم الصغيرة ليشتغلوا كعمال لدى أحد الذوات أو الأوروبيين على أمل أن يعيشوا فى كنف حمايته»(١٤)

لكن الأرض لم تكن وقفا على هؤلاء وحدهم. ففى بلد كمصر حيث الأرض هى المصدر الأساسى بل والوحيد للسلطة والجاه نجد أن نسبة كبيرة من التجار لا تلبث أن تتجه نحو تملك الأراضى بمجرد أن تكون لنفسها بعضا من الثروة، ويمثل هذا الارتداد الاجتماعى نقطة أساسية فى خصوصية عملية النمو الرأسمالى المصرى.

ويورد علي مبارك أمثلة لهذا الاتجاه الذى ظل سمة مميزة للفئات البرجوازية فى مصر.

فهناك مثلا أسرة الهجين «فالحاج مصطفى الهجين كان فى مطلع القرن تاجرا كبيرا شديد الثراء وكان يمتلك كثيراً من الأطيان والأملاك (لاحظ الفرق بين الأملاك والأطيان) وكان ابنه الحاج محمد الهجين هو الآخر أحد التجار «المعتبَرين» أما حفيده الأمير حسن بك الهجين الذى توفى فى أعقاب تولى اسماعيل للعرش فقد كان أكثر ثراء وشهرة من جده وكان يمتلك كثيراً من الأموال والأملاك «والأطيان» وكان هو الذى أضاف «أطيانا» إلى أملاك الأسرة»(١٥) وقبل أن يتوفى وقف أملاكه وأطيانه، وفى سنة ١٩٥٠ كان وقف الهجين يضم ١ر٤٢٥ فدانا فى البحيرة والدقهلية والغربية بالإضافة إلى عقارات كثيرة بالقاهرة.

ويصف على مبارك منفلوط فى سنة ١٨٨٠ فيتحدث عن حسن الطرزى وهو تاجر ثرى كان والده واحدا من التجار المحترمين وقد زاد حسن من ثروة أبيه وكان هو الذى ضم أطيانا كثيرة إلى أملاك الأسرة (١٦)

وفى سنة ١٩٤٧ كان وقف الطرزى يضم ٢ر٣٧٩ فدانا (١٧)

لكن الأمر لم يكن بهذا التبسيط فالملاك الكبار من المصريين كانوا يواجهون منافسة ضارية من الأتراك وخاصة من أفراد الأسرة المالكة وحاشيتها ومن الأجانب وخاصة أصحاب المصارف وبنوك الرهونات.

ويورد على مبارك فى الجزء التاسع عشر من كتابة «الخطط الجديدة» سرداً للترع والرياحات فى مصر. ويورد بالمناسبة بيانا بالوابورات المركبة عليها، وأسماء ملاكها.

ولاشك أن ملكية هذه الوابورات تمثل دليلا على ملكية الأراضى الزراعية المركبة عليها.

ولنأخذ مثالا واحدا:

ناحية بيلا

اسم المالك	قواتها بالحصان	عدد الوابورات
المرحومة والدة باشا	٢٠	٢
المرحومة توحيدة هانم	٣٢	٢
فاطمة هانم	١٦	١
جعفر باشا	٨	١
على باشا شريف	٩	١
والدة باشا	١٢	١
ذوالفقار باشا	٨	١

وما من مصرى واحد فى كل هذه الناحية سوى البدراوى عاشور، وكان يمتلك وابورا قوته ٢ حصان [١٨].

ويقدم لنا باير فى كتابة تاريخ الملكية الزراعية فى مصر كشفا بأملاك بعض أفراد أسرة محمد على أيام اسماعيل [١٩].

الأميرة الوالدة	١٤٤ر٩٢٧ فدانا
محمد توفيق باشا	٣١ر٠٩٧ فدانا
حسين كامل باشا	٢٥ر٢١٨ فدانا
الأميرة توحيدة هانم	٢٠ر٠٩٤ فدانا
الأميرة فاطمة هانم	٢٨ر٤٧٧ فدانا

الزوجة الأولى للخديوى ٢٠٫٣٨١ فدانا

الزوجة الثانية للخديوى ٤١٫٦٠٥ فدانا

الزوجة الثالثة للخديوى ١٦٫٣١٢ فدانا

ويمضى الكشف ليصل المجموع الكلى ٤٢٥٫٧٢٩ فدانا فإذا أضيف إليها ٥٠٣٫٦٩٩ فدانا وهى مساحة الأرض المملوكة للخديوى اسماعيل نفسه اتضحت ضخامة المساحة التى كانت تملكها الأسرة المالكة وحدها.

ولنستخدم مظهر ملكية الوابورات للحديث عن ظاهرة أخرى هى اتجاه كثير من الأجانب لتملك الأرض.

فعلى ترعة الباجورية وفى مركز سبك وحده نجد إن هناك الوابورات التالية :

عدد الوابورات	قوتها بالحصان	المالك
١	١٤	ناحية شبرابلوله: الخواجه ديمترى دونيكه وشريكه كومبيل
١	١٢	ناحية دكما: الخواجه اصطفان أوفراكى المقيم ببندر شبين
١	١٢	ناحية سرس : اصطفان أوفوراكى السابق الذكر
١	١٠	ناحية سنجرج : الخواجة اصطفان المقيم ببندر منوف

ويؤكد باير أن الأجانب كانوا يمتلكون فى سنة ١٨٨٧ حوالى ٢٢٥٫١٨١ فدانا(٢٠)

لكن أبواب الثراء تفتح على مصاريعها أمام الملاك الجدد فمشروعات الرى وشق الترع والرياحات والمصارف تلك المشاريع التى راح ضحيتها الآلاف من الفلاحين الذين فرضت عليهم السخرة تحت وطأة الكرباج والجوع كانت بالمقابل مفتاحا لازدهار حقيقى فى مجال الزراعة، حيث زادت خصوبة الأرض وأتت بمحاصيل تزيد كثيراً عن السابق. وهكذا وكأن الهيكل الطبقى فى مصر يأبى إلا أن يكرس نفسه فالفقراء انتزعت أرواحهم لتحقيق مزيد من ثراء الاغنياء.

والقطن الذى أصبح تدريجيا محصولا رئيسياً ترتفع أسعاره عالميا نتيجة للحرب الأهلية الأمريكية. وإذ ترتفع الأسعار تتزايد المساحات المزروعة قطنا، وتتزايد بالضرورة كمية الأقطان المصدرة للخارج. فبلغت ٣٥٠ ألف قنطار عام ١٨٥٠، ثم ارتفعت بصورة غير متصورة إلى مليونى قنطار عام ١٨٦٥ ثم إلى ثلاثة ملايين عام ١٨٨٠» (٢١)

وتواصل الأسعار ارتفاعها لتضخ ثروات بغير حدود إلى جيوب الملاك الجدد ونقرأ «وعلى الرغم من أن المحصول المصرى من القطن كان فى عام١٨٦٣ أكثر من أية عام مضى إلا أن أسعار القطن كانت فى الإسكندرية أعلى منها فى ليفربول، وكانت الأسعار فى داخل البلاد أعلى منها فى الإسكندرية، وهو أمر مستغرب تماما يوضح تماما النزعة التضخمية التى اجتاحت البلاد. كانت البلاد تتفجر ثراء ابتداء من الخديو الذى كان يمتلك حوالى ٨ أو ٩ ملايين رطلا من القطن وتراوده أحلام بدخل يزيد على مليون إسترلينى إلى الملاك الذين ازدادوا ثراء، وحتى متوسطو الملاك وصغارهم اعتادوا على أكل الخبز الأبيض وكثيراً من اللحم واشتروا الجوارى للعمل كخادمات ولمزيد المتعة. وباختصار فإن كل من كان له علاقة بزراعة أو تجارة الذهب الأبيض الجديد قد انطلق نحو آفاق ثراء غير محدود»[٢٢]

والجدول التالى يوضح ممكنات الثراء غير المحدود سواء بسبب زيادة محصول القطن أو بسبب ارتفاع أسعاره [٢٣]

السنة	عدد القناطر التى تم تصديرها	سعر القنطار بالريال
١٨٦٠	٥٠١ر٤١٥	١٢
١٨٦٣	١ر١٨١ر٨٨٨	٢٣
١٨٦٤	١ر٧١٨ر٧٩١	٣٦ر٢٥
١٨٦٥	٢ر٠٠١ر١٦٩	٤٥

الثروة تتدفق وبلا حدود على الملاك الزراعيين ويقدر باير حجم هذه الثروة التى تدفقت من الخارج بثلاثمائة مليون فرنك فى عام ١٨٦٣ وحده [٢٤]

الأرض المزروعة تحولت إذن إلى منجم ذهب فتهافت الملاك على استخدام وابورات الرى وعلى استصلاح مزيد من الأراضى البور فاتسعت الرقعة المزروعة من ٣٥٠ر٠٠٠ فدان عام ١٨١٣ إلى ٤ر٧٤٣ر٠٠٠ فدان عام ١٨٧٧[٢٥] . هذا المخزون من الذهب فى الأرض الزراعية ألهب شهية التجار وكل من لديه ثروة على التحول نحو ملكية الأراضى الزراعية. فشاهدنا تحولا غريبا، فالتجار وبدلا من أن تطوروا نحو برجوازية صناعية

تراجعوا ليصبحوا ملاكا للأرض الزراعية.. وتتمركز حول هذا التراجع نتائج وتداعيات لعل كثيراً منها لم يزل كامنا فى مجتمعنا حتى الآن.

فإذا أتينا إلى التجار وهم العنصر الأساسى لأى جنين رأسمالى، فإننا نلاحظ صعود عديد من التجار بعضهم مصريون وآخرون مغاربة وحجازيون وشوام وحضارمة كونوا ثروات كبيرة من عمليات نقل بضائع تجار البندقية وغيرها القادمة من مدن ساحل شمال المتوسط إلى الإسكندرية لينقلها هؤلاء التجار وعبر دلتا مصر إلى السويس حيث يجرى تحميلها إلى الهند وأيضا العودة عبر ذات الطريق إلى الإسكندرية. وكانت هذه المهمة خليطا من التجارة والحراسة وخدمات النقل والتحميل. فازدهرت هذه الفئة وكونت ثروات طائلة حتى تحولت التجارة عبر طريق رأس الرجاء الصالح فتضاءلت ثروات هذه الفئة.

ولكى نعرف مدى ثراء هذه الفئة نرجع إلى ما كتبه الجبرتى عن تاجر اسمه الحاج الشرايبى فيقول إنه «كان من أعيان التجار المشتهرين وبيته المشهور بالأزبكية بيت المجد والفخر والعز ومماليكهم وأولاد مماليكهم من أعيان مصر، وكان رضوان كتخدا يتفسح عنده فى كثير من الأوقات مع الكمال والاحتشام ولا يصحبه فى هذا المجلس إلا اللطفاء من ندمائه»[٢٦]

لكن التجار المصريين ما لبثوا أن تلقوا ضربة قاصمة أخرى عندما احتكر محمد على مختلف الأنشطة التجارية، والمثير للدهشة أن نظرة سطحية إلى منجزات محمد على ترى أنه قد أقام صناعة حديثة ونظم معاملات تجارية واسعة وأقام جهازا إداريا حديثا ومنظما ويكون من المفترض أن يتحول ذلك كله إلى قوة دفع لنمو البرجوازية والانطلاق بمصر فى طريق البناء الرأسمالى التقليدى. لكن الواقع العملى أثبت أن النتائج جاءت معاكسة تماما. فالتجار انكمش نفوذهم وانكمشت معها ثرواتهم. أما الحرفيون فقد تحول الكثيرون منهم إلى أجراء» [٢٧]

ويتواصل الضغط على التجار المصريين فقد توافد إلى مصر فيما بعد عصر محمد على مئات الألوف من الأجانب الذين وصفهم ديفيد لاندز بأن كثيرين منهم كانوا من حثالة أوروبا ومارسوا مختلف الأنشطة الاقتصادية الشريفة وغير الشريفة محتمين بالامتيازات الأجنبية ومستمتعين بخبرات وقدرات وحداثة لم تكن متوافرة لدى التجار المصريين[٢٨]

ويضيف لاندز سببا آخر لتناقص قدرات التجار ومكانتهم فى المجتمع المصرى فى ذلك

الحين قائلا: «المجتمع المصرى لا يحتوى على المقاولين والمستثمرين والمهندسين القادرين على تحقيق ثورة اقتصادية، كما أنه لا يمتلك القيم التى تشجع على تجنيد رجال الأعمال والفنيين المتمتعين بالحداثة والمعرفة بالتطورات الغربية الجديدة، ومن ثم فقد كان الأوروبيون وحدهم القادرين على تقديم رؤوس الأموال والمهارة القادرة على تطبيق آليات وتكنيك وإنشاءات الحضارة الغربية»[٢٩]

وهكذا يزدهر النشاط المالى ازدهارا رائعا لكنه ازدهار أجنبى محض.

«فالشركات الزراعية والتجارية التى تألفت فى عصر اسماعيل كان نحو ٩٦٪ من رأس مالها أوروبيا والبقية موزعة بين الخديو والباشوات الأتراك» [٣٠]

وفى كتاب «بنوك وباشوات» أمثلة كثيرة للشركات والمصارف التى تكونت فى هذه الفترة، فالشركة التجارية المصرية تمتلك أسهمها الشركة المالية الدولية (١٠٠ ألف جنيه) ومجموعة سولزباخ فى فرانكفورت (٣٠٠ر٠٠٠ جنيه) ولكل من فرونتج وجوش وأوبنهايم وديرفيو وآخرين مقادير مماثلة» [٣١]

أما شركة الملاحة التجارية المصرية التى أسسها اسماعيل لتمصير البحرية المصرية فقد أخذ اسماعيل نصف أسهمها، والنبلاء وأعضاء الأسرة المالكية ١٦ر٠٠٠ سهم وسكاكينى وديرفيو وعدد آخر من الأجانب استولوا على بقية الأسهم [٣٢]

كانت الرأسمالية تنمو، لكنها كانت فى أغلبها فى أيدى الأجانب، وإذا لاحظنا أن الأجانب لم يكونوا مطالبين بدفع الضرائب بينما يلقى عبء تحصيل مطلوبات الضرائب بأكمله على المصريين وحدهم اتضح حجم المشكلة.

لكن التواجد الأجنبى الكثيف لم يستطع إلغاء النشاط التجارى المصرى كلية فثمة أنشطة محلية وتجارة شعبية وعمليات تجارية تتعلق بالمزاج المصرى كالبن والبخور والأعشاب والملابس البلدية واللبان والصابون والزيوت وغيرها.

ونقرأ فى الخطط الجديدة أخبارا عن تجار كبار كونوا ثروات كبيرة مثل محمود محرم الذى يقول عنه على مبارك «إنه الخواجا المعظم والملاذ المفخم سيدى الحاج محمود بن محرم أصل والده من الفيوم واستوطن مصر وتعاطى التجارة وتربى له الحاج محمود المذكور، تربى فى العز والرفاهية، ولما ترعرع وبلغ رشده خالط الناس وشارك وأخذ وأعطى وظهرت نجابته وسعادته حتى كان إذا أمسك التراب صار ذهبا فسلم له والده

زمام الأمور فشاع خبره بالديار المصرية والحجازية والشامية والرومية» (٣٣)

ثم هناك عائلات الطرزى والهجين وغيرهم .

لكنهم كانوا تجاراً من الطراز القديم وكانت تراكمات أموالهم تتحول سريعا- كما أشرنا من قبل - إلى شراء أراض زراعية، ولعل هذا فى حد ذاته كفيل بإكسابهم طابع وعقلية وممارسات الأعيان والذوات وليس التجار ذوى الفكر والتقاليد والتطلعات الحديثة القائمة على التطلع نحو استثمارات مدنية فى مجتمع حديث، وإذا كانت تراكمات الاستثمارات التجارية المصرية تتجه نحو الزراعة، فإن ذلك يعنى بطبيعة إفساح المجال تماما أمام الأجانب للمضاربة والاستثمارات المالية.

كما أن التجار المسلمين كانوا يتحرجون من عمليات الاستثمار المصرفى ويصفونها بأنها نوع من «الربا» خضوعا لأفكار رجعية ومتخلفة روج لها رجال دين محافظون بالرغم من فتاوى ملحة للأستاذ الإمام محمد عبده مفتى الديار المصرية آنذاك، وقد كانت هذه المعركة بين محمد عبده وشيوخ الأزهر المحافظين وذوى النظرة الرجعية معركة حاسمة فى مسارالتطور الرأسمالى المصرى الأمر الذى دفع محمد عبده وهو على فراش مرضه الأخير يقول إلى أن :

ولست أبالى أن يقال محمد أبل

أم اكتظت عليه المآتـــــــــم

ولـكـنه دين أردت صلاحـــــــــه

أحاذر أن تقضى عليه العمائم

لكن اقتلاع القديم وخاصة إذا ما تعلق بالفكر الدينى لا يتحقق بسهولة.

أما ما يتعلق بفئة المتعلمين المصريين والذين كانوا فى عهد محمد على يصعدون سريعا فى السلم الوظيفى وينالون إنعامات وفيرة، فقد تزايد عددهم مع تزايد عدد المدارس.

فالمدارس الكبيرة التى كان عددها (فى عام ١٨٦٢) ١٨٥ مدرسة فقط تصبح فى (سنة ١٨٧٥) ٤٨١٧ مدرسة بها ٦٠٤٨ مدرسا و٧٢٢ و٢٧ طالبا والحقيقة أن انتشار التعليم الحديث كان يمثل طفرة جديدة فى حياة البلاد.(٣٤)

وبذلك انتفت هيمنة مثقفى الأزهر على المناخ الفكرى والاجتماعى فى مصر وبرزت قوى فكرية جديدة تميزت بمزاج أكثر ليبرالية وأكثر حداثة وأقدر على التطلع نحو المستقبل،

وكانت الجامعة الأهلية ومدرسة القضاء الشرعى من ثمار هذا التوجه. وفى كلا الأمرين كان الأستاذ الإمام محمد عبده حاضرا بفعالية بما أدى إلى تقوية هذا الاتجاه لكنه أدى أيضا إلى إخفاء معالم التمايز بين الفئتين : المثقفين الليبراليين من ثمار المدارس الحديثة والمثقفين الأزهريين.

وبدأت ثمار المدارس الحديثة فى تشكيل طبقة مستنيرة من المدرسين والموظفين ورجال الفكر تتطلع- بطبيعة الحال- إلى احتلال مكان مرموق فى أجهزة الدولة.

وكان الخريجون يرجعون بأذهانهم إلى المناصب والترقيات السريعة التى حازها خريجو عصر محمد على واستعد كل منهم لينال نصيبه هو الآخر.

لكن الأجانب الذين سدوا الطريق أمام التجار الوطنيين كانوا يسدون الطريق أيضا أمام الخريجين المصريين.

والحقيقة أننا بحاجة إلى رؤية متأنية لهذا النموذج «المثقف» أو «الأفندى» الذى انتزع انتزاعا من قريته ليفرض عليه «التعلم» وما إن يتعلم حتى يصبح أفنديا موظفا فى السلم الإدارى الجديد. ثم يصعد .. يصعد ليصبح مالكا عبر إنعامات الباشا. هذه المحاولة زادت من ارتباك المكون الاجتماعى للهيكل الطبقى فى المجتمع المصرى.

ونبدأ كالعادة بمحمد على، فالأتراك والشراكسة الذين التفوا حوله كانوا وكان أبناؤهم لا يرغبون فى التعلم بل يعتبرون مبدأ التعلم عبئا ثقيلا ومضيعة للوقت. ولا مفر من تعليم أبناء الفلاحين. لكنهم كانوا أيضا يخشون من حيث المبدأ مغادرة القرية ولا يعرفون من العلم إلا المجاورة فى الأزهر الشريف.

وهكذا قام رجال محمد على بتجريدات على القرى لجمع كل من يبدو عليه قدر من النجابة من الأطفال، أطفال فقراء يختطفون من آبائهم غصبا ويربطون بالحبال حتى لا يهربوا من مدارس الباشا. وكان رفاعة الطهطاوى يتجول «بذهبية» فى النيل يتوقف عند القرى لينتقى أطفالا تبدو عليهم النجابة فيضمهم إلى تلاميذ مدارسه.

هؤلاء الأطفال هم بناة المحاولة الأولى لبناء مصر الحديثة، ومن هؤلاء التلاميذ كانت بعوث محمد على للدراسة فى أوروبا، وقد ضمت البعثة الأولى والتى سافرت إلى باريس للدراسة هناك ٣٧ طالبا «تخصصوا فى الإدارة العسكرية والإدارة البحرية والميكانيكا والهندسة العسكرية والطبيعة والكيمياء وصناعة الأسلحة ومسابك الحديد والطب

والجراحة وعلوم المعادن»[٣٥]

وتوالت البعثات، وافتتحت مدارس عديدة، وبلغ عدد الخريجين فى عهد محمد على تسعة آلاف خريج تلقفهم سريعا السلم الإدارى للحكم الذى بناه محمد على. ونحاول متابعة مسيرة بعض منهم.

ويورد على مبارك عديدا من هذه النماذج منها سالم باشا سالم ومحمد باشا البعلى ومحمد أفندى بيومى وغيرهم [٣٦]

ويمضى محمد على باشا فى خطة استيعاب هذه الفئة الجديدة من المثقفين وتحويلها إلى طبقة متميزة تعمل فى خدمته. ويقدم جبرييل باير نماذج عديدة أخرى قائلا «طوال الفترة الممتدة من قيام محمد على بإلغاء نظام الالتزام وحتى طرد اسماعيل كان حاكم مصر هو أكبر مالك للأرض فى مصر، بل كان يمتلك الحق فى ملكية مصر كلها وبفضل هذا الحق كان محمد على وخلفاؤه هم المنبع الرئيسى لتملك الآخرين للأرض الزراعية. ويمكن القول إن كل الملكيات الزراعية الكبيرة قد نبعت من مصدر وحيد هو الحاكم، واستمر ذلك حتى عام ١٨٨٠ تقريبا»[٣٧] ويمضى باير «وفى هذه الفترة لم تكن ملكية الأراضى الزراعية تنتقل إلى أشخاص أغنياء أو رأسماليين وإنما وبالتحديد إلى أشخاص معينين يريد لهم الوالى أن يصبحوا أعيانا وملاك أرض أو إلى هؤلاء الذين كان الوالى يتوخى فيهم القدرة على تحقيق طموحاته» ويمضى باير فى ذكر أمثلة عديدة لهذه الفئة الجديدة من المتعلمين الذين توظفوا ثم ترقوا ثم تحولوا إلى ملاك كبار بفضل إنعامات الباشا «مصطفى بهجت باشا منحه محمد على باشا... عهدة قريتين يبلغ زمامهما ١٨٠٠ فدان ثم جاء عباس ليمنحه ٤٠٠ فدان أخرى» وهناك حامد أبو ستيت وكان ابن فلاح فقير، وبعد أن ترقى فى سلك الوظائف أصبح حاكما لمحافظة جرجا ثم قنا وأصبح يمتلك ٧٠٠٠ فدان بالإضافة إلى ١٠٠ فدان مزروعة نخيلا»[٣٨]

وثمة مرجع بالغ الأهمية قدمه لنا واحد من تلاميذ رفاعة الطهطاوى هو صالح بك مجدى الذى قال عنه على باشا مبارك «إنهم أخذوه وسنة ست سنوات بدون علم والده فتعلم وترقى فى سلك الجهادية أصبح أميرالاى وناظرا بمدرسة المهندسخانة [٣٩] فقد ترك لنا صالح مجدى كتابا جميلا هو «حلية الزمن بمناقب خادم الوطن، رفاعة بك رافع، أورد فيه عديدا من سير تلاميذ رفاعة ومنهم «عبد الجليل بك وهو الآن بالمعية السنية وهو أول

من يشار إليه فى التحريرات الأفرنجية بالبنان ويثنى عليه رؤساؤه بكل لسان وهو الآن كاتب سر بالمعية وله تراجم كثيرة غير مطبوعة. وأحمد بك عبيد وهو الآن وكيل مجلس التجارة بالمحروسة وله كثير من تراجم القوانين العسكرية، وتاريخ بطرس الأكبر قيصر روسيا وأكثر تراجمه مطبوع»[٤٠] ويورد على باشا مبارك ذات الاسمين ويقول عنهما «وسبب نعمتهما السيد رفاعة بك فإنه أدخلهما المكاتب فى أول إنشائها ثم أدخلهم المدارس فتربوا فيها [٤١]

ونعود إلى صالح بك مجدى وقائمته:

- عبد الله بك السيد الذى هو الآن رئيس مجلس التجار بمدينة الإسكندرية.
- عثمان باشا فوزى وكيل إدارة كريمة محمد على باشا.
- محمد بك قدرى الأوحد والآن بمعية أكبر أنجال ولى النعم»[٤٢]

فإذا ما عدنا إلى قوائم المتعلمين فى ذلك الزمان فى كتاب على باشا مبارك.. نقرأ «عبد الله أبو السعود» انتخبه السيد رفاعة للدراسة فى مدرسة الألسن وترقى إلى رتبة البكباشى فى سنة خمس وثمانين، وفى ابتداء جلوس الخديو اسماعيل على التخت تعين فى قلم ترجمة ديوان المدارس وأحرز رتبة القائمقام وفى آخر سنة ثلاث وتسعين جعل من أعضاء مجلس الاستئناف»[٤٣]

وإذ نعود لنقلب فى كتاب على باشا مبارك نجد أنه إذ يورد اسم قرية معينة ويتحدث عمن تعلم من أبنائها فى زمن محمد على وأصبحوا من الشخصيات المهمة ومن بينها «قرية الكداية ومنها أبو بكر أفندى رامز أحد المهندسين وتوظف خوجة رياضة بمدرسة الطوبجية ثم مفتش تنظيم بالمحروسة ومنها أيضا محمود أفندى إبراهيم وكان حكيم (طبيب) المدارس وترقى حتى أصبح بكباشى - ومن قرية كرداسة أحمد أفندى الأزهرى وكيل قلم الهندسة وكان يجيد اللغة التليانية والتركية وحصل على رتبة قائمقام. أما قرية كفر الباجور (منوفية) فقد ترقى من أهلها فى الخدمات الميرية المهندس حسن أفندى نجم، ومحمد أفندى عبد الغنى المعاون بديوان المالية ومحمد أفندى شعبان اليوزباشى بالجهادية[٤٤]

ولاشك أن أرقاما كتلك التى سنوردها توضح إلى أية مدى نجح محمد على فى وضع قاعدة لدولة حديثة .

- فى عام ١٨٣٩ كان تعداد الجيش المصرى ٢٧٦ر٦١٦ جنديا وبحارا[٤٥].

- فى عام ١٨٣٧ كان فى مصر ٢٩ مصنعا حديثا تضم ٣٠,٠٠٠ عامل [٤٦].

- وفى عام ١٨٣٢ كان عدد تلاميذ مدرسة القصر العينى وحدها ١٢٢٠ طالبا [٤٧]

وحتى العمال كان يجرى انتقاؤهم من نجباء أطفال القرى ثم يجرى تدريبهم على الحرف الحديثة «وكان من بين ما أنشأه محمد على دار صناعة بحرية (ترسانة) كبرى بالإسكندرية لتبنى أسطولا حديثا وجمع لها محمد على من أولاد الفلاحين ثمانية آلاف من الصبيان الذين تظهر عليهم علامات الذكاء»[٤٨]

لكن هذه النهضة التعليمية ما لبثت أن تعرضت لنكسة فى زمن الخديو عباس الأول. وربما كان التسيب فى التعليم ومخرجاته أحد أسبابها، ونقرأ فى رسالة منه إلى مدير ديوان المدارس «عند وصولى إلى مديرية المنيا امتحنت المهندسين والمتخرجين والمتربين فى ديوان المدارس الذى أسس لنفع الوطن ولتربية أولاد الأمة المصرية، فظهر أنهم مجردون من العلم، وبمطالعة الجرنال المرسل طرفكم ستعلمون أنهم صفر اليدين من كل علم وعمل. وفضلا عن ذلك رأيتهم غير واقفين حتى على عملية ضرب الحساب فتعجبت جدا وسألتهم كيف لا يقومون بهذه العملية التى هى قوام مهنتهم كمهندسين ، فأجابوا بأنهم يجرون هذه العملية بواسطة المعلمين الأقباط الموجودين معهم. إن هذا يحرق القلب. وبناء عليه يحق لى أن ألغى ديوان المدارس الذى اتخذناه أساسا للتعليم وأطرد الأساتذة والمهندسين المومأ إليهم والبالغ عددهم ١٥ شخصا حيث إنهم لا يعرفون شيئا سوى تخريب البلاد، وقد طردتهم من الخدمة أبديا وكتبت لمدير الأقاليم الوسطى أن ينزع نياشينهم ويرسلها للديوان ويجب ألا يستخدموا بعد ذلك فى الحكومة [٤٩]

ونلاحظ ملاحظة بالغة الأهمية، هى أن هؤلاء المتعلمين الذين تحول الكثيرون منهم إلى ملاك كبار كانوا نموذجًا غير جيد لكل المتعلمين الذى دخلوا من باب التعليم بأمل أن يصبحوا أبناء طبقة جديدة يتمتعون بثرائها، والنموذج هنا هو الخضوع للحاكم والانصياع لما يمليه من إرادة وأوامر، فالتحرر يعنى مصيرا كمصير رفاعة الطهطاوى حيث تسجن كتبه المتمردة وينفى هو إلى طوكر بالسودان ليعمل «خوجه» فى إحدى مدارسها.

وهذا المثقف لا سبيل له إلا التوظف لدى حكومة لا تعترف ولا تعرف الرأى الآخر. ويظل المثقف أسيرا للوظيفة الحكومية حتى ما بعد منتصف القرن الماضى فقد ظل

المثقفون وباستثناءات نادرة جدا يعملون لدى حكومة تتطلب منهم دومًا أن يكتموا أية أنفاس تدعو للتحرر أو الديمقراطية أو الليبرالية.

وحتى ذلك الموقع المحاصر فكريا وثقافيا الذي تعرض للنهب من جانب الموظفين الأجانب الذين استحوذوا على أكثر الفرص وأعلاها مرتبة ومرتبا..

يقول روزنشتين «لقد زاد عدد الموظفين الأجانب باطراد. وفى الفترة من ١٨٦٤ – ١٨٧٠ عين ١٦٠ أجنبيا وفى ١٨٧١ – ١٨٧٥ عين ٢٠١، فى ١٨٧٦ وحدها جيء بما لا يقل عن ١١٩ أجنبيا حشروا فى سلك الخدمة الحكومية حشرا وفى ١٨٧٧ عين ٧٦ وفى ١٨٧٨ عين ١٣١..»(٥٠).

ويعلق مراسل التيمس على ذلك قائلا «إن معظم كبار الموظفين قد أصبحوا من الاجانب الذين تصرف لهم مرتبات ضخمة لتهدئة حنينهم إلى الوطن ولتعويضهم عن آلام الغربة وقد حشرت المنافسات الدولية ثلاثة أو أربعة موظفين فى أية عمل لا تحتاج تأديته إلا إلى شخص واحد».

ويكتب نفس المراسل فى رسالة أخرى «إن التذمر من جيش الموظفين الأجانب الذين جيء بهم لإصلاح مصر قد أصبح عاما، فهم يتقاضون مرتبات ضخمة يبلغ مجموعها ٦٠٫٠٠٠ جنيه سنويا فى مقابل الأعمال التافهة التى يقومون بها».

ويتزايد عدد الموظفين الأجانب حتى يبلغ فى مارس (١٨٨٢)–١٣٥٥ موظفا مجموع مرتباتهم ٣٧٩٠٥٦ جنيها سنويا، بينما كان عدد الموظفين المصريين جميعا ٩٢٠٠ فقط.

لكن الأهم من ذلك كله أن المناصب الرفيعة كانت للأجانب، والأجور العالية كانت لهم، وفوق هذا وذاك كان الأجانب يقبضون مرتباتهم بإنتظام أما المصريون فلم يحدث أن قبضوا مرتبةم شهرين متتاليين، بل ظلوا قرابة العام بلا مرتبات على الإطلاق(٥١).

ولم يكن الأجانب هم المنافسون الوحيدون، فهناك الأتراك والشراكسة وهناك أيضا أبناء كبار الملاك، ذلك الجيل الجديد من شباب الأعيان الذى امتد نشاطه إلى دراوين الحكومة فارضا سلطانه ونفوذه.

وثمة نموذج غريب لعله يعبر عن قيام نوع من الإقطاع الوظيفى، ولعله تكرر بالنسبة لأبناء الذوات هذا النموذج هو قلينى فهمى باشا، وهو ابن أحد الملتزمين الكبار، وكان «يدير جملة مصالح فى آن واحد نذكر منها مصلحة الدخوليات بمصر وإسكندرية وعموم

مدن القطر المصرى، ويدير أيضا مصالح الملح والقطرون ومصالح مصايد الأسماك بالنيل وفروعه بالبحر الأبيض ومصلحة الملاحة من وابورات ودهبيات ومراكب ونحو ذلك من كبارى وأهوسة، ومصلحة الضربخانة ودمغة المصوغات وكان أيضا عضوا فى لجنة تعيين المستخدمين بالحكومة ورئيسا لمجلس التأديب[٥٢]

أما الحرفيون فقد تلقوا ضربة شديدة بسبب عملية التصنيع الواسعة التى أقامها محمد على، وعندما توافد التجار الأجانب والحرفيون الأجانب (ترزية – ساعاتية – صناع أحذية ..إلخ) ومع تزايد أعداد الفئات الوسطى والموظفين وسكان المدن صار الاعتماد يتزايد أكثر فأكثر على الحرفيين الأجانب وعلى السلع المستوردة التى تدفقت على مصر بلا حدود لتخلق لنفسها سوقا رائجة تزاحم ليس التجار فقط وإنما الحرفيين أيضا»[٥٣]

ومع تزايد الولع المصرى بالنموذج الغربى فى استخدام الملابس والطعام ومختلف المعدات والاحتياجات اليومية ذات المنشأ الأوروبى تمايز فى القاهرة سوقان، كان الحد الفاصل بينهما هو مبنى صيدناوى وعمارة تيرنج فى العتبة فالامتداد إلى قلب العاصمة الحديثة (حيث شوارع عدلى وثروت و٢٦ يوليو وقصر النيل وميدان طلعت حرب بمسمياته الحديثة) كان تقريبا قطعة من أوروبا سواء بالمحلات التجارية (شيكوريل – هانو– عدس – ريفولى– شملا – جروبى– تسيباس إلخ) وأيضا بالسكان الذين كانوا فى مجملهم أجانب إلى درجة أن الكاتب محمد التابعى كتب فى آخر ساعة عام ١٩٤٢ يطالب بافتتاح سفارة مصرية فى وسط القاهرة. هذا الامتداد كان سوقا غربيا كاملا، سواء بالأسماء أو الملاك أو الباعة أو البضائع، وبالمقابل وفى الاتجاه الآخر من العتبة حيث الموسكى وامتداداته من عقادين وعطارين ومناخلية وصياغ وطرابيشية وصناع قباقيب وبلغ وغيرها... كان كل ما تبقى للحرفيين والتجار المصريين، والحرفى من هذا النوع وفى هذا المناخ يظل محاصرا بحرفة بدائية، فصانع القباقيب أو الطرابيش أو البلغ يظل ينتجها ويتناقص رزقه مع تناقص زبائنه وفقرهم، أليس تجار الفقراء فقراء هم أيضا ويستمر كذلك حتى ينقرض.

والآن .. وبعد هذه المقدمة المطولة يمكننا أن نستخلص طبيعة المسارات المختلفة عن النموذج الغربى المعتمد للتطور الرأسمالى.

فأبداً لم يكن فى مصر النموذج الإقطاعى الأوروبى، بل كان بها ما اسمى أحيانا

بالمجتمع النهرى، أو اسمى علميا بنمط الإنتاج الآسيوى، فالنهر مركز الحياة والمياه والزراعة والاتصال بين المكونات الجغرافية خلق ضرورة حتمية لحكومة مركزية موحدة ودولة موحدة وحاكم مركزى يمكنه أن يدير عملية الاعتماد الدائم والكلى على النهر، وترتب على ذلك ليس فقط قيام حكومة مركزية، وإنما أيضا نمط مجتمعى متكامل يختلف اختلافا جذريا مع المجتمع الإقطاعى، سواء فى نظم الحكم أو العلاقات الاجتماعية والطبقية وأساليب الإنتاج وممكنات تطورها(٥٤)

وكبار الملاك العقاريين لم يكونوا إقطاعيين بالمعنى المتعارف عليه غربيا وعلاقات العمل فى أرضهم كانت مختلفة عن علاقات عمل القن فى الإقطاعيات الأوروبية، كما أن هؤلاء الملاك كانوا فى أغلبهم من الموظفين أو ورثتهم وهم أيضا موظفون ومثقفون ومن أعيان المدن أية أنهم فى أغلب الأحيان ملاك غائبون.

والمالك المصرى الكبير كان يضع ثروته العقارية فى القرية ويضع نفسه ومختلف أنشطته فى المدينة ويشكل هذا النمط من الحياة عقلية اجتماعية واقتصادية مختلفة، وكنموذج مبسط فإن المالك الكبير كان ينتج القطن فى مزارعه بعلاقات إنتاج يمكن وصفها تجاوزا بأنها شبه إقطاعية (لكنها بالقطع ليست إقطاعية وفق التعريف الأوروبى) بينما يبيع قطنه فى البورصة التى هى أرقى أشكال التداول السلعى الرأسمالى. أنهم جنس خليط لا هو اقطاعى ولا هو رأسمالى وإنما بين بين، ولابد أن ينعكس ذلك على المنطلقات الاجتماعية والسياسية والنضالية لهذه الفئة التى ظلت تربكنا حتى الآن. فكيف نقوم مثلاً بتحليل طبقى لحزب الوفد عند نشأته أنه مزيج واضح بين من هم كبار ملاك ومتجهين نحو الجنين الرأسمالى ومتعلمين، بحيث يمكن القول إننا إزاء جنين رأسمالى يأتى من رحم كبار الملاك العقاريين. وهو جنين هجين ويمكن القول إنه مشوه.

ويزيد الأمر ارتباكا أن التجار قد انتهزوا فرصة بيع أملاك الدائرة السنية ونجاح شبكات الصرف والرى فى زيادة ريع الأرض الزراعية، وهروبا من شكوك ووساوس دينية المظهر حول مدى شرعية التعامل مع المصارف وشركات التأمين (والتى لا نمو رأسمالى بدونها) كل ذلك تحول بتراكمات أموال التجار ليس نحو النمو الرأسمالى وإنما نحو امتلاك الأرض الزراعية فوقفوا هم أيضا فى مكان مختلط قدم فى المدينة بعقلية التاجر وقدم فى الريف وتعامل بنمط إنتاج آخر.

وفى محاولة لفهم هذا الاختلاط الطبقى نعود إلى تركيبة «الجمعية العمومية» التى جرى انتخابها فى عام١٩١٣(٥٥)

كبار الملاك	٤٩
محامون	٨
تجار	٤
مهندسون	٣
رجال دين	١

لكن المهم هناك أن رقم ٤٩ الذى يمثل أكثر من ٨٠٪ من تركيبة الجمعية العمومية كان وعبر مراجعة الأسماء يمثل أشخاصاً مزدوجى الانتماء من ملاك كبار يعملون بالنشاط الرأسمالى أو تجار يمتلكون أراضى زراعية، وهؤلاء هم الذى قادوا ثورة ١٩١٩. قادوها بهذا الخليط الطبقى الهجين أو الخلاسى بما انعكس بالضرورة على قدراتهم النضالية وتطلعاتهم وتوجهاتهم الطبقية

أما النمو الرأسمالى فقد تسيده رأسماليون أجانب أو متمصرون.

فالاستثمارات الأجنبية تزداد زيادة ضخمة

السنة	الاستثمارات الأجنبية بالجنيه (٥٦)
١٨٩٢	٧ر٣٢٦ر٠٠٠
١٩٠٧	٨٧ر١٧٦ر٠٠٠
١٩١٢	١٠٠ر٥٢ر٠٠٠

لكن هذه الاستثمارات الأجنبية تنمو نمواً مشوهًا عن عمد. فقد استهدفت بناء اقتصاديعتمد على الاستيراد من الخارج، وفى عام ١٩١٤ كانت ١٢٪ فقط من هذه الاستثمارات موجهة إلى مشاريع صناعية بسيطة، بينما اتجهت ٧٣٪ منها إلى الاستثمارات الزراعية والرهونات (٥٧) وكانت الاستثمارات الصناعية تنمو ببطء شديد للغاية وفى مواجهة شديدة من الاحتلال البريطانى (٥٨) وبينما كان القطن وبذرة القطن يمثلان ٧٩٪ من مجمل الصادرات المصرية فى أعوام ١٨٨٥-١٨٨٩ نجد أن الحال يزداد سوءا فترتفع النسبة فى أعوام ١٩١٠-١٩١٣إلى ٩٠٪ (٥٩)

وفى عام ١٩١٦ كان هناك فى مصر كلها خمسة عشر مصنعا فقط تدار على النسق

الأوروبى الحديث بعمالة يبلغ مجموعها ما بين ٣٠٫٠٠٠ و ٣٥٫٠٠٠ فقط (٦٠)، وكانت مملوكة جميعا للاجانب مع شراكة مصرية طفيفة.

وقد بدأ كبار الملاك يتطلعون إلى آفاق جديدة من الثراء مثل شركات الأراضى، والشركات المساهمة والسندات والاسهم، إلخ، وبدأت صورة الأرباح الوفيرة للأنشطة الرأسمالية تداعب خيالهم وتدفعهم إلى محاولة إنشاء شركات مساهمة.

ويروى محمد فريد فى مذكراته «وفى يوم ٢٣ فبراير ١٨٩٣ أشيع أن جماعة من ذوات مصر وفى مقدمتهم البرنس حسين باشا عم الخديوى ووحيد باشا يكن وعمر باشا مصطفى شرعوا فى إنشاء شركة زراعية يكون رأسمالها ٢٥٠ ألف جنيه لشراء أراض من الدومين أو الدائرة السنية واستغلالها وجعلها شركة مساهمة قيمة كل سهم منها عشرة جنيهات مصرية، وقد اكتتب كثير من الوطنيين، وبلغت قيمة المبلغ المكتتب به ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه

والحقيقة أن هذه المحاولة تستحق التأمل، فهى توحى بأن طبقة كبار الملاك المختلطة مع التجار قد بدأت تدرك أهمية أساليب الاستثمار الرأسمالى، لكنها أيضا أتت فقط فى مجال الزراعة والرهونات.

ولأن بناء صناعة حديثة يتطلب خبرة وعقلية مختلفة عن تلك العقلية المتأرجحة بين جمود كبار الملاك والتطلع الحذر نحو المستقبل الذى تقترب منه العقلية البرجوازية المقيدة هى أيضا بعقلية الملاك العقاريين فقد أفسح هؤلاء مساحة كبيرة من نشاطهم المتجه للرأسمالية لشراكة أجنبية وفى غالب الأحيان لإدارة أجنبية، وهكذا يمكن القول إن الرأسمالية المصرية قد عاشت فى رحم الملكية العقارية الكبيرة وارتاحت على وسادة من الشركاء الأجانب. ولا شك أن ذلك قد أثر تأثيرا كبيرا على مستقبلها وعلى دورها الوطنى ضد الاحتلال الذى ظل مترددا بين الرغبة فى تولى الحكم والاستيلاء على السوق وبين الحاجة للشراكة مع الأجانب والإعجاب بهم. كما أن هذا النمو القزمى للبرجوازية المصرية قد سبقه نمو منطلق لطبقة عاملة ناهضة استطاعت أن تقتبس من شركائها فى المصنع من العمال الأجانب أساليب نضالية كالإضراب والاعتصام والتكوينات المنظمة مثل «جمعية بؤساء السكة الحديد» وعديد من الروابط والسعى الحثيث لقيام حزب عمالى مثل «حزب المصالح المشتركة للعمال» وأدى هذا التفاوت فى التكوين المجتمعى بين طبقة عمالية ناهضة وواعية وبين طبقة غنية مترددة تعيش فى جلباب التخلف الفكرى للقديم وعدم

القدرة على الانطلاق نحو الحداثة، إلى صراع مرير انتهى بتوجيه ضربات شديد القسوة لتحركات الطبقة العاملة.

* * *

رأسمالية كهذه خلاسية التركيب ظلت على الدوام تتسم مواقفها بمزيج من ليبرالية البرجوازية ورجعية كبار الملاك، بما انعكس على المحتوى الثقافى والاجتماعى والاقتصادى فى مصر وعلى مسار عقود طويلة. وهذا المزيج أثا تأثيراً سلبياً على موقف هذه الطبقة من الاحتلال الأجنبى وجعله موقفا مائعا رغم تفاوت هذه الميوعة بين حزب الوفد الأكثر راديكالية وأحزاب الأقلية الأقرب لموالاة الاحتلال وإن كان الفحص الاجتماعى للجميع تفوح منه رائحة هذا التركيب الخلاسى المختلط.

ولعل عبد الناصر إذ حاول أن يطبق مبادئ الثورة التى تحدثت عن تصفية الإقطاع (كبار الملاك) وتشجيع الرأسمالية الوطنية «غير المستغلة» (!) قد فوجىء بأنه إذ طبق الإصلاح الزراعى قد ضرب فى ذات الوقت رأسماليين لم يكن يريد نظريا أن يضربهم، فعبود (كبير الاحتكاريين)، ومؤسسوا، بنك القاهرة وعشرات غيرهم قد صادر الإصلاح الزراعى ملكيات واسعة من أراضيهم، ولعل هذا يفسر تباعد هذه الطبقة عن أية استثمار جدى فى بدايات ثورة يوليو وربما إتضحت الصورة أكثر عندما صدرت قرارات التأميم فى بداية الستينيات فإذا بالأسماء هى الأسماء فالذين خضعوا للإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ وما بعده هم فى أغلب الأحيان كانوا كبار المساهمين فى الشركات المؤممة.

ولعل مراجعة هذه الرؤية يمكنها أن تفسر للباحث الأكاديمى ولممارس السياسة كثيراً من المواقف والأحداث احتار الكثيرون فى فهمها أو إدراك مغزاها.

فتكون هذه المحاولة هى مجرد اقتراح لمعاودة النظر فى التاريخ الاجتماعى والسياسى لمصر الحديثة.

الهوامش

(١) Dahel. Robert A. -On Democracy- (1981). p.19.
(٢) الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة تأليف الجناب الأمجد والملاذ الأسعد سعادة على باشا مبارك (الطبعة الأولى مطبعة بولاق سنة ١٣٠٥) جزء ١٧ – ص٤.
(٣) الخطط الجديدة – المرجع السابق– ج ١٢–ص٤٩–٥٠.
(٤) المرجع السابق– ج ١٠ ص٧٢ –١٠٠.
(٥) المرجع السابق– ج ١٤– ص ٧٥.
(٦) جريدة الأهرام –٢٣ مايو ١٩٤٥.
(٧) جريدةالأهرام – ١٢ أغسطس ١٩٤٧.
(٨) زكى فهمى – صفوة العصر فى سيرة ورسوم مشاهير رجال مصر– المجلد الأول– مطبعة الاعتماد ١٩٢٦ ص ٢٩١.
(٩) Gabriel Baer- A History of Land-ownership in modern Egypt. p. 5.
(١٠) الخطط الجديدة – ج١٠ – ص٨٤.
(١١) د. عبد العزيز رفاعى – فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة– المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر– ص ١١.
(١٢) المرجع السابق.
(١٣) Artin- La propriete Foncsionre en Egypte (1883). p.380.
(١٤) Baer. Ibid. p.53.
(١٥) الخطط الجديدة – ج٣ – ص ٥٤–– ٥٥.
(١٦) الخطط الجديدة ج ١٥ ص٦٩.
(١٧) أهرام ٢٥ سبتمبر ١٩٤٧.
(١٨) الخطط الجديدة – ج ١٩ – ص ٢ وما بعدها.
(١٩) ص ٤٢.
(٢٠) Ibid - p - 63.
(٢١) الكاتب – يوليو ١٩٦٥– مقال د. محمد أنيس بعنوان مصر من الإقطاع إلى الرأسمالية. ص١٠٦.
(٢٢) ديفيد لاندز– بنوك وباشوات – ترجمة د. عبد العظيم أنيس– ص ١٧٥.
(٢٣) د. راشد البروای، محمد حمزة عليش– التطور الاقتصادى فى العصر الحديث– ط٣–ص٩٩.
(٢٤) Baer- Ibid- p. 45.
(٢٥) الكاتب – مقال – د. محمد أنيس – المرجع السابق.
(٢٦) وسيم خالد – مقال – من يوميات الجبرتى– مجلة الكاتب أغسطس ١٩٦٥.
(٢٧) د. محمد أنيس – مقال مصرمن الإقطاع إلى الرأسمالية– مجلة الكاتب – المرجع السابق.
(٢٨) ديفيد لاندز – بنوك وباشوات – المرجع السابق –ص ٨٢.
(٢٩) لاندز– المرجع السابق – ص٨٧

(٣٠) د. محمد أنيس، المرجع السابق.
(٣١) لاندز- المرجع السابق- ص ١٥٤.
(٣٢) المرجع السابق - ص١٣٥.
(٣٣) الخطط الجديدة- ج٥ - ص١١٠.
(٣٤) WilFrid Blunt -- Secret History of English occupation of Egypt (1907) p. 165.
(٣٥) جرجى زيدان - تاريخ آداب اللغة العربية- جزء١ ص ٢١.
(٣٦) على باشا مبارك . المرجع السابق- الجزء ١٧ - ص ٤ وما بعدها.
(٣٧) Bear. Ibid. - p.45
(٣٨) Ibid. p.48
(٣٩) على باشا مبارك - المرجع السابق- الجزء ١٥- ص٤.
(٤٠) صالح بك مجدى - حلية الزمن بمناقب خادم الوطن رفاعة بك رافع - تحقيق د. جمال الدين الشيال ص ٥٦.
(٤١) على باشا مبارك - المرجع السابق- الجزء ١٣- ص٥٦.
(٤٢) صالح بك مجدى- المرجع السابق.
(٤٣) على باشا مبارك - المرجع السابق- الجزء ١١- ص٦٨.
(٤٤) المرجع السابق- الجزء ١٥- ص٤.
(٤٥) د. على الحديدى - عبد الله النديم- ص ١٥.
(٤٦) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش- المرجع السابق- ص٦٣.
(٤٧) د. أحمد عزت عبد الكريم- تاريخ التعليم فى مصر. الجزء ٢ - ص١٧.
(٤٨) د. على الحديدى - المرجع السابق- ص ١٤.
(٤٩) محمد صبيح - مواقف حاسمة فى تاريخ القومية العربية- ص١٣٠.
(٥٠) تيودور روزنشتين - دمار مصر- ترجمة على أحمد شكرى- ص٢٠٩.
(٥١) د. عبد العزيز رفاعى - المرجع السابق - ص٨٢.
(٥٢) زكى فهمى - صفوة العصر فى سيرة ورسوم مشاهير مصر - ص٣٠٦.
(٥٣) P. M. Holt - Political and Social Change in Modern Egypt- Oxford, (1968) p. 142
(٥٤) لمزيد من التفاصيل راجع: أحمد صادق سعد- فى ضوء النمط الآسيوى للإنتاج، تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى- بيروت- دار ابن خلدون.
(٥٥) تقرير عن الحالة العمومية فى مصر- من جورست إلى وزارة الخارجية البريطانية - عام ١٩١٣- ص ز من المقدمة.
(٥٦) صبحى وحيدة - فى أصول المسألة المصرية- الطبعة الثانية ص ٢٣٤- (وهذه الإحصائية لا تشتمل الدين ولا رأس مال شركة قناة السويس).
(٥٧) A.E. Crouchly - The investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public debt. (New york 1977) p. 105.
(٥٨) Roger Owen - Lord Crommer and the development of Egyptian industry 1882-1907- Middle Eastern Studies- July 1996- p. 283.
(٥٩) Charles Issawi- The Economic History of the Middle East - 1800 -1919 (1966)- p. 453.
(٦٠) صبرى أبو المجد - الهلال - ديسمبر ١٩٦٤.

الفصل الثانى

التداعيات

- علمانية ينكرها أصحابها
- ليبرالية مجهضة دومًا
- نمو اقتصادى واجتماعى غير متسق

- سوف تأتى الحكمة حتما إذا ما أخذت من الآراء المتضادة كل ما هو صائب.

الفيلسوف السكندرى كليمنت

- لا يجدى ولا ينفع أن تحاول إبادة البعوض بقتله واحدة واحدة بينما المستنقع الذى يتوالد منه يحيط بك إحاطة تامة.

التداعيات

ولأن عملية تحويل المجتمع من آلياته ذات السمات الإقطاعية إلى آليات برجوازية ليست مجرد قرار يصدر ثم ينفذ على الفور، ولا هى مجرد تعديل فى أشكال الملكية وأدوات استخدامها وتمكين أو تجريد فئات مجتمعية من ملكية أدوات الإنتاج الأساسية. ولا هى عملية استحداث آلات وصناعات لم تكن موجودة، ومن ثم علاقات عمل جديدة بين قوى ناشيءة (تجار تحولوا إلى منتجين صناعيين وأقنان وحرفيين تحولوا إلى بروليتاريا) مع كل ما يترتب على ذلك من صراعات وإنجازات فى مجال الحياة اليومية أو عملية الإنتاج أو تطورات تتعلق بشكل العمليات الإنتاجية وتطور تفاعلات هذه العملية سواء فى بنية رأس المال ذاته، أو فى مفهوم عملية إنتاج السلعة.

هى كل ذلك نعم لكنها قبل ذلك كله تمثل أو بالدقة تتمثل فى فعل نهضوى شامل يكون أساسه تحرير العقل وإعمال العلم كأداة لتحقيق تقدم مستمر وغير قادر على التوقف . ذلك أن عملية اندماج تفعيل العقل المتحرر من القيود مع تطوير العلوم تخلق بذاتها آليات للتقدم العلمى تطور ذاتها بذاتها نحو إبداعات ومخترعات وتطورات لا متناهية ولا يمكن أن تكون متناهية.

ولأن العقل لا يمكن تحرير بعضه والتعتيم على البعض الآخر فإن حرية إعمال العقل

وجعله مناط الحقيقة هى اللبنة الأولى فى بناء النهضة التى تحقق عملية تغيير أنماط الملكية ثم تحقق عبر تلاحمها مع هذا التغيير مجتمعا قابلا للنهوض.

ومن ثم فإن أية قيد على العقل يكون بذاته عائقا أمام النهضة التى هى الضرورة لتحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى القادر على بناء آليات حياة جديدة.

فإذا كانت الشمس تشرق على كامل الكون كل يوم فتملأ الفضاء بضوئها فإن هذا الضوء هو مجرد إمكانية لرؤية الأشياء، لكن عملية فهم هذه الأشياء فهما فلسفيا، أية فهم قادر على التعمق فى مكنون كل مفردة منها وتآلفها وتناقضها مع المفردات الأخرى واستنباط حصيلة جديدة لهذه التآلفات أو تلك التناقضات وتحويل ذلك كله إلى فعل قادر على تحقيق تواصل تفاعلاته سواء فى عالم الفكر أو فى التطبيق العملى عبر عملية أبدية الاستمرار لا تتوقف أمام حواجز تبيح هذا وتمنع ذاك، أو ترمى التفكير المنطلق بغير حدود بأنه خارج عن المألوف أو حتى تتهمه بالكفر. فإن توقفت عملية الإبداع لعقلى أبطلت الحياة المتجددة أبداً مفعولها وحولتها إلى مسخ لا قيمة له وربما حولتها إلى أدوات سلبية تفرض التخلف وتستنكف عن تحقيق أية تقدم نهضوى فعلى. أو حتى تدفع صاحبها إلى التستر خوفا من آثار ما تفعله وما تقول به نفسه «الأمارة بالسوء» فيخفى عن الآخرين ثمار توجهه العقلانى فى الاتجاه الصحيح مانعا عقله من الانطلاق خشية أو رهبة أو استجداء لثمار نفاق يصبح ومن زمن عميق هو إكسير الحياة الوحيد للمفكر أو المثقف.

والعقل ليس عضوا فى جسم الإنسان يمكن تحديد مكانه أو رسمه أو تصويره وبالتحديد ليس هو «المخ» المتجسد فى صورة عضو وإنما هو شىء متخيل لا تمسك به ولا ترسمه. هو إدراك أو إلهام أو فهم أو هو ذلك كله مرتبطا بأشياء أخرى مجردة مثل الوعى والحاجة والضمير والذكاء والفطرة فيتداخل ذلك كله مع بعضه البعض ويمتزج مع حالة من الشجاعة أو التحدى أو بالعكس مع حالات من الخوف والاسترزاق. فتأتى ثمار العقل على قدر قدرة أصحابها إما خيراً وإما نفاقا وشراً.

والحقيقة أن العقل فى العصر الإسلامى القديم والوسيط والمعاصر كان ولم يزل يعانى إنكارا واستنكارا، فكثير من الفقهاء قالوا إن العقل هو النفس أو هو نتاج لها وأن النفس «أمارة بالسوء» فالعقل إذن هو بذاته يأمر بالسوء ومن ثم استمرت الحرب ضد العقل ولم تزل.

وإذ نعود إلى موضوع كتابتنا فإننا نكتشف أن العقل عندنا فى مصر الحديثة قد وجد

فى وعاء التحول المجتمعى المرتبك، فنشأ هو أيضا مرتبكاً. فالملكيات الزراعية الكبيرة هى ذاتها التى تبرجز أصحابها (أى أصبحوا أو زعموا أنهم أصبحوا برجوازيين) فتوجهوا نحو مجتمع خلاسى هجين، محتفظين بثبات حالة التخلف الفكرى محاولين تزيينها دون جدوى بإشارات أو نياشين مهما كانت لامعة فهى مجرد ترقيع لواقع يقاوم التغيير الفعلى ويرفض العقل ومعطياته.

وتشرق الشمس كثيراً وطويلا على الأرض المصرية.. لكنها لا تستطيع أن تشرق على العقل. فإن أشرقت أثمرت نوعا من الثمار المسوخة العاجزة عن النضج. إنها تشبه الثمار التى تطرحها الأشجار بعيدا فتلقى بها أرضا قبل أن تنضج فتدوسها الأقدام إذ لا تعيرها اهتماما.

وربما - أقول ربما- يأتى ذلك فى أغلبه من عدم قدرتنا- أو بالدقة عدم رغبتنا- فى تحرير الدين المقدس الكلى الصحة من استخدام الدولة أو قوى ومؤسسات دينية له. وتحرير المجتمع من استخدام السلطة المفروضة أو المفترضة الدين لصالح أية منها مفروضة أو حاكمة أو أدوات ذات صبغة دينية تعمل فى خدمة السلطة أو جماعات تضلل الرأى العالم لتجعل فهمها المشوه للدين أداة لمنع تدفق عملية التقدم.

ومحاولة استخدام الدين لصالح الأنظمة أو صالح المتأسلمين تكاد أن توحى للناس فى بلادنا أن هذه البقعة من العالم المسماة «العربية والإسلامية» هى الحصن الوحيد الباقى للتدين. وليس فى هذا القول أية قدر من الحقيقة، فالدين والتدين يظلل مساحات العالم أجمع بقدر يكبر أو يقل لكنه موجود. كان كذلك فى الماضى وفى عصور التحول التاريخى نحو النهضة وفى غمار عملية بناء النهضة. لكن الفارق بيننا وبين الآخرين هو أننا نسمح باعتقال الدين والتدين الذى هو رحمة للناس لصالح مفهوم متخلف يرفض عملية التقدم والتحضر. فالعقل العربى والإسلامى يتوجه منذ عصور عديدة عبر إيحاء أو يقين بأن الخير كله كامن فى الماضى وإن استعادة هذا الخير تتطلب بالقطع استعادة كل ما كان فى الزمان القديم، استعادة كاملة كما قال أحد المتأسلمين المعاصرين «شبراً بشبر وذراعًا بذراع»[1] أو حتى استعادة جزئية بحيث تظل ظلال القديم تخيم لتحجب شمس الاستنارة والعقلانية والعلمانية. ويتلازم مع هذا الوهم وهم آخر يرى أن الإيمان الصحيح لا يتحقق ولا يكمل إلا بالاستناد «شبرا بشبر وذراعًا بذراع لفتاوى وفقه القدماء. فأغفلوا إعمال

العقل واعتمدوا على النقل ورددوا فى وله لا يبصر النتائج.

وكل خير فى اتباع من سلف

وكل شر فى اتباع من خلف

وأكدوا أن ثمار العقل الحديث هو ابتداع والابتداع بدعة (وهكذا تلاعبوا بمقاربة الألفاظ) وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار. وينسى هؤلاء أن الفقه يستند إلى الرأى وإعمال الفكر وأن ذلك كله فعل إنسانى، أية يحتمل الصواب تماما كما يحتمل الخطأ. وأن هذا الرأى استند إلى العرف والقياس والمصالح المرسلة وهذا كله يتطلب اشتقاق الأحكام من العرف السائد فى المكان والزمان، وأن الدين يتمدد نحو مجتمعات مختلفة ذات تقاليد مختلفة وإذ يتم ذلك عبر عصور مختلفة فإن الفقه مطالب بأن يتغير ويتجدد ويتحول ليعطى للبشر إمكانية الحياة عبر التفاعل مع الجديد المتجدد دومًا، وأن كثيرًا من معطيات الفقه قد بنيت على أعراف قديمة اندثرت بفعل الزمن، وتقاليد لم تعد مقبولة فى زماننا الحاضر، وأنه من حق العقل المعاصر أن يبدع فإذا قيل إن الإبداع يولد بدعة فلماذا نقبل إبداعات الائمة العظام ونتقيد بها. هل لأنها قديمة؟ بل يتعين علينا إعادة فحصها لأنها قديمة. فالقدم بذاته ليس دليلا على صحة الأشياء بل أن فكرة القدم هذه فكرة إغريقية قديمة قالت «أن العصر الذهبى قد وجد قديما وأن علينا أن نسعى دومًا لاستعادته. فإذا كان الرسول يؤكد «انتم أعلم بشىءون دنياكم» ودنيانا غير الدنيا القديمة، وهى تتجدد دومًا، فلماذا نعاند الإبداع؟

يقول د. عاطف العراقى «أن أكثر ما يسىء إلى الفكر العربى وإلى أجدادنا القدامى أن نقف حيال فكرهم جامدين فلا نستطيع أن نتقدم خطوة للأمام، ولن نستطيع أن نجد مستقبلا مزدهرا لفكرنا العربى إلا إذا كان لدينا الحس النقدى الذى بواسطته تكون لدينا القدرة على قبول فكرة من التراث ورفض فكرة أخرى. نقبل الفكرة التى تؤدى بنا إلى التقدم ورفض الفكرة التى قال بها صاحبها لمقتضيات مكانه وزمانه» ويقول «غير مجد فى ملتى واعتقادى قبول تراث الأجداد بكل ما فيه أو رفض تراثهم بكل ما فيه»[٢]

ويقول الأستاذ أحمد أمين «ما عرفنا فى العصر الأول انحياز الصحابة إلى مذاهب دينية وآراء فى الملل والنحل، فلما كنا فى آخر العصر الأموى رأينا الكلام فى القدر ورأينا المتكلمين فيه ينظرون إليه من خلال عقيدتهم وكل منهم قام بتأويل الآيات لتبرير فكرته[٣]

ويقول د. غالى شكرى «لسنا نتجه إلى تراثنا الحضارى أو تراث الإنسانية بقصد أن نبنى أهرامات جديدة أو كى نحنط موتانا انتظاراً للبعث أو كى نحاكى الخلفاء الراشدين أو الأوروبيين المحدثين والمعاصرين فى معيشتهم فهذه كلها مستحيلات حتى إن تمناها بعضنا بالوهم أو بالحنين، وإنما نبنى ذاتنا الثقافية فى إطار الاتصال والتواصل والتفاعل والجدل بين الماضى والحاضر والمستقبل وبين هذه الأزمنة والمكان الذى نعيش فيه وبينها وبين المصير البشرى فى كل الأمكنة، يقيناً منا بأننا نعيش فى عالم واحد»(٤)

ويقول د. مراد وهبة «إن المستقبل وليس الماضى هو نقطة البداية فى حركة الإنسان ولا أدل على ذلك من أن المستقبل مشحون بإمكانات مطلوب تحقيقها فى الواقع، ولهذا يمكن القول بأن الماضى هو مستقبل فات. أية أن الماضى مسلوب من سمته الأساسية، وهى أنه كان مستقبلاً وأنه لم يعد كذلك، فالحاضر نهاية ماض وبداية مستقبل. يبقى إذا أن تكون الأولوية للمستقبل والمستقبل مرتبط بالغاية وهى خاصية أساسية للإنسان، وقد أشار إليها ماركس قائلا إن الفعل هو غائى والغاية مطروحة فى المستقبل، الفعل إذن مستقبلى، ولأنه مستقبلى فهو رمز على النفى، من حيث أنه رافض لوضع قائم، ومعنى ذلك أن الإنسان يتحرك من المستقبل وليس من الماضى، أية من رؤية مستقبلية وليس من رؤية ماضوية، ومن هنا كان تعريفى للإبداع بأنه قدرة العقل على تكوين علاقات جديدة من أجل تغيير الواقع»(٥)

ونتوقف أمام الجملة الأخيرة «الإبداع هو قدرة العقل على تكوين علاقات جديدة من أجل تغيير الواقع». لنؤكد إنها مفتاح للتقدم، فإعمال العقل واحترام ثماره هو الأساس، فإعمال العقل إعمالا «إيجابيا» هو الأساس فى بناء نهضة جديدة. وأنا لم أخطئ إذ استخدمت عبارة «إعمال العقل إعمالا إيجابيا فالعقل يمكن استخدامه سلبا أو إيجابا. فالعقل يستهدف تحقيق المعرفة لكن المعرفة قد يقيدها القديم وتصور ضرورة الالتزام به. وقد وقع الفلاسفة والمفكرون المسلمون القدامى فى حيرة إزاء المعرفة بالقديم، إذ وجدوا فى القديم ما لا يصدقه العقل ولا يصلح لزمانهم الذى كان حديثا بالنسبة لما هو أقدم منه. ووجدوا أنفسهم إزاء أكوام من الأفكار الظلامية Obdcurantism التى هى «مناهضة التقدم فى مجال المعرفة والتنوير فى محاولة لاستعادة نفوذ الأفكار القديمة والتى كانت فى الماضى معتقدات خالدة وغير قابلة للتغيير»(٦). والمثير للدهشة هو أن هذا التفكير الظلامى

الذى يتناقض مع التفكير العلمى والعقلانى لم يزل يتعايش معنا ويعشش فى عقول الكثيرين فى طمأنينة مخجلة، وقد يتصارع إحدهما مع الآخر، لكنه يظل على الدوام صراعا خافتا وتكون قدرة العقل فيه واهنة وضعيفة.

ولهذا فإن الإمام الغزالى (قبل أن يصبح أشعريا) حاول أن يتخلص من أثر التفكير الظلامى والأسطورى على العقل الراهن (على زمانه) فقال فى كتابة «المنقذ من الضلال» بضرورة البحث عن العلم اليقينى قائلا إن اليقين هو «أن ينكشف المعلوم انكشافا لا يبقى معه ريب ولا يأتيه إمكان الغلط أو الوهم» ويقول «إن العقل يرى الأشياء كما هى وهو يصلح معياراً لا يخطئ عندما نحاول التمييز بين الحق والباطل والخطأ والصواب بشرط أن يتجرد من غشاوة الوهم، فإن العقل إذا تخلص من غشاوة الوهم والخيال لا يتصور أن يخطئ أبداً».

ولهذا تحدث الغزالى عن نوعين من العقل عقل، منفعل مثل العقل عند الأشعريين يتلقى فى استسلام كل ما ينعكس عليه من الماضى فقهًا كان أو رأيًا أو خرافة أو ظلامية فيصبح مجمعا لذلك كله مع الجديد المتحقق والذى يجب أن يتجدد فيجاور ذلك كله فى استسلام مستكين وعاجز، أما العقل الفاعل فهو الذى يتلقى المعلومات القديمة والمعاصرة ليفحصها فحصا انتقاديا ويرفض ما يجافى العقل والمنطق والمصلحة، فالغزالى يؤكد «أن العقل ليس مجرد مرآة بل هو صاحب دور حاكم مستنبط فعال فعالية بعيدة ومتسعة وممتدة»[٧]

ولقد حاول العقل المصرى منذ نشأة الدولة الحديثة إعمال العقل، أقصد العقل الفاعل القادر على رفض الغشاوة المفتعلة، وعلى تحرير الدين من قيد استخدامه لصالح السلطة أو السلطان أو القديم أو الظلامية سيان. لكن عقبات عديدة وقفت أمامه، ولعل جوهر هذه العقبات هو التركيب المجتمعى للفئة الحاكمة الجديدة ذات التركيب الهجين الذى قد يتطلع إلى الحداثة والتقدم ولكن فى حرص بالغ، على أن يتم ذلك هو أيضا هجينا فبدلا من أن يصطدم بالفكر القديم والظلامى أو بالمؤسسات التى ترتدى ثيابا دينية لتحول الدين إلى أداة لخدمة مصالحها أو ستارا لفرض الغشاوات القديمة والتفسيرات العقيمة. بدلا من أن يصطدم به يتعايش معه فى خجل أو وجل فينتج فكرا عقيما هجينا هو أيضا خاليا من القدرة على تحقيق التقدم.

وللأسف الشديد فإن الفكر الأزهرى الذى سيطر فى بدايات القرن الماضى ونهايات

القرن الذى يسبقه قد كرس رفض الجديد والتعويل وفقط على القديم، الأمر الذى دفع بالإمام محمد عبده إلى الهجوم الشديد على شيوخ الأزهر فى زمانه الذين جعلوه كما أسماه الأستاذ الإمام «المخروب والمارستان» [٨]

ولعل الأزهر الحديث قد أدرك عقم هذا التوجه بما دفعه إلى أن يورد فى مجلده الضخم والذى صدر بمناسبة عيده الألفى حوارا جرى بين الأستاذ الإمام وبين الشيخ البحيرى حيث طالب الإمام محمد عبده بضرورة تطوير مناهج التعليم الأزهرى لتضم العلوم الحديثة ليس فقط من أجل تنوير عقول الأزهريين وإنما من أجل تمكينهم من الإفتاء عن علم بمجريات الحاضر. وجرى الحوار كما يلى :

– الشيخ البحيرى : إننا نعلم الطلاب كما تعلمنا

– الشيخ محمد عبده : وهذا هو ما أخاف منه.

– الشيخ البحيرى: ألم تتعلم أنت فى الأزهر وقد بلغت ما بلغت من مراقى العلم وصرت فيه العلم الفرد؟

– الشيخ محمد عبده: إن كان لى حظ من العلم الصحيح الذى تذكر فإننى لم أحصله إلا بعد أن مكثت سنين أكنس من دماغى ما علق به (....) الأزهر وحتى الآن لم يبلغ ما أريده من النظافة» [٩] وأعتذر إذ شطبت أوصافا قاسية ساقها الأستاذ الإمام.

ويبقى الأستاذ الإمام على موقفه وهو ضرورة تحرير الدين من تأثير التخلف والنظرة السلفية والظلامية واستقواء السلطة به. وحتى وهو على فراش الموت أنشد شعرا.

ولست أبالى أن يقال محمد

أبل أم اكتظت عليه المآتم

ولكنه دين أردت صلاحه

أحاذر أن تقضى عيه العمائم

* * *

ولم يكن محمد عبده وحده فهناك آخرون حاولوا أن يضربوا فى الجدار الصلد الذى يحجب العقل المصرى عن التحرر والتسلط وغشاوات الماضى والفقه القديم المتناقض مع الواقع هناك طه حسين والشيخ على عبد الرازق وأحمد أمين وغيرهم لكن السلطة الهجين بتنوعاتها وتقلباتها ظلت على الدوام مستندة إلى حائط استخدام الدين لصالحها ولصالح

المؤسسات التى تخدمها، وعاجزة عن تحقيق أية منظومة متكاملة للنهضة الفكرية والعقلية بل لعلها لم تكن ولم تزل غير راغبة فى ذلك . ويساندها فى هذا الموقف مثقفون عاشوا فى كنفها ويخشون على أنفسهم من مواجهتها أو مواجهة المؤسسات التى تخدمها أو مواجهة الفكر الظلامى فأمسكوا العصا من منتصفها وكان ذلك فى أحسن الأحوال، أما فى أغلبها فقد انحنوا أمام عواصف الظلامية والتخلف فعجزوا عن أية إبداع عقلانى وعلمى وتقدمى حقيقى.

وعاشت مصر عقودا فيها علمانية ينكرها أصحابها أو يقفون بها فى أول طريقها وليبرالية مجهضة دومًا يتسلل أصحابها من الصف باحثين من مرفأ آمن إذ تواجههم عواصف التكفير والإرهاب والتخلف واللا جدوى.

وبعد ذلك يمكننا أن نلجأ إلى رؤية موجزة للوضع الفكرى والعقلى والسياسى والاقتصادى لمجتمع الرأسمالية الهجين الذى أتى من رحم كبار الملاك.

- علمانية ينكرها أصحابها
- ليبرالية مجهضة دومًا
- مسار اقتصادى واجتماعى وسياسى غير متسق

١
علمانية ينكرها أصحابها

- يجب الثقة فى قدرة العقل البشرى ليس على حل معضلات الحكم والسياسة والأخلاق فحسب بل وحل مشكلات فهم الدين ذاته

الفارابى (المعلم الثانى)

- إذا وهب الله أقوامنا من الترقى أكثر مما نالوا وبقيت أنا حيابينهم كلمتهم بما يخالج صدرى تصريحًا لا تلميحًا.

ولى الدين يكن

* هذا الفصل هو مقدمة أولية لدراسة أكثر تفصيلا يجرى إعدادها حول العلمانية كسبيل للمستقبل.

«علمانية ينكرها أصحابها». وأعترف من البداية أن هذه العبارة قد فرضت نفسها على فرضاً. فمنذ سنوات دعيت إلى البحرين لإلقاء محاضرة عن العلمانية، وكعادتى اخترت لها عنوانا صاعقا هو «العلمانية بين الإسلام والتأسلم» وكان الجمع غفيراً، البعض أتى ليتفرج والبعض ليناقش ويتفهم ويبدى رأيا، والبعض ليهاجم هذا الذى استحق منه هجوماً منذ زمن فالثأر قديم بينهم وبينى، وجرى جدل حاد بعد المحاضرة أكثره مثمر ومفيد وقليله هجوم وسباب، وتقدم أستاذ بحرانى جليل ليختتم الأمسية. قال بوضوح جازم «أنا علمانى» وأوافق على كل ما قلت، وإن كنت قد حاذرت فى بعض حديثك فإنا لا أحاذر فالعلمانية لا تكون إلا كاملة، ليس فيها نصف حقيقة، وهى كاملة أو لا تكون» ثم صمت قليلا وأضاف «ولكننى اقترح عليك ملحاً ألا تستخدم كعنوان لما قلت وكل ما ستقول فى هذا الصدد لفظ «علمانية» فقد نجح دعاة التطرف والتأسلم فى أن يشوهوا وجهها. وقال بيتا من الشعر لم أزل أذكره

كضرائر الحسناء قلن لوجهها

حسـبـنـدا إنه لـدمـيم

ولهذا دعونا نستخدم لفظا آخر «عقلانية» «تقدمية» «ليبرالية» أية شيء إلا «العلمانية».

ولأن الأمسية قد تسربت مساحتها فإننى لم أجد سبيلا للرد. وربما تعللت بذلك فقد باغتنى الاقتراح وأردت فسحة من الوقت لأقارن بين هذه الألفاظ وأبحث عما إذا كان هذا الاقتراح مقبولا من حيث المبدأ أم لا.

وفى الصباح حزمت أمرى وقررت أن أطبع المحاضرة فى كتاب منحته ذات العنوان الصاعق «العلمانية .. إسلام أم تأسلم».

فلا قـضى حـاجـته طـــالب

فـؤاده يـــخـــفق من رعـــبـــه

سألت نفسى وأجبت لماذا نخاف ونحن الأقرب فيما أعتقد إلى الصحيح والعقل والحقيقى والمصلحة.

وطبع الكتاب وأثار من الضجيج ما توقعته وأكثر، وبهذا أكون مدينا بالاعتذار للأستاذ البحرانى الجليل وحتى لمفكر شجاع وصديق عزيز هو صادق جلال العظم الذى حاول هو أيضا أن يتهرب من التسمية قائلا «دعونى أشدد أن المهم ليس التسمية «النزعة الإنسانية العلمانية، بل المهم هو القيم والممارسات والمؤسسات ولكم أن تختاروا أية تسمية تشاءون شريطة أن تتذكروا أن شذى الوردة يظل جميلا أيا كان اسمها» (١٠) أعتذر لهما، وأرفض التخلى عن المصطلح لمجرد أن البعض قد حاول جهلا به إو عداءً له أن يشوه وجهه. ففى مجال الفكر أن تراجعت خطوة فإنك تفتح الباب أمام تراجعات أخرى، ليس فى اللفظ ولا فى التسمية فحسب وإنما فى الجوهر فإذا كانت فكرة ما ستغضب البعض ننساها أو بالدقة نتناساها وهكذا خطوة خطوة إلى الخلف حتى يفقد الجوهر معناه وفحواه، وتفقد نفسك ذاتها.

* * *

لكن ماذا عن تعريف دقيق للعلمانية؟ ليس لمجرد المتعة الذهنية ولا لتدقيق المفاهيم وإنما أيضا للأجابة على تساؤل الأستاذ البحرانى الجليل لماذا لا نمنحها اسما آخر وللتأكيد على أن شذى الوردة يفقد مذاقه إذا أطلق على قطعة من خشب أو حصاة من صخر فالشذى والاسم يعبر كل منهما عن الآخر شرط أن يكونا متلازمين.

والحقيقة أن البحث الذى يحاول أن يكون دقيقا سوف يفصح عن أكثر من صياغة لتعريف العلمانية.

فالعلمانية هى بالفرنسية "Laique" وأصلها الرومانى «لاييكوس» ولها مرادف إنجليزى هو Laicism أية الشعب أو الرعاع وتحديدا هى ابن الشعب غير المتعلم وذلك لتمييزه عن رجل الدين Clerk الذى يعتبر المتعلم الوحيد (تماما كما كان الكهنة الفراعنة يحتكرون المعرفة بالحياة والموت والبعث والخلق والدنيا.. وكما اعتدنا نحن أو فرض علينا أن نعتاد على تسمية رجال الدين بالعلماء. وقد استخدم لفظ Laique منذ الثورة الفرنسية لتمييز التعليم غير الدينى عما عداه.

وهى بالإنجليزية Secularism وأصلها اليونانى Seculam ومعناها الحرفى الزمنية أو الدنيوية أو ما له علاقة بالزمن والدنيا التى نعيشها واستخدمت لاحقا بمعنى فصل الدين عن الدولة.

ونطالع تعريفا أكثر تفصيلا لكلمة Secularism يقول «هو تعبير عن منظومة فكرية تستند إلى القيم الطبيعية المستقلة عن التفسيرات اللاهوتية. ويمكن القول بأن أول استخدام لهذا اللفظ كجزء من منظومة فلسفية جاء بواسطة G.J. Holyouka فى نحو عام ١٨٤٦ فى إنجلترا قائلا إنها أول إرهاصات حرية التفكير، أية حق كل إنسان أن يفكر بنفسه لنفسه فى مختلف مناحى الفكر. ثم تطور التعريف ليصل فى النهاية لإقرار الحق فى المناقشة والجدل حول كل الأسئلة الحاسمة مثل الأسس الأخلاقية ومنابعها وعملية الخلق، وخطية الروح وسلطة الوعى، والعلمانية تسعى للبحث عن الشروط المادية التى تجعل من المستحيل تجريد الإنسان من الحرية والثروة»(١١)

ونعود إلى التمييز بين Secularism ..و.. Laique وكل منهما تترجم إلى العربية بكلمة ذات حروف واحدة «علمانية» لكنها قد تنطق بكسر العين فتعنى التعلق بالعلم وثماره والإيمان بمنجزاته الفكرية والنظرية والفلسفية والتكنولوجية، أو تنطق بفتح العين فتعنى النظر إلى الكون برؤية عقلانية ومستقلة عن التفسيرات اللاهوتية وتسعى من ثم إلى فصل العملية التعليمية الحديثة عن الفكر اللاهوتى. للعلمانية إذا وجهان : العلم والعقل وهما معًا أساس التقدم الإنسانى. وأول من استخدم لفظ علمانية فى اللغة العربية هو اللبنانى إلياس بقطر (١٨٢٨) إذ أورده فى «قاموسه المعجم الفرنسى- العربى» مترجما لكلمة Laique. ثم أقر مجمع اللغة العربية (١٩٥٠) هذه التسمية وأضافها إلى المعجم الوسيط، وما دمنا بصدد تعريف العلمانية فإننا نلاحظ استخدامها مؤخرا لإضفاء صفة

يحاول بها بعض الأقباط ممن كانوا يسمون فى الماضى بالأراخنة (أى أعيان القبط من غير رجال الاأليروس) التمايز عن مسلك الكنيسة الأورثوذكسية.

لكننا نخطئ إذ نتوقف أمام تعريف قديم لكلمة «العلمانية» أو حتى لأية كلمة أخرى. فاللغة أية لغة هى دوماً كائن حى ومن ثم فإن الكلمات قد تحمل معانى تختلف من عصر إلى عصر. ومن ثم يتعين علينا أن نحاذر ونحن نستخدم لفظا ما مستندين إلى رؤية قديمة فى عصر قديم. والنماذج عديدة فى لغتنا العربية. فكلمة «غانية» كانت تستخدم فى زمن ماض وصفا لتلك الجميلة التى تستغنى بجمالها عن أية زينة مصطنعة - ولم يجد شوقى حرجاً فى أن يستخدم اللفظ كمديح فقال عن المظاهرة النسائية الأولى فى ثورة ١٩١٩.

خرج الغوانى يحتججن

فرحت أرقب جمعهن

أما الآن فلفظ غانية لا يستخدم هذا الاستخدام الحميم بل كوصف ذميم.

وكلمة «بلطجى» استخدمت فى الماضى كوصف حميم ترجمة للكلمة التركية «بلطة - جى» وكانت تطلق على ما يمكن تسميتهم بطلائع الجيش من الجنود الشجعان الذين يتقدمون المشاة مستخدمين البلطة لإزالة الأشواك والشجيرات التى قد تعوق تحركهم، أما الآن فالاستخدام يوحى بصفة مذمومة.

كذلك الحال فى كل اللغات ولنأخذ كمثال لفظ «تقدم» فقد استخدمت فى العصر الوسيط لتحمل معنى عسكريا صرفا يصف تقدم الجيش إلى الإمام، ثم يأتى القرن ١٦ ليمنحها معنى أخلاقيا فتعنى التقدم على طريق الفضيلة، وفى القرن ١٧ استخدمها فرانسيس بيكون لتعنى السعى نحو المعرفة.

أما فى القرن ١٨ فقد استخدمها «جان كوندرسيه» للتعبير عن تلك المعركة الطويلة التى خاضها العقل ويواصل خوضها محققا حريته مستندا إلى العقل والعلم، وفى بداية القرن ١٩ قال أوجست كنت «إنها تعنى القوة الدافعة للحركة التاريخية عبر سيطرة العقلانية على العلاقات الاجتماعية بين الناس، ثم وفى أربعينيات القرن ١٩ أصبحت كلمة «تقدم» رمزا لحركة فكرية تتمثل فى تخليق قوة دافعة ومنظمة لحركة الجماهير من أجل تحقيق أهدافها. وهكذا يتعين علينا كى نتفهم المغزى والمعنى والجوهر الحقيقى لكلمة «علمانية» أن نتعرف على تاريخ استخداماتها وأن نلتقط استخدامها الراهن كمعطى فكرى مستقل عن استخداماتها القديمة.

والحقيقة أن معركة «العلمانية» قد سارت عبر زمن طويل تعاقبت فيه تعريفات يكتمل نضجها مع مضى الزمان.

يقول صادق جلال العظم «إن الخير المشترك Common good المتمثل فى النموذج الإنسانى العلمانى لم يتحقق هكذا بالمجان، بل جاء تحققه بطيئاً مفعماً بالألم وتطلب انتصاره عدة قرون وثمنا باهظا فى صورة حروب وثورات وتضحيات وعذابات بشرية كثيرة»(١٢)

ويقول اسماعيل حسنى « لما كان الواقع الإنسانى دائم الحركة والتغير، وتنشأ عن ذلك حاجات إنسانية جديدة، فلابد أن تتغير رؤية الإنسان لهذا الواقع، وأن يواصل ابتكار الوسائل التى تمكنه من التكيف مع متطلبات الواقع الجديد، وكذلك العلمانية ظهرت وتطورت وتحولت إلى مصطلح لتلبية حاجة البشرية لرؤية جديدة ومتجددة للواقع تستوعب جملة التحولات الدينية والثقافية والفكرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى طرأت على الواقع الإنسانى فى أوروبا»(١٣)

ولا يمكن – من ثم – فهم الحركة التاريخية لتطور العلمانية دون العودة لصراعها القديم والمتجد،د فمع تحول الإمبراطورية الرومانية من الوثنية إلى المسيحية فى عصر الإمبراطور قسطنطين علما بأن الإمبراطور قسطنطين نفسه لم يتحول إلى المسيحية، وإنما حاول تثبيت سلطته بإقامة مزاوجة بين المسيحية والمسيحيين وبين الوثنية والوثنيين، تم تطور الأمر إلى قيام الأباطرة ومعهم طبقات كبار الملاك إلى استلاب الديانة المسيحية وتسييسها واستخدامها لدعم سلطتهم التى أصبحت دينية ودنيوية معًا وذلك بدمج الدين فى النظام العام للدولة وقانونها ليصبح الإيمان بالمسيحية شرطا للمواطنة وأصبح الانتماء لديانة أخرى يطيح بصاحبه بعيداً عن الإطار القانونى العام، ومن ثم فقدان الكثير من حقوق المواطنة وامتيازاتها. وهكذا اختفت أية مساحة للتسامح الدينى. فكما مزج قسطنطين بين العقائد المسيحية والوثنية حفاظا على عرشه وإرضاء لقوتين متصارعتين فى بلاده، فقد تم مزج النصوص الدينية بنصوص القوانين السارية بما منح الكنيسة السلطة على الدولة والمجتمع. وتأتى مدونة جستنيان (٤٨٦ –٥٦٥م) سلطة التحكم فى كل جوانب المجتمع وأصبحت لكلمتها قوة القانون. وأعلنت الكنيسة كراعية للإمبراطورية الرومانية المقدسة عندما توج البابا ليو الثالث أمبراطوراً يوم عيد الميلاد (٨٠٠م) وبهذا تطور الأمر

لتصبح الكنيسة فى عهد البابا جريجوريوس السابع (١٠٧٣ - ١٠٨٥م) سلطة عسكرية وسياسية واجتماعية وأخلاقية وتعليمية.

وإذا كان اليونانيون القدامى يرون أن الوصول إلى الحقيقة هو هدف بذاته من أجل تحقيق اللذة العقلية، وكان الرومان يرون أن هدف التفكير هو تحقيق إنجازات حضارية فإن رجال اللاهوت رفضوا الفكرتين فاللذة العقلية ترف والإنجازات الحضارية مجرد حرص على متاع الدنيا وكلاهما لا يليق بمؤمن حقيقى[١٤] ومن ثم فقد اعتبروا أن الهدف الوحيد للتفكير هو خدمة الدين من أجل إثبات صحة الوحى والرسالة والأناجيل فأكد القديس توما الإكوينى أن على العقل التقيد بالوحى وأن خروج الفلسفة عن إطار الوحى دليل على فساد الفكر وفساد الفلسفة، ومن ثم فقد وقفت الكنيسة ضد الاتجاهات لعلمية فى عصر النهضة لمخالفتها للنصوص المقدسة فتقرر تحريم أبحاث الكيمياء فى فرنسا، وأغلقت أكاديمية البحث العلمى فى نابولى وتولت محاكم التفتيش معاقبة العلماء فجاليليو وبرونو عذبا وأعدما لتأييدهما لنظرية كوبرنيكوس فى دوران الأرض حول الشمس، وأعدم الإيطالى أنينى لأبحاثه فى تطور الإنسان من كائنات أقل تطورا، ورفضت كنيسة جنوه دعم مشروع كريستوفر كولومبس لرفضها نظريته فى كروية الأرض.

ولم يكن الوضع بأفضل حالا فى الفكر الإسلامى فكتب التراث امتلأت بالغريب المناقض للعقل وللمنطق ومع ذلك اعتبرها الكثيرون جزءا من الدين وما هى كذلك، ودخلت السياسة والمصلحة والسلطة فى أمور الدين، وتدخلت فى ذلك كله وصاح الإمام أبو حنيفة فى وجه هؤلاء جميعا «والله لقد ظهر اختلاف الأمة فى الاعتقادات، وظهر الزائغون وغلوا فى اللجاج وأصبحوا مثل قوم ليس بحضرتهم من يقاتلهم، وأخذوا يستطيلون علينا لشيوع بدعهم ونصرة ملوك السوء لهم».

وأتى أبو الحسن الأشعرى الذى قام -كما يقول أتباعه- «لنصرة السنة وقمع البدعة» ويقول هو نفسه «اختلف الناس بعد نبيهم فى أشياء كثيرة ضلل فيها بعضهم بعضا فصاروا فرقا متباينة وأحزابا مشتتين إلا أن الإسلام يجمعهم ويشتمل عليهم»[١٥]

وهكذا بدأ علم الكلام، وتقبله كل على قدر سعة صدره وسعة أفقه فالفارابى يقول «إن علم الكلام صناعة يقتدر بها الإنسان على التعرف على الآراء والأفعال المحددة التى صرح بها واضع الملة وكشف كل ما خالفها من الأقاويل» ويقول «وعلم الكلام صناعة يقتدر بها

الإنسان على إثبات قوة آرائه» [١٦] هكذا باتزان وسعة أفق .

لكن الباقلانى وهو أشعرى يتجاوز الحدود التى رسمها شيخه أبو الحسن الأشعرى ويعلن تكفير مخالفيه رافضا حتى مبدأ إعمال العقل والمنطق متهما القائلين بهما بالكفر والإلحاد قائلا «فتبين من ذلك أن نشأة علم الكلام كانت ضرورة للرد على أهل البدع من الفرق الضالة وللرد على المتفلسفين والملاحدة والمخالفين لأهل الحق» ونلاحظ أنه ربط مباشرة بين الملاحدة وبين المخالفين لأهل الحق. وبما أنه ورهطه هم أهل الحق فمخالفوهم ملاحدة، ولخص الأشاعرة المتشددون أكثر من شيخهم رؤيتهم قائلين إن «الإيمان وحده هو معيار الحقيقة، ولا مجال لإعمال العقل، فالعقل سلبى وأعمى».

وتمضى الحوارات بعضها متشدد وبعضها يعترف بالرأى والرأى الآخر، وتبدو الأمور إنها أكثر لينا وأكثر قدرة على إدارة حوار هادئ يحترم حق الاختلاف عندما يتكاتف كثير من كبار الفقهاء على ذلك.

- الإمام أبو حنيفة : رأينا هذا هو أفضل ما قدرنا عليه فمن جاءنا بأفضل منه قبلناه.
- الإمام الشافعى : رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب.
- الإمام أحمد: لا تقلدنى ولا تقلد مالكا ولا الشافعى ولا الثورى وتعلم كما تعلمنا.
- الإمام مالك: كل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد ماعدا صاحب هذا القبر، وأشار إلى قبر الرسول.
- الجوزى : فى التقليد إبطال لمنفعة العقل، لأنه إنما خلق للتدبر والتأمل وقبح من أعطى شمعة ليستضيء بها فيطفئها ويمشى فى الظلام.

ويمضى علم الكلام وعلماؤه ليتلاءم مع علم المنطق ثم مع الفلسفة ويحاول البعض أن يستمد منه وعبره صياغات نظرية ورؤية فلسفية، كما فعل إبراهيم بن سياد النظام (٢٣١هـ) الذى كان تلميذا لواصل بن عطاء، وكما فعل الجاحظ الذى تتلمذ على يدى النظام، وهكذا خاض المتكلمون فى أمرين أساسيين: الإلهيات والطبيعيات، وامتد حوارهم إلى أدوات الحكم وكيفية تطبيق الشريعة على الواقع المتجدد، والموقف من الحاكم الظالم، الأمر الذى دفع الحكام فقهاءهم إلى رفض مثل هذه الحوارات بل ورفض علوم الكلام والمنطق والفلسفة جميعا واعتبارها مسالك إلى الكفر والإلحاد. وقد حاول البعض ان يمايز بين كلام وكلام مثل ابن الاثير الذى أورد أن «علم الكلام انقسم إلى كلامين، كلام يستند

إلى الشريعة وفهمها وتفسيرها واسمى جليل الكلام، وكلام يبحث فى شكل المادة وأشكالها وتحولاتها واسمى دقيق الكلام»[١٧]

لكن أكثر ما أفزع خصوم العقل كان بروز الفلسفة الإسلامية كثمرة لتطور علوم الكلام والتحامها بالمنطق، فالفلسفة هى البحث عن جوهر الأشياء وهى الفهم الأكثر عمقا للموضوعات المطروحة، ومن ثم قيل إن الفلسفة أم العلوم، ويميز الفلاسفة بين إعمال العقل وبين ما يقولون إنه تأصيل لإعمال العقل وليس مجرد استخدامه أو إعماله، فالعقل قد يلاحظ تكرار سقوط المطر فى فصول معينة وقد يلاحظ سقوط الأشياء الثقيلة من أعلى إلى أسفل وليس العكس ويلاحظ سرعة سقوطها وفقا لثقلها، لكن الفلسفة تستنبط من ذلك قانون الجاذبية، ومن هنا يمكن القول أن الفلسفة هى استخدام للعقل يربط بين مختلف الظواهر وتداعياتها ليستخرج من ذلك قانون عام يشكل تعميما فكريا إزاء ظاهرة دائمة التكرار.

لكن هذا النوع من إعمال العقل لم يحتمله الكثيرون. فالفلسفة تستدعى النظر فى جوهر الظواهر ومن ثم تداخل الفلاسفة فى مسائل الحكم والحكام وطرحوا أسئلة مثل: ما حكم التعامل مع الحاكم الظالم، وما هو مصدر الاستبداد والأثرة، فثار الحكام عليهم مدعين أن الفلسفة كفر وكانت ثورتهم ليست من أجل السماء وإنما من أجل إدامة استبدادهم ونجح الحكام فى تعبئة عديد من الفقهاء الذين أثاروا العامة على الفلسفة والفلاسفة وأنكروها وأنكروا معها العقل والمنطق وعلم الكلام، ويحاول الغزالى أن يفسر أسباب تكفيره للفلاسفة قائلا «إن مصدر كفرهم هو سماعهم لأسماء هائلة كسقراط وأفلاطون وأرسطوطاليس وأمثالهم وحكايتهم عنهم مع أنهم مع رزانة عقولهم وغزارة فضلهم منكرون للشرائع والنحل وجاحدون لتفاصيل الأديان والملل» [١٨] ويقول «إن الرسول عندما قال «أعوذ بالله من علم لا ينفع إنما كان يقصد علوم القدماء اليونانيين»[١٩]

وربما كان ابن تيمية هو الأكثر هجوما والأشد قسوة على العلم والعقل والفلسفة والمنطق وهو يقول «إن العلم هو ما كان موروثا عن نبى وكل ما سواه فهو علم لا ينفع أو ليس بعلم أصلا وإن سمى كذلك»[٢٠]

وإذ سئل ابن تيمية عن علم المنطق قال «فيه مواضع كثيرة هى لحم جمل غث، على

رأس جبل وعر لا هو سهل فيرتقى ولا سمين فينتقى» [٢١] ويمضى قائلا «ولهذا مازال علماء المسلمين وأئمة الدين يذمون المنطق ويذمون أهله وينهون عنه وعن أهله»[٢٢]

ويواصل ابن تيمية هجومه على علم المنطق قائلا «إن الفقه أجل وأعظم من أن يظن أن لأهله التفاتاً إلى علم المنطق، وهو يرى أن مهمة المنطق إزاء العلوم الصحيحة هو أنه «يطيل العبارة ويبعد الإشارة ويجعل القريب من العلم بعيدا واليسير منه عسيرا» [٢٣]

أما ابن القيم الجوزيه وهو تلميذ ابن تيمية فيكتب شعراً

واعجبا لمنطق اليونان

كم فيه من إفك وبهتان

ويقول «وما دخل المنطق على علم إلا أفسده وغير أوضاعه وشوش قواعده» [٢٤]

أما شيخ الإسلام تقى الدين أبو عمر عثمان الشهير بأبن الصلاح فقد أصدر فتوى شهيرة بتحريم الفلسفة والمنطق وقال «أن الفلسفة رأس السفه والانحلال ومن تفلسف استحوذ عليه الشيطان، والمنطق هو مدخل الفلسفة ومدخل الشر شر، والواجب على السلطان أن يعرض من يشتغل بالفلسفة والمنطق على السيف أو العودة للإسلام لتخمد نارهم وتمحى آثارهم» [٢٥] وسئل عن حكم قارئ كتب ابن سينا فقال «ان فعل ذلك فقد غدر بدينه لأن ابن سينا» لم يكن من العلماء وإنما كان من شياطين الإنس».

أما أبو الحسين فارس فيقول «خطر الفلسفة على الدين شديد مع قلة نفعها وأن الخوض فى الرياضيات يؤدى إلى الانخلاع من الدين»[٢٦]، والإمام الغزالى أكد فى كتابة المنقذ من الضلال «تكفير المشتغلين بالفلسفة كسقراط وأفلاطون وأرسطو وابن سينا والفارابى وغيرهم من أمثالهم» كما كرر فى كتابة «تهافت الفلاسفة» حكمه بتكفير الفلسفة والفلاسفة، بما وجه ضربة قاسية للعقل والعلم فى العالم الإسلامى حيث سادت مقولة «من تفلسف تمنطق ومن تمنطق تزندق». وهكذا يقع العقل العربى والإسلامى فى مأزق إزاء ما اسماه العلمانيون الفرنسيون الأوائل بنظرية السيفين، "theory of two swords" (السيف الروحى والسيف الزمنى) ودعوا إلى سلطة السيف الواحد أية فصل الدين عن الدولة ويبقى السيفان معلقين على رقبه العقل.. وحتى الآن.

وبرغم ذلك فقد ظل الفكر العربى والإسلامى محملاً برؤيتين إحدهما تحاول إعمال العقل لتفهم أسباب الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية وهى رؤية يمكن وصفها

بأنها شبه علمانية أو جنين لا يمكنه الاكتمال للرؤية العلمانية، أما الرؤية الأخرى فتفسر هذه الظواهر جميعا تفسيراً غير عقلانى يحاول أن يبرر نفسه باستخدام الدين كأداة لتفسير هذه الظواهر ونكتفى هنا بمثال واحد لعله يكفى ويزيد.

حين أثير سؤال عن السبب فى ارتفاع الأسعار وغلو الأثمان أجاب القاضى عبد الجبار (وهو معتزلى) قائلا إنها قلة الشىء مع شدة الحاجة إليه، أو كثرة المحتاجين بالنسبة لما هو موجود، وأن ما يجرى من الغلو فى التسعير إنما أنشأه بعض الظلمة ويؤدى إلى فساد يعم الفقراء، وعلى الحاكم التدخل لتسعير السلع تسعيراً ييسر على الفقراء معاشهم»[٢٧](إنها نظرية العرض والطلب مصحوبة بفكر اجتماعى متقدم وعادل).

أما الإمام الباقلانى (وهو أشعرى) فيقول «أن الغلاء والرخص من الأسعار إنما يرجعان إلى الرغائب والدواعى، فإن جميع الأسعار من الله سبحانه وتعالى لأنه هو الذى خلق الرغائب فى الشراء ووفر الدواعى إلى الاحتكار»[٢٨]

والفارق بين الرؤيتين واضح. إحدهما تعمل العقل سعيا وراء فهم عقلانى علمانى للظواهر الاجتماعية والطبيعى،ة والأخرى تأسر الدين لحسابها وتحاول باتخاذه أسيراً أن تضلل الناس عن أسباب ما يحل بها من فقر وغلو أسعار.

والفارق لا يحتاج إلى تعليق.

* * *

وتبقى المعركة مستعرة حتى زماننا الحديث تنهض ثم تخبو ثم تنهض لتخبو من جديد ومع ذلك تواصل العلمانية والعلمانيون المسيرة الشديدة القسوة، يهزمون ثم ينهضون ثم يهزمون لينهضوا من جديد.. تطالع تاريخهم وكأنك تطالع نقوش نصوص الأهرام.

إنهم يقولون عنك يا أوزوريس

ولو أنك ترحل إلا أنك تعود ثانية

ولو أنك تنام إلا أنك تستيقظ ثانية

ولو أنك تموت إلا أنك تبعث من جديد

قف

انهض

إن إيزيس تحبك

ونمضى مع كتابات عديدة لا تنتهى عن العلمانية بعضها يستحق التوقف عنده لصراحته وبعضها يلف الكلمات بلفافات مبهمة وكأنها تقول لك إياك أن تفهم.

لكن مفتاح كل كتابة عن العلمانية هو الحرية، ذلك أنه «لا يمكن التطرق إلى العلمانية إلا من خلال القبول بمبدأ الحرية، حرية الإيمان وحرية الفكر وحرية المعتقد وحرية التصرف وحرية السلوك وحرية الحب، وحرية سن القوانين وحرية اختيار السلطة ومحاسبتها، ووفق هذا المصدر وضمن هذا التسلسل تفهم العلمانية على إنها موقف إنسانى متحرر من قيود مسبقة موروثة من عادات وتقاليد اجتماعية أو معتقدات أو مذهبية أو أديولوجيات مرصوصة المفاهيم» وأيضا «العلمانية موقف، موقف ثقافى يعلن التزامه بالفكر النقدى وانتماءه إلى حرية العقل واحترامه للحق فى الخطأ فليس الصواب جادة إلزامية لكل محاولة فكرية وإلا أدخل الفكر فى صومعة المعتقدات الملزمة (٢٩)

وهكذا يضع كاتب هذه العبارات العلمانية والعلمانيين فى مأزق المجابهة الكاملة، فالعلمانية موقف شامل لا يقبل التجزئة فإن اجتزئ لم يعد علمانيا.

ويقوم غالى شكرى بالإمساك بهذه المنطلقات ومثيلاتها ومحاولة تطبيقها على واقعنا المجتمعى وعلى التركيبة الاجتماعية الخلاسية قائلا: «لم تعرف مصر الحديثة العلمانية قط كجزء من مشروع حضارى أشمل، وإنما عرفتها حينا كثقافة عقلانية تنويرية أو كمجموعة من القوانين المنقولة عن الغرب، ذلك لأن النشأة الاجتماعية - الثقافية لشرائح البرجوازية المصرية لم تعثر على الصيغة العلمانية المناسبة لتطورها وتطور المجتمع ككل. ذلك أن هذه البرجوازية قد نشأت فى الأصل هجينا ولم يحدث أن كانت طبقة مستقلة، فقد تحولت قطاعات من كبار ملاك الأرض إلى التجارة والصناعة الخفيفة والبنية البيروقراطية للدولة، وهكذا ولدت برجوازيتنا مسخا مشوها ولم تعرف القوام الاجتماعى الذى يتبلور من المصالح الجديدة المستقلة ومن العلوم والانطلاقات الفكرية والمخترعات التى تعبر عن احتياجات قوى الإنتاج الجديدة، ولذلك لم تصطدم برجوازيتنا بأية مؤسسة دينية أو غير دينية قائمة وإنما لجأت إلى التوفيق بين نقيضين تحتاج لأولهما عمليا وهو التكنولوجيا والفكر الغربى وتحتاج إلى الثانى وهو الإسلام ليمنحه الشرعية» (٣٠)

وعلى مدى التاريخ المصرى المعاصر عاشت مصر تلك المحاولة اليائسة، محاولة تقييد الدين المقدس وتحريكه وفق خطى الحاكم أو الفئات المهيمنة أو قوى التأسلم السياسى

والدعوات للارتداد إلى الخلف وليس التقدم للأمام، وأيضا محاولة التقدم إلى الإمام ولكن بمحاذرة شديدا تتسم دومًا بمحاولة لتبرير ما لا حاجة به إلى أية تبرير. فهل يحتاج التطلع إلى العقل والعلم والتقدم والمستقبل إلى تبرير؟

والإجابة ويالأسف نعم. ولهذا أهك العلمانيون والتنويريون والليبراليون أنفسهم فى إيجاد مبرر لكل قول أو فكر أو فعل يتجه بمصر للأمام، ولا مبرر سوى الاستناد إلى نص يجرى تأويله أو فقه يجرى استدراجه من كتب قديمة عفا عليها الزمن أو فتوى يتصور أصحابها أنهم بالفعل والقول «أهل الحل والعقد».

ويبدو غريبا ذلك الخضوع للتدين الشعبى الذى يستخدمه ويستثيره دعاة التأسلم السياسى بحيث يتعين السؤال والبحث واستجداء الفتوى حول كل التفاتة أو خطوة أو همسة أو لمسة فى حياتنا اليومية، وتتحول تكنولوجيا الفضائيات المتقدمة والتى تمثل رمزا للتقدم العلمى والإبداع العقلى عند الآخرين إلى أداة لغرس التخلف فى العقل المصرى عبر تجارة أصبحت الآن رائجة ومربحة وهى الإفتاء فى كل شىء، وأى شىء بحيث يربط الإنسان المصرى مصيره ومستقبله - إن كان له مستقبل فى هذا المناخ- وكل خطوة يخطوها بفتاوى أحب أن أسميها تسمية تتسم بروح العصر وهى «فتاوى بير السلم».

والأمر قديم كما قلت ولعل الذى بدأ به - وبحسن نية - هو رفاعة الطهطاوى، فقد أثيرت فى زمانه قضية كروية، الأرض ودورانها حول الشمس، وصاح أزهريون ورجال دين مسيحيون رافضين الفكرة مؤكدين أن الأرض ثابتة وأنها مسطحة، ويحاول دفاعه أن ينقذ بفكرته عبر ثقب إبرة فيقول إن أحد العلماء الفرنسيس (لم يذكر اسمه) قال «إن القول بدوران الأرض واستدارتها لا يخالف ما ورد فى الكتب السماوية، ذلك لأن الكتب السماوية قد ذكرت هذه الأشياء فى معرض وعظ ونحوه جريا على ما يظهر للعامة لا تدقيقا فلسفيا مثل ما ورد فى الشرع أن الله تعالى قد أوقف الشمس فالمراد بوقف الشمس تأخير غيابها عن الأعين، وهذا يحصل بتوقيف الأرض عن الدوران، وإنما أوقع الله الوقوف على الشمس لأنها هى التى يظهر فى الأعين سيرها» ويشير واحد من أساتذة رفاعة فى معهد البوليتكنيك الفرنسى (كوسان دى برسڤال) إلى أن هذه العبارة لم ترد ولا يمكن أن ترد على لسان فرنسى إذ يكمن فيها تفكير إسلامى محض وإنما اتخذ رفاعة من قائل أجنبى ستارا لتمرير فكرته. لكن الشىء الملفت للنظر أن رفاعة خشى من نشر

هذه العبارة بعد أن كتبها فى مخطوط «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» فشطبها قبل أن يدفع بالكتاب إلى المطبعة.

ويعاود رفاعة البحث عن مبرر دينى لفكرة أثبت العلم صحتها وليست بحاجة إلى أية تبرير فكتب «ووقعت محاورة بين العلامة الشيخ محمد المناعى التونسى المالكى المدرس بجامعة الزيتونة، وبين مفتى الحنفية العلامة الشيخ محمد البيرم المؤلف لعدة كتب فى المنقول والمعقول، وله أيضا كتاب تاريخ دولة بنى عثمان (لاحظ أنه هنا يحاول الايهام بأن هذا الرجل من رجال الخلافة العثمانية) وكانت المحاورة حول كروية الأرض وبسطها البسط للمناعى والكروية للشيخ البيرم. وممن قال من علماء المغرب أن الأرض مستديرة وأنها سائرة العلامة الشيخ مختار الكنتاوى بأرض أزوات بقرب بلاد تمبكتو وهو مؤلف كتاب مختصر فى فقه مالك ضاهى به متن الخليل، وضاهى أيضا ألفيه ابن مالك وألف كتابا اسمه «النزهة» جمع فيه جملة علوم فذكر بالمناسبة علم الهيئة فتكلم عن كروية الأرض وعن سيرها ووضح ذلك، فتلخص من كلامه ان الأرض كرة، ولا يضير الاعتقاد بتحركها أو سكونها»[٣١]

وبعده أتى جمال الدين الأفغانى إلى مصر. ليخوض فى مناقشات ومحاورات وكتابات صاخبة لكنه يقول بقبول نظرية داروين فيقلب كل الدنيا على رأسه ورأس تلاميذه قالها وهو يعرف ذلك ويؤكده فى مقدمة كتابة «خاطرات جمال الدين» إذا سلمت فى كتابة خاطراتى من خطر الطاغية وطواغيته، فستصادف من أهل الجمود عنتا وتخرصا وقلبا للحقائق» ويمضى فى خاطراته محاولا الإجابة على سؤال حول بيت شعر لأبى العلاء المعرى:

والذى حارت البرية فيه

حيوان مستحدث من جماد

وهل كان يقصد بذلك ما عناه داروين فى نظرية النشوء والارتقاء؟

فأجاب محاولا هو أيضا أن يتلمس سندا من عالم إسلامى قديم «لا أغالى ولا أبالغ إذا قلت ليس على سطح الأرض شىء جديد بالجوهر والأصول، أما مقصد أبى العلاء فظاهره واضح ليس فيه خفاء فهو يقصد النشوء والارتقاء مهتديا بما قاله علماء العرب قبله بهذا المذهب. فنرى أن أبا بكر بن بشرون يقول فى رسالته لأبى السمح : إن التراب

يستحيل نباتا والنبات يستحيل حيوانا وأن أرفع المواليد هو الإنسان،و هو آخر الاستحالات وأرفعها. فالتراب ومنه المعادن يستحيل إلى النبات وهو أدنى طبقات الحيوان سلسلة تنتهى عند الإنسان، فإذا كان هذا هو بناء النشوء والارتقاء فالسابق فيه علماء العرب وليس داروين مع الاعتراف بفضل الرجل وثباته على تبعات قوله وخدمته للتاريخ الطبيعى» لكن الأفغانى يعود ليستدرك محاولا أن يسد أية ثغرة ينفذ منها خصومه فيقول «وإن كنت أختلف مع داروين وأنصاره فى مسألة نسمة الحياة»[٣٢]

ثم يرتقى الأفغانى خطوة أخرى فى سلم العقل مؤكدا «أن الدين يجل عن مخالفة العلم فإن وقعت المخالفة وجب تأويل النص» وهو فوق ذلك يجد مخرجا لعلاقة الدين بالمكتشفات والمخترعات الحديثة فى عصره وعلى مدى الزمان فيقول «أن هذه المكتشفات تظل كامنة فى اللدن السماوى حتى تتهيأ العقول لقبولها، فلو جاء الإسلام بالكهربائية فى أيامه الأولى لما صدقه أحد». وهكذا واصل الأفغانى «دعوته للمسلمين للاستعانة بالعلوم الغربية النافعة من أجل التجديد والتحديث والتطوير»[٣٣]

وهو يدعو إلى جامعة إسلامية (هكذا يعود إلى التحرك على أساس من الدين) لكنها حديثة متجددة مناهضة للاستعمار ورافضه للتخلف والاستبداد والجهل»[٣٤]

ولم يسلم الأفغانى رغم محاولاته فى الاستناد إلى الدين تارة والتجديد الفكرى والعقلى والعلمى تارة أخرى من رفض مزدوج أقله من الباحثين العلمانيين والتقدميين فالدكتور عاطف العراقى يقول «كان الأفغانى يدخل نفسه فى مناقشات حول موضوعات علمية وفلسفية وهو غير مؤهل للبحث فيها»[٣٥] وينكر عليه البعض تمسكه بتقسيم العالم على أساس دينى حتى وهو يدعو للتقدم والعلم والعقل «فالدول المسيحية تغلب الحكومات الإسلامية بالعلم مصدر القوة وينهزم المسلمون بالجهل مصدر الضعف» أما رجال الأزهر فقد هاجموه هجوما شديدا وطاردوه بنعالهم فى أروقة الأزهر حتى طردوه منه ومنعوه من دخوله. وأرسلوا تلاميذهم إلى قهوة متاتيا بالعتبة حيث جلساؤه هناك فكانوا يسبونه ويهاجمونه ويحرضون الناس عليه، فاستأجر دارا فى درب الفوال بخان أبى طاقية وكان يلتقى هناك سرا بتلاميذه فلاحقوه إلى هناك وترصدوا له وفيما كان يخرج فى رهط من تلاميذه أوسعوهم ضربا بنبابيتهم.

ورغم كل شىء فقد ألقى الأفغانى بذور أفكاره فى الأرض المصرية لتنبت رجالا جاءوا

على شاكلته فى الدعوة للتحرر والعقل والعلم عبر إلباس كل شىء ثيابا دينية ونتأمل الأسماء محمد عبده- إبراهيم اللقانى- حفنى ناصف- عبد السلام المويلحى- عبد الله النديم- سعد زغلول- إبراهيم الهلباوى وغيرهم[٣٦]

ونمضى قدماً لفحص المفارقات بين الدين والتقدم العلمى، ويأتى عام ١٨٧٦ ليشهد معركة جديدة حول كروية الأرض ودورانها حيث تجاسر يعقوب صروف فكتب مقالا فى المقتطف قال فيه «أن موضوع دوران الأرض صار أشهر من نار على علم وأوضح من الصبح لذى عينين، وتحققت صحته لكل ذى عقل سليم» فقامت الدنيا ولم تقعد، وثار شيوخ الأزهر يلعنونه ومعهم رجال دين مسيحيون يكفرونه.

وكتب الأب جبريل جباره أرشمندريت الكرسى الأنطاكى ببيروت مقالات صاعقا استخدم فيه النصوص الدينية لإثبات أن الأرض ثابتة، الأمر الذى دفع آخرين مثل مصطفى باشا رياض وعبد الله باشا فكرى إلى كتابة مقالات يدافعون فيها عن صروف، وكتب عبد الله أبو السعود مقالات عديدة دفاعا عن العلم والعقل فى مجلة «وادى النيل» ومجلة روضة المدارس.

ثم.. وفى أعقاب هذه المعركة اضطرت هذه القوى الناهضة إلى ضرورة الاحتماء بالدين خلال أية تحرك لهم أو أية كتابة منهم ونقرأ «فقد التقت هذه الأطراف كلها على إحكام المناورة لتأييد قضية الموافقة بين العلم والدين حتى لا يتعطل بفعل حركة المحافظين سير العلم وتقدمه فى بلادنا التى كانت فى أشد الحاجة إليه»[٣٧]

إنها ذات المساومة التاريخية التى بدأ بها رفاعة الطهطاوى واستمر الجميع فى السير على نهجها لتكون دعوتهم نصف علمانية، ونعود لنكرر أن العلمانية إذ تجتزأ لا تكون علمانية.

وأيضا كان الثوار العرابيون، يدعون إلى استقلال مصر عن دولة الخلافة ويدعون إلى قيام جمهورية .. يقولون ذلك سراً فيما بينهم أما على الملأ فكان لهم قول آخر.

والحقيقة إنه ومنذ البداية أدرك أحمد عرابى أن العثمانيين هم الأعداء، وأن ثورته ضد الخديو وضد التدخل الأجنبى لا تغنى عن عدائه للتسلط العثمانى. ومع ذلك فإن عرابى ومن باب المناورة حاول تحييد دولة الخلافة، ويروى المؤرخ الأكثر قبولا لدى الأكاديميين الذين حاولوا دراسة الثورة العرابية وأحداثها، ولفريد بلنت قائلاً: «أكد لى عرابى، نحن

جميعا أبناء السلطان نعيش كأفراد أسرة واحدة فى بيت واحد وكل له أقليم من الإمبراطورية، أية له حجرة مستقلة فى هذا المنزل الكبير، وهى حجرة خاصة بنا نتصرف فيها وفق إرادتنا ويجب ألا نسمح لأحد بأن يعبث بسيادتنا أو بوضعنا المستقل»[٣٨] لكن صابونجى يبعث برسالة إلى بلنت يقول فيها بصراحة «إن العرابيين يتملقون السلطان ويعلنون ولاءهم له كخليفة للمسلمين، لكن الحقيقة هى أن السلطان لا يعنيهم فى شىء وحين يحسون بقوتهم سيعلنون إقامة حكومة جمهورية» «بل أن صابونجى يوجه رسالة عاجلة إلى بلنت يقول فيها «كنت مع عبد الله النديم فى عربة حنطور وفجأة قال صائحا «كم أتمنى أن ينهدم عرش الخليفة فوق رأسه».

ولابد أن أنباء كهذه كانت تتسرب إلى الباب العالى، ولم يكن السلطان بحاجة إلى أنباء فقد استشعر خطورة الثورة العرابية التى وجدت أصداء لها فى كل بلاد الشام والهند وسيلان والسودان وغيرها، فيقرر السلطان إرسال حملة إلى مصر لتأديب العرابيين، وتصل الحملة إلى اللاذقية ويصف مراسل التايمز اللندنية موقف أهل الشام منها قائلا «لقد حدث هيجان شديد وأعلن السوريون مقاطعتهم للحملة وامتنعوا عن التعامل معها أو بيع أية شىء لها، وأظهروا الجفاء ناعين عليها خروجها لحرب المسلمين، وخرج عن المقاطعة أحد كبار التجار فباع للجنود العثمانيين طعاما ولحوما فلم ينته اليوم حتى أحرقت كل متاجره فى المدينة وكان الرجل يطلب النجدة كالمجنون من الأهالى فيبصقون فى وجهه ولا يتحركون لمساعدته بل يتهكمون عليه قائلين أطلب النجدة من سادتك الأتراك»[٣٩]

ويمضى الخليفة العثمانى فى خيانته للثورة العرابية رغم إدراكه بأن هزيمتها سوف تؤدى إلى دخول الإنجليز لمصر.

ربما لأنه توهم أن الاحتلال الإنجليزى يمكنه أن يذهب أما قيام جمهورية مصرية على أنقاض جزء من مهابة الإمبراطورية العثمانية فإنه سيؤدى إلى تداعيات خطيرة فى عشرات من البلدان الملحقة بدولة الخلافة والتى تعاطفت وبشدة مع العرابيين.

وهكذا وفى غمرة الحرب المشتعلة بين الجيش العرابى وبين الغزاة الإنجليز وصلت إلى ميدان المعركة كميات هائلة من أعداد مجلة «الجوائب» وهى الجريدة الرسمية الناطقة بالعربية للخلافة العثمانية (وقيل إن القوات البريطانية هى التى نقلت وعملت على توزيع هذه الأعداد

على القوات العرابية وعلى المصريين فى مختلف أنحاء البلاد) وتحمل الجوائب فى صدر صفحتها الأولى «بياننامه» «بأمر سيدنا ومولانا السلطان أمير المؤمنين خليفتنا الأعظم إشعاراً لجميع المسلمين بأن الأفعال التى أجراها عرابى وأعوانه ورفقاؤه فى مصر مخالفة لإرادة الدولة العلية السلطانية ومغايرة لصالح المسلمين وبناء على ذلك تقرر أن عرابى وأعوانه عصاة بغاة وبهذه الصفة تجرى معاملتهم (٤٠)

وهكذا تأبى الأيام إلا أن تأتى الطعنة إلى صدر العرابيين بذات السيف الذى حاولوا أن يستخدموه خداعا.

ويبقى أن نشير إلى مسألة مهمة ربما لم يلتفت إليها الكثيرون وهى أن أحمد عرابى ومع بدايات تمرده أضاف إلى اسمه كلمة المصرى ولم تكن موجودة قبلا فأصبح اسمه فى بيانات ومكاتبات الثورة أحمد عرابى باشا المصرى.

* * *

ونمضى سريعا إلى مطلع القرن العشرين، لنجد أن مصر على حالها، وأن دعاة العلمانية أضعف من أن يقولوا قولا إلا ومنحوه غلافا دينيا لعلهم يمررون رأيهم عبر ثقب الإبرة التقليدى.

وإن كنا نلمح بضعة أسطر من هنا وهناك مثل قول مصطفى كامل فى حديث صحفى له مع جريدة «لاكلير» الفرنسية «ومحصلة القول إن البحث فى المسائل الشرقية على مبدأ الدين من أكبر الوسائل لتوليد الأحقاد والضغائن وتأجيل توطيد السلام العام»(٤١)

ولعله من حق الفضول إذ يسيطر على الباحث أن يتأنى فى ملاحظة الفرق بين سرعة أبناء الأعيان فى تبنى شعار مصر للمصريين ورفضهم لفكرة الدولة الدينية من الأساس وبين تردد أبناء الطبقات الوسطى فى بداية الأمر إزاء دولة الخلافة . ربما كان السبب هو أن عدداً من أبناء الأعيان (مثل أحمد لطفى السيد ومحمد حسين هيكل وعديدين غيرهما) قد تلقوا تعليمهم بالخارج فعادوا لمصر مبهورين بفكرة الاستقلال والدولة المدنية العلمانية ربما أدركوا أو تخيلوا أن استقلال مصر عن دولة الخلافة هو خطوة ضرورية قبل مواجهة الاحتلال البريطانى الذى هو فى نهاية المطاف مرفوض الجماهير بينما الناس لم تزل تتعلق بفكرة الخلافة .. وعلى أية حال كان الأمر كذلك . أبناء الأعيان المحافظون بطبعهم والذين تراجعوا كثيراً عن حلبات الصدام مع الإنجليز أو حتى ترددوا فى المطالبة الفورية

باستقلال مصر، بل أن البعض قد حاول أن يلمح إلى أن «مصر للمصريين» لم يكن شعارا بريئا براءة كاملة فربما كان الإنجليز يرغبون فى القول به شرط أن يكون همسا كأسلوب لمحاربة النفوذ العثمانى فى مصر. عدو مصالحهم ومصالح استمرار احتلالهم لمصر.

وهكذا نادى أبناء الأعيان بمصر للمصريين . وان لم يتسارعوا للصدام مع الاحتلال. بينما تسارع أبناء الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة نحو التصادم مع الاحتلال فى إطار ترددهم - فى بداية الأمر - إزاء مصر للمصريين ميلا نحو الخلافة العثمانية .

وكان أحمد لطفى السيد هو الممثل الأساسى لتيار حزب أبناء الأعيان حزب الأمة وجريدتهم "الجريدة" . ومن هنا وجب أن نتلمس طريقنا إلى بعض من أفكاره فى هذا الصدد .

فعندما صرح كرومر بأن استقلال مصر أمر بعيد المنال وانه مسألة أوروبية محضة. رد عليه لطفى السيد فى إحدى خطبه قائلاً " إذا كان حل المسألة المصرية أو استقلال مصر أمرا أوروبيا محضاً كما قال لورد كرومر فلا شك فى أن جميع الأعمال التحضيرية التى تؤدى حتماً إلى استقلال مصر هى بيد المصريين ومن أعمالهم الذاتية ثم لا يكون من عمل أوروبا إلا الاعتراف بذلك الاستقلال" ثم يلمح إلى تحالفات الحزب الوطنى مع دولة الخلافة أو مع فرنسا فيقول " فى الماضى أخطأنا فى تقدير الواجب علينا والقينا مسئولية العمل لاستقلال مصر على عاتق غيرنا فعلقنا أمالنا فى أول الأمر بالاستانه أية بحكومة السلطان وبقينا ننتظر ما يعمله لنا الأتراك فلم ننل من وراء ذلك شيئاً ثم ولى جماعة منا وجوههم شطر باريس وما جنينا من ذلك إلا وعوداً قد ذهبت بها الأيام "[٤٢] .. ويرد لطفى السيد على البعض، ومنهم أشياع الخلافة فى الحزب الوطنى فيقول ويبعد عن الحق هؤلاء الذين يقولون أن الحركة الجديدة مظهر من مظاهر " البان اسلاميزم " pan-islamism أية الجامعة الإسلامية، ويرفض هذا الاتجاه بشده قائلاً " ان المصريين أبعد الناس عن ذلك". ثم يختتم لطفى السيد خطابه قائلاً " وانى شديد الاعتقاد بأنه سيأتى يوم يقوى فيه الرأى العام بخدمة رجال الأمة ويظلم الحكومة فيكون بيده الحق والقوى المعنوية، قوة التماسك والاعتقاد. ووقتئذ تصبح مصر للمصريين ". وفى خطبة أخرى حذر أحمد لطفى السيد من الاعتماد على قوة خارجية لنيل استقلال مصر "يجب علينا أن لا نعتمد فى بلوغ الاستقلال إلا على أنفسنا . وان نتفق فى فهم من هو الوطنى المصرى وذلك بأن نعتقد

اعتقادا جازما أن الوطنية المصرية تضم كل من ولد من أبوين مصريين أو من أقام فى مصر خمسة عشر عاماً من رعايا الدولة العلية، وكل من ينكر هذه الوطنية على أحد فإنما هو متجاوز حدود الوطنية الصحيحة " ثم يتحدث لطفى السيد بصراحة أكثر ربما ليوجع دعاة التأسلم فى الحزب الوطنى المنادين بشعار الخلافة فيقول " أيها السادة : أن الرأى العام لا تكون إرادته ذات أثر فعلى إلا إذا كانت مؤسسة على التضامن بين جميع الإفراد والشعور الكامل بالحاجة إلى هذا التضامن مدفوعة بعامل الوطنية والمنفعة القومية لا بعامل أخر من عوامل الدين أو الجنس الأصلى " ثم يكمل " لا أنكر أن بعض الساسة الأوروبيين قد يتخذون الدين وسيلة للحصول على أمانى سياسية وذلك رأى باطل وطريق خادع فلا يحسن بأحد المشتغلين بالسياسة عندنا أن يجاريهم فى هذا السبيل، لان الباطل فى يد القوى سلاح ردئ وغير منتج، ولكنه فى يد الضعيف سلاح سمج وخطر يوشك أن يرتد إلى حامله فيقتله، وان الذين يدخلون بألسنتهم وأقلامهم فى تنبيه الأعصاب الدينية من جسم الأقباط أو من جسم المسلمين مهما حسنت نيتهم ومهما شرف غرضهم فانهم لا يجنون من وراء ذلك الا هدم التضامن بين أفراد الأمة وتوسيع مسافات الخلف بين الاخوين " ثم يقول " حسب المسلمين والأقباط تفرقا وهم جسم أمة واحدة أنهم لا يجمعهم فى الصلاة معبد واحد، وإنهم لا يتصاهرون، فما لنا نتصدى لتجسيم هذه الفروق التى لا تضر لنضيف إليها فروقا أخرى تهدم جامعتنا القومية، أن اليهودية والنصرانية والإسلام أديان توحيد لا خوف على أمة دانت بها جميعا إذا تأصل الاعتقاد الصحيح فى نفوس الأفراد وانتبذ التعصب بالخلاف مكانا قصياً " . ثم يقول فى حسم " لا أشك فى أن وحدة الاعتقاد الدينى سبب من أسباب المشابهات بين الأفراد، وعامل من عوامل التضامن، ولكننى أنكر اشد الإنكار إنها تصلح لان تكون فى القرن العشرين قاعدة للأعمال السياسية التى تبنى على المنافع وليس على المعتقدات الدينية وإلا لكان الإنجليز والألمان أمة واحده" . ثم يسأل " هل يمكن إن يفضل القبطى منفعة أثيوبيا على منفعة مصر؟ وهل يمكن أن يفضل المسلم المصرى منفعة تركيا على منفعة مصر؟ " ثم يقول " نزلت الأديان لمنفعة الناس فلا يحل لنا أن نجعلها تتناقض مع هذه المنفعة " (٤٣)

ونمضى مع مصر وبرجوازيتها الخلاسية التكوين. ومع الدولة والنظم والدساتير والقوانين التى أثمرتها منذ نهضتها الحديثة، لنكتشف أن القول بأن مصر أو غيرها من

الدول العربية علمانية وهم غير حقيقى.

يقول غالى شكرى «يفترض القطاع الأكبر من الفكر الدينى السلفى أن العالم الإسلامى المعاصر عامة (باستثناءات محددة) والوطن العربى خاصة تحكمه العلمانية، بينما يرى العلمانيون أن هذه المساحة من العالم والجزء العربى منها خاصة تحكمها الثيوقراطية ولكل فريق حججه وبراهينه، فلا ريب أن هناك دساتير وقوانين وضعية تسود هذه البلدان ولكن لا ريب فى وجود نفوذ طاغ للمؤسسات ذات الطابع الدينى تتداخل فى التشريع وفى الممارسات الرسمية وفى البناء القيمى والمعرفى والسلوكى للمجتمع»(٤٤)

وإذا كان البعض ينظر إلى الدساتير والقوانين الوضعية باعتبارها علامة على علمانية الدولة، فإن هذه النصوص تصطدم فى واقع الأمر بمجموعة من القواعد والأعراف والمؤسسات ذات الطابع السلفى يدعمها إتجاه عام (ولا أقول رأيا عاما) يشكل نسيجا يفرض قيما معيارية تتنافى مع أوليات العلمانية، ويتحكم فى هذه القيم المعيارية مؤسسات السلطة الدينية الموازية ممثلة فى الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية والمجلس الأعلى للشىعون الإسلامية ووزارة الأوقاف، وتتحكم فيها أيضا مؤسسات التدين الشعبى مثل الجمعيات الشرعية وجماعات أهل السنة والطرق الصوفية، وهناك أيضا النفوذ السلفى الراديكالى الممثل فى جماعات التأسلم السياسى كل هذا يفرز تداخلا شديد التعقيد فى نسيج المجتمع بين نصوص وضعية يفترض فيها أن تكون حاكمة ومتحكمة وبين آليات معاكسة تفرض نفسها وتملى فى أحيان كثيرة إرادتها فى ظل دعم ومباركة من السلطة التى تحتاج بدورها إلى دعم هذه المؤسسات لتبرير وتمرير ما تقوم به. ويتواصل فى هذا التركيب النسيجى المعقد مناهج تعليمية متخلفة وازدواجية فى أسس التعليم (تعليم مدنى وتعليم دينى إسلامى أو مسيحى) وإعلام يذكى سلطة المؤسسات الدينية فوق كل اعتبار، وهكذا نكتشف الازدواجية فى خلاسية التركيب الاجتماعى للرأسمالية المصرية التى نشأت بذورها فى بدايات القرن الماضى تنعكس بالضرورة وفى كل مجال على المكون السياسى والفكرى والثقافى بحيث يقول البعض أن مصر دولة علمانية فيكونون مخطئين أو يقول البعض إنها دولة ثيوقراطية دينية فيكونون مخطئين. إنها هذا وذاك.

وهذا وذاك يفقد الرؤية العلمانية وجودها الحقيقى.

ويعلق غالى شكرى على هذا الوضع قائلا «وليس من منقذ سوى العلمانية ليس

كمشروع مستقل مكتف بذاته وإنما كجزء متمم لمشروع حضارى أشمل جوهره الديمقراطية. ولم يعد أمامنا سوى اللحاق بركب البشرية المعاصرة أو الانقراض، وهذا اللحاق ليس ممكنا بغير ثورة ثقافية شاملة مقدمتها الديمقراطية وخاتمتها الديمقراطية حينئذ تصبح العلمانية مجرد مظهر لجوهر أعمق يحرر الدين من استخدام الدولة له ويحرر المجتمع من أية سلطة تحكمه فى العلن أو فى الخفاء باسم الدين»(٤٥)

والحقيقة أن العلمانية لا تعاند رجال الدين ولا ترفض وجودهم وإنما ترى أن دورهم دينى بحت وأن تخطيهم لهذا الدور يوقعهم فى الخطأ والخطر وفى أحيان كثيرة يوقعهم فى شباك غير بريئة.

والأمثلة كثيرة بغير حصر ففى السيتينات أفتى الشيخ محمود شلتوت (شيخ الجامع الأزهر آنذاك) بأن الصلح مع إسرائيل حرام (وكان ذلك متوافقا مع رأى السلطة الحاكمة) وفى السبعينيات أعلن الشيخ عبد الحليم محمود (شيخ الأزهر) والشيخ محمد متولى الشعراوى (وزير الأوقاف آنذاك) أن الصلح مع إسرائيل حلال (وكان ذلك متوافقا مع رأى الحاكم) فأين يقع الدين؟ أقصد الدين الصحيح والمقدس والخالى من الهوى. ولاشك أن ذلك يوقع الناس فى حيرة، ويدفعهم إلى الإحساس بأن الدين ليس هذا المقدس الآتى من السماء وإنما هو رأى الشيخ فلان أو علان.

ومنذ فترة عدة أفتى شيوخ بأن فائدة البنوك هى الربا بعينه والربا محرم نصا (وألمح البعض ساعتها إلى وجود شركات توظيف الأموال كبديل إسلامى يدخل بصاحبه الجنة). ووقف بعض كبار رجال الدين صراحة مع شركات توظيف الأموال حتى سميت أيامها بشركات توظيف الإسلام، بينما هاجمها بعض الشيوخ، فأين يقع الدين؟

وأين يقف الناس؟ ومع من؟

وهكذا فإن العلمانية إذ ترفض توظيف الدين إنما تدعو إلى تحريره من الاستخدام الخاطئ والذى يكون فى بعض الأحيان ليس ناجما عن خطأ فى الفتوى وإنما يتحرك وفق الهوى.

وتبقى العلمانية صعبة المنال ما لم تخض معركة شجاعة واضحة صارمة لتحرير الدين من يد من يستخدمونه استخداما فى غير موضعه وتحرير الإنسان من سطوة التحكم واللاديمقراطية.

لكنها حاولت وتحاول وربما كانت المحاولتان الأكثر شهرة هما محاولة الشيخ على عبد الرازق فى كتابة «الإسلام وأصول الحكم» وطه حسين فى كتابة «فى الشعر الجاهلى» وكانت الضجة التى صاحبت صدور الكتابين والتى خاضها كبار رجال الدين فى مصر وعلى رأسهم هيئة كبار العلماء نموذجًا لسطوة رجال الدين وقدرتهم على استخدام الدين استخداما لا علاقة له بسماحة الإسلام ولا علاقة له بالحديث الشريف «إن الله يبعث على رأس كل مائة من السنين لهذه الأمة من يجدد لها أمر دينها».

كما كان تراجع طه حسين وعلى عبد الرازق نموذجًا أيضا لضعف المناخ العلمانى والعقلانى والليبرالى وهشاشته.

ألم نقل من البداية إن العلمانية ليست مجرد دستور وقانون وضعى؟

* * *

ولابد لنا ونحن نختتم هذا الفصل أن نشير إلى أن الناصرية إذ اجتثت هذه الطبقة الخلاسية من جذورها فقد ظلت تلعب دورها المزدوج بين سلطة الدستور والقانون الوضعى وبين الرغبة والحاجة للاستناد إلى المؤسسات الدينية واستخدامها فى حقل السياسة.

وأن نشير إلى أن الرأسمالية الحالية التى نشأت على أنقاض النظام الناصرى هى تركيبة أخرى وتكوين اجتماعى آخر لا ينطبق عليه وصف الخلاسية. ولكنها فى نهاية الأمر تبقى أسيرة لذات الفكرة، وتبقى الحلول إزاءها هى ذات الحلول.

ديمقراطية كاملة وحرية تعبير وحرية إبداع وعقل متحرر من كل قيد وعلم منطلق لا يحتاج إلى تبرير دينى، ودين متحرر ممن يستخدمونه وفق الهوى والغرض والمصلحة.

* * *

وقبل أن ننتقل من هذا الفصل الذى عانى الكاتب فى كتابته ويعانى القارئ من قراءته لابد أن يطرأ سؤال على كل منا. ألم توجد كتابة أو موقف أو رؤية علمانية حقيقية أقصد رؤية متكاملة للنهوض بالوطن والعقل والعلم؟ والإجابة .. بحثت ودققت فوجدت وثيقة واحدة صدرت عام ١٨٧٩ قدمت رؤية شاملة ومحكمة للنهوض بالمجتمع المصرى، وهى رؤية تنم عن دراسة شاملة لأوضاع مصر ومستقبلها وتتفهم وبعمق احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، وتقدم نماذج تفصيلية لكيفية تحقيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والانتخابات الحرة وكل ما يخطر على بال باحث يفكر

اليوم فى أمور هذا الوطن.

والوثيقة صدرت فى كتيب عنوانه «لائحة إصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق الأول خديو مصر خدمة من جمعية اتحاد مصر الفتاة»[٤٦] لكن المثير للدهشة أن هذه الوثيقة تحمل اسمين اسمًا على غلافها «جمعية اتحاد مصر الفتاة» وفى الصفحة الأولى اسم آخر هو «جمعية فتيان مصر».

ولاشك أن هذه الجمعية السرية هى واحدة من ثمار الإرهاصات الصاخبة للثورة العرابية. ويقول رشيد رضا «وقد لعب الدور الأساسى فى إقامتها جمال الدين الأفغانى وكان أكثر نشطائها أديب إسحق وسليم نقاش وعبد الله النديم»[٤٧]

وبعد إصدار هذا الكتيب وتوزيعه بكميات كبيرة ثارت ضجة كبيرة حول هذه الجمعية، وبحث البوليس عن أصحاب الكتيب فلم يفلح واستجوب «صاحب المطبعة التى طبعته فى تحقيق صارم لكنه نفى معرفته بأصحابها»[٤٨] ويقول د. عبد المنعم الجمعى أنه يقال «إنه طبع منه عشرون ألف نسخة»[٤٩]

ونحن نتفق مع د. على شلش فى بحثه القيم «مصر الفتاة – جمعية سياسية ووثيقة إصلاحية» فى أن رقم ٢٠ ألفا مبالغ فيه نظرا لطبيعة مجتمع ذلك الزمان وقلة عدد القراء فيه وأيضا لسرية الجمعية وسرية المطبوع بما يفرض أن يكون عدد المطبوع محدودا»[٥٠]

ولعله من المثير للدهشة أن هذه الوثيقة لم يشر إليها أية باحث مصر أو عربى، وأنه لم يتطرق إليها أحد ممن أرخوا للثورة العرابية سواء بلنت أو صابونجى أو سليم خليل نقاش فى مجلداته الستة «مصر للمصريين». ولم تتوافر الاشارة إليها إلا فى دراسة أعدها باحث ألمانى هو الكسندر شولش الذى أعد رسالة دكتوراة عن تاريخ هذه الفترة أورد فيها النص الفرنسى للوثيقة ثم ترجمت الدراسة إلى الإنجليزية عام ١٩٨١[٥١] ثم ترجمة ا د. رؤوف عباس إلى العربية عام ١٩٨٣ بعنوان «مصر للمصريين – الأزمة السياسية والاجتماعية فى مصر من ١٨٧٨ إلى ١٨٨٢» لكن البحث اكتشف وجود الطبعة العربية لهذه الوثيقة محفوظة بجامعة القاهرة ونشرها د. عبد المنعم الجميعى فى كتابة المشار إليه سابقا.

ورغم ذلك فإن جرجى زيدان يشكك فى وجود هذه الجمعية أصلا ويقول «كان من بين أعضاء الجمعية جمال الدين الأفغانى وأديب إسحق وعبد الله النديم ونقولا توما من أرباب الأقلام فى ذلك العهد وأصدروا جريدة مصر الفتاة باسم هذه الجمعية فى أواخر أيام

اسماعيل، وأكد لنا بعض الثقاة العارفين أن أصحاب جريدة مصر الفتاة أرادوا إيهام الخديو بوجود جمعية سرية يخشى بأسها، وليست الجمعية فى حقيقة الأمر إلا محررى تلك الجريدة، فهم كانوا يريدون مقاومة سياسة اسماعيل ولذلك كانوا يصدرون لتلك الجريدة بالعربية والفرنسية ليوهموا الخديو إنها لسان حال جمعية كبرى من الأفرنج والوطنيين تسعى لخلع الخديو اسماعيل أو قتله وكان اسماعيل يخشاها ويبحث عن أعضائها فلم يهتد إليهم»(٥٢)

لكن البحث فى وثائق نظارة الداخلية وقصر عابدين يقول شيئا آخر. فبعد هزيمة الثورة قبض على عديد من الشبان المتهمين بعضوية هذه الجماعة بما يشكك إلى حد ما فى رواية جرجى زيدان.

ونقرأ «داخلية ناظرى سعادتلو أفندم حضرتلى

بناء على التماس مقدم من السيد محمد الغريانى من تجار الإسكندرية بالإفراج عن شمس الدين وعباس أولاده وعبد القادر ولد أخيه المنسوب إليهم التداخل مع العصاة قد حررنا إلى حضرة مأمور الضبطية بما يلزم عن ذلك فأفيد من حضرته بخطاب نمرة ٤٧٤٨ بأنهم كانوا من الساعين فى تهييج الأفكار وتختيم المحاضر، والمعلوم لنا بخصوصهم هو أنهم باتحادهم مع الشقى عبد الله النديم سعوا فى أعمال جمعية تسمى جمعية الشبان وكانوا يعملون محافل عمومية يدعون إليها الخاص والعام ويحضر إليها عبد الله النديم ويلقى عليهم الخطب المهيجة ثم أنهم كانوا ساعين فى تهييج الأفكار والتجاهر بالعصيان»(٥٣) وتحفل تقارير الأمن فى ذلك الحين بكثير من الوقائع ولعل الدليل الأكثر أهمية على وجود هذه الجمعية هو تقرير أمنى حرر خلال تحرك الفعل الثورى « تأسست بالإسكندرية جمعية شبان للنظر فى منافع الوطن العمومية وللنديم يد فى تأسيسها وضمت أولاداً من كبار تجار الإسكندرية» (٥٤)

والحقيقة أننى حاولت اختصار هذه الوثيقة العلمانية المحتوى والتوجه والمنهج فوجدت أن أية اختصار سوف يفقدها اكتمالها ألم نقل منذ البداية إن العلمانية هى رؤية شاملة ومتكاملة للحاضر والمستقبل؟ ولهذا وبرغم طولها فقد آثرت أن أوردها بكاملها (باستثناء بضع صفحات تحمل إحصاءات سكانية بهدف تحديد حصص المديريات فى عضوية المجالس النيابية وإحصاءات لتحديد أماكن المحاكم ومحاكم الاستئناف).

أوردها بكاملها ليس فقط للسعى نحو إيضاح معنى العلمانية الذى أردت الإلحاح عليه وإنما أيضاً - وهذا مهم- للحفاظ على هذه الوثيقة وحمايتها من الاندثار.

ولكن..

وهذا مهم أيضا نلاحظ أن أصحاب الوثيقة أخفوا أنفسهم وأسماءهم.. فهل هذا دليل جديد يؤكد صحة عنوان هذا الفصل «علمانية ينكرها أصحابها»؟

أعتقد ذلك.

الهوامش

(١) شكرى مصطفى – التوسمات – مخطوط
(٢) د. عاطف العراقى – العقل والتنوير فى الفكر العربى المعاصر – ص١٩.
(٣) أحمد أمين – ضحى الإسلام– ص٣٨٥.
(٤) د. غالى شكرى– العلمانية الملعونة– ص٢٠.
(٥) د. مراد وهبة – سلطان العقل – ص٢٩.
(٦) المعجم العلمى للعقائد الدينية– تعريب وتحرير سعد الفيشاوى .
(٧) الإمام الغزالى – المنقذ من الضلال.
(٨) محمد رشيد رضا– تاريخ الأستاذ الإمام –الجزء الأول – ص٣٩٥.
(٩) الشيخ محمد عبده – الأعمال الكاملة – تحقيق د. محمد عمارة – الجزء الأول ص١٧٨
(١٠) Sadik J, ALazm - Islam and Secular Humanism(2007) p.6.
(١١) (ما أوردناه هو اختصار للتعريف) Enclopedia Americana
(١٢) Al-Azm -Ibid p6.
(١٣) اسماعيل محمد حسن – علمانية الإسلام والتطرف الدينى– (٢٠٠٩) – ص٢٢٩.
(١٤) المرجع السابق– ص ٤٦.
(١٥) أبو الحسن الأشعرى – مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين – ص٢٠١.
(١٦) الفارابى– إحصاء العلوم– ص٧١.
(١٧) ابن الأثير – الكامل فى التاريخ– الجزء الثالث– ص١٧١.
(١٨) الإمام الغزالى – تهافت الفلاسفة.
(١٩) الإمام الغزالى– المنقذ من الضلال.
(٢٠) ابن تيمية– الرسائل الكبرى.
(٢١) ابن تيمية– نقض المنطق – ص١٥٥.
(٢٢) المرجع السابق– ص١٥٦.
(٢٣) المرجع السابق– ص ١٦٩.
(٢٤) ابن القيم الجوزية– مفتاح السعادة ونشوء ولاية العلم والإرادة.
(٢٥) الذهبى – سير أعلام البلاد– ص ٢٣، وص١٤٣ وفيه فتاوى ابن الصلاح الفتوى ٥٥.
(٢٦) أبو الحسن بن فارس– فقه اللغة.
(٢٧) القاضى عبد الجبار – المغنى.
(٢٨) الإمام الباقلانى – التمهيد.
(٢٩) نصرى الصايغ– بؤس العلمانية من بؤس العلمانيين– دراسة فى مجلة الآداب ١٠–١١–٢٠٠٧.
(٣٠) د. غالى شكرى – العلمانية الملعونة– المرجع السابق ص ١٤.
(٣١) رفاعة رافع الطهطاوى– تخليص الإبريز فى تلخيص باريز–ص ٩٧.
(٣٢) جمال الدين الأفغانى– خاطرات جمال الدين الأفغانى الحسينى– أملاه على محمد باشا المخزومى

(طبعة بيروت).
(٣٣) د. محمد كامل ضاهر- الصراع بين التيارين الدينى والعلمانى (بيروت ١٩٩٤) ص ١٥٢.
(٣٤) د. رضوان السيد- الإسلام المعاصر- (بيروت ١٩٨٦) - ص١٩٧.
(٣٥) د. عاطف العراقى-العقل والتنوير فى الفكر العربى المعاصر (بيروت ١٩٩٥) ص ١٣١.
(٣٦) د. على الحديدى- عبد الله النديم- ص ١١٤.
(٣٧) محمد عبد الغنى حسن - عبد الله فكرى- ص١٩٩.
(٣٨) Blunt - Ibid- p.30.
(٣٩) التايمز - (اللندنية) - ٣-٦-١٨٨٢ نقلا عن عبد الله النديم - تاريخ مصر فى هذا العصر- مخطوط - حققه د. محمد خلف الله.
(٤٠) سليم خليل نقاش - مصر للمصريين- الجزء الخامس- ص٢٠١.
(٤١) على فهمى كامل- سيرة مصطفى كامل- ص٣٥١.
(٤٢) الجريدة - ١٧ مايو ١٩٠٨ - خطبة ألقاها أحمد لطفى السيد فى نادى حزب الأمة.
(٤٣) الجريدة - ٢٢ أغسطس ١٩٠٨.
(٤٤) غالى شكرى - العلمانية الملعونة - المرجع السابق- ص ٣٧ .
(٤٥) المرجع السابق - ص١٩.
(٤٦) طبع بالإسكندرية بمطبعة موريس المعروفة بالمطبعة الفرنسوية. وهى عبارة عن كتيب من قطع متوسط فى ٦٧ صفحة.
(٤٧) محمد رشيد رضا- تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده - الجزء الأول- ص٧٥.
(٤٨) عبد الرحمن الرافعى - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى- ص٧٠.
(٤٩) د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى- الثورة العرابية فى ضوء الوثائق المصرية - ص١١.
(٥٠) د. على شلش - مصر الفتاة - جمعية سياسية إصلاحية - ص٩.
(٥١) A. Scolch- Egypt for the Egyptians
(٥٢) جرجى زيدان - تاريخ آداب اللغة العربية- الجزء الرابع - ص٧٩.
(٥٣) دار المحفوظات - محافظ الداخلية - محفظة ٣٧ ملف ٨٦ عين ١٥٠ - مخزن٥٠.
(٥٤) دار المحفوظات - محافظ الداخلية - محفظة ١١ دوسيه ٥١٦٦.

لائحة إصلاح

مرفوعة
إلى جلالة الأمير توفيق الأول خديو مصر

خدمة من
جمعية اتحاد مصر الفتاة

طبع فى الإسكندرية
بمطبعة موريس المعروفة بالمطبعة الفرنسوية
١٨٧٩

الفصل الأول
ملاحظات على حالة البلاد العمومية

إن حالة البلاد الراهنة لا تخفى على أحد. بل كلّ يعلم أنه مع خصب تربتها وثروة أرضها المستمرة وسذاجة معيشة أهل الفلاحة فالعدد الكثير من هؤلاء فى حالة الفقر والشقاء.

ومن المعلوم أن فئة الفلاحين الكبيرة المتحملة ما يزيد على ثلثى ضرائب الحكومة تكون على الغالب عاجزة عن وفاء ما ضرب عليها من الأموال الكثيرة فى أوقات اللزوم، حتى إن أحسنهم حالا وأقلهم فقرا يضطرون إلى التظاهر بعدم المقدرة على الأداء، فلا يؤدون المطلوب إلا بتشديد المأمورين المختلف قسوة وعنفا، ولا يبيتون على يقين من حفظ بقية أموالهم، ولا يستطيعون الانتصاف من الإدارة مع رغبة الحكومة فى إحقاق حقوقهم، ولقد يبقى على الفلاحين فى كل سنة جانب من الأموال المتأخرة المتعسرة الحصول، وهذا الشر يزداد يوما فيوما حتى نرى كثيراً من أصحاب الملك يتساهلون فى ترك أراضيهم، بل رأينا الكثير منهم تخلوا عنها جبرا فانتقلت إلى من لا يستطيع أن يستخرج من خيراتها ما يستطيعه الفلاح مع جهله بحركة تقدم الصناعة الزراعية .ولاشك أن انتقال الأرض على هذه الصورة يوجب نقصان الثروة العمومية والإيرادات الميرية، بل يوجب اضمحلال الفلاح الفقير، فإنه فى أية حال كان لا يأمن اعتداء جاره القوى، سواء كان شيخا أو عمدة

أو ملاّكا كبيرا، بل إن ذلك الجار يحسب أن له الحق فى استخدام قوة جاره الضعيف البدنية واستعمال حيواناته، وذلك عندما يتكرم عليه برعاية أرضه وغلتها، ولا يستطيع الضعيف أن يرفع صوته بالشكوى من ذلك الاعتداء والجور علما منه بما سبق له أو لغيره من التجربة أن أقل عواقب تلك الشكوى إنها لا تسمع، ولكنه يحقد على ظالمه، ويؤثر فى أفكاره أعمال ذلك الجائر فيترقب الفرصة ليعامله بمثل عمله، فتنتقل طبيعته من حالة الطهارة والبساطة إلى حالة الكذب والخداع والسرقة وإهمال الواجبات، وعدم وفاء الديون، فينشأ عن ذلك حال المراوغة التى أصبحت متمكنة فى كثير من الفلاحين، مع صحة عقيدتهم، وحسن ذمتهم التى لا توافقها هذه الأحوال.

وفضلا عن تأثير ذلك فى الهيئة الأدبية والاجتماعية فإن حالة ذوى الضرائب لم تكن أقل منه تأثيرا فى أحوال البلاد المدنية والسياسية . فإنه من المقرر المعلوم أنه لو كانت العدالة شاملة جميع الناس، والتكاليف موزعة بالتساوى والإنصاف، والإدارة أحسن ترتيبا وأحكاما، لما كانت الثروة المصرية فى هذه الدرجة من الاضمحلال، ولم يكن علينا بضعة مليونات من الدين السائر، مع كثرة ما علينا من الدين المنتظم الذى خفض مقامنا السياسى، وجعلنا على نوع ما تحت إدارة أرباب الديون أو تحت حكم الدول التى ينتمى إليها الدائنون، فلو اهتدت حكوماتنا السالفة إلى الصواب فحفظت على الناس ما يوفرون من أموالهم، ولو كانت الحقوق العمومية معروفة مرعية والعدالة محفوظة عمومية، والحكومة سالكة مسلك المساواة بين الناس، لوجد الآن لاشك عند أكثر سكان القطر من الثروة ما لم يكن الحريصون منهم على منفعة وطنهم يبخلون به لوقاية استقلاله المحفوف بالأخطار، ولقد ذكرنا العدالة فلابد لنا من التوقف عليها برهة فإنه ما من أحد ينكر أن المحاكم المحلية المكلفة بالقضاء بين الخصوم الوطنيين محتاجة إلى الإصلاح سواء كان ذلك من حيثية نظاماتها أو من جهة المكلفين بإجرائها، وإن اختلال هذه المحاكم قد نشأ عنه المصاب الذى وإن لم يكن عموميا إلا أنه أصلى وموجب لفساد أحوال البلاد.

وفى الواقع أن أكثر الضعفاء من أرباب الحقوق يتجنبون المحاكم المحلية خوفا من أن تضيع حقوقهم باختلال القوانين أو بخداع خصومهم أو بقوة سطوتهم، ويفضلون على ذلك أن يتراضوا معهم، ولو فقدوا جانبا من حقوقهم، بل وربما فضلوا فقدها برمتها على تحمل الأتعاب والنفقات فى دعوى غير ظاهرة النتيجة، ولا منفعة فى هذه الحالة إلا

للخونة والمخادعين، ولقد رأينا كثيراً من أرباب الديون يتنازلون عن حقوقهم لبعض الأوروبيين لتخرج بذلك عن خصائص المجالس المحلية وتكون من متعلقات المجالس المختلطة .

ولا نريد أن نزيد الإسهاب فى بيان مصائب القطر المختلفة، وكذا يمكن لنا إيضاح أحواله العمومية على الوجه الآتى من غير غلو ولا مبالغة فنقول:

إن عامة ذوى الضرائب، وهم الفئة الكبيرة، متحملون ما لا يطيقون حبا بمنفعة الفئة القليلة، وإن الفاقة فى كل يوم على ازدياد والزراعة باقية على ما كانت عليه من الإهمال، والتنازل عن الأملاك متواصل متتابع والمساقاة بأيدى الأقوياء. ونصيب الفلاح منوط بالمغابنة المفسدة، والمغايرات ترتكب بغير قصاص، والمظلومون لا يستطعيون بيانها ولا الانتصاف من الظالمين، وذلك فضلا عن اختلاط الوظائف وعدم مسئولية الموظفين، وفقدان المحاسبة والملاحظة، ونقصان القوانين والتباس الأحكام، وإهمال جانب العدل والجور فى التحصيل، وعدم وجود الاستقلال الذاتى، والخوف من التصريح بالشكوى، والفساد المنتشر حتى عند ذوى المقامات العالية، والخداع العمومى المؤثر فى أحوال خدمة الحكومة مع تناقص الإيراد، واختلال المالية وارتباك الأحوال السياسية .

هذه حالة البلاد الظاهرة لكل باحث خبير وكل ناقد بصير، وسنفصل هذه المصائب بعد بيان أسبابها.

الفصل الثانى
فى أسباب شقاء البلاد وتأثيرها

إن أسباب شقاء البلاد عديدة لا تحصى، وكثيرة لا تستقصى، ولذلك فإننا نقتصر على بيان أكثرها، غير ناسين المهم منها:

الباب الأول
فى الأسباب الأولية

الأول : اجتماع السلطة فى يد واحد.

الثانى: عدم وجود قانون يبين الحقوق والواجبات للحاكمين والمحكومين.

الثالث: عدم وجود حقانية مستقيمة الأحكام جيدة التوزيع بالتساوى بين الأنام.

الرابع : نقصان المعارف العمومية .

أما الأول فقد كان فى الحقيقة أشد تلك الأسباب تأثيرا فى أحوال البلاد، حتى يمكن أن يقال إن سبب الشقاء الحالى إنما هو الحكومة الاستبدادية .

وذلك أن الرعية التى تكون حكومتها استبدادية لا تستطيع النظر فى أقرب الأشغال إليها وأشدها اتصالا بها، فيفضى بها ذلك إلى أن لا تبالى بحالة البلاد وشقائها إلا إذا كان ذلك متعلقا بمصالحها الشخصية. ولا عجب فى ذلك فرعية الحكومة الاستبدادية

يكونون كالعبيد الأرقاء، يرهبون سيدهم ولكن لا يحبونه، ويخافون الحكومة ولكن لا يحترمونها، وتتمكن فيهم أقبح الطبائع، إذ يفرحون بما ينزل بحكامهم من المصائب حقدا عليهم بما كانوا يظلمونهم، وبذلك انتفت المحبة الوطنية، وألغيت العناية الذاتية، وتوقفت حركة الخواطر، وانتشرت الرذائل والقبائح، وعظم أمر الخداع والنفاق بسقوط دولة الاستقامة والاستحقاق، ولم نر للمظالم ردا ولم نجد للجور حدا، فهذا مع اختلال أحوال المالية وفساد الأمور الإدارية وسوء الأحكام وتسخير الأنام والإسراف والأعمال التى لا فائدة فيها، وحصول اليأس عند عموم الناس، كل ذلك من آثار الحكومة الاستبدادية حيثما تمكنت.

ولا شك أن الاضمحلال لينزل عاجلا أو آجلا بالبلاد التى يكون لها مثل هذه الآثار المضرة بالملك كما تضر بالأمة .

وأما الثانى أية فقد القانون المبين لحقوق وواجبات الحاكمين والمحكومين فمن عواقبه السريعة ونتائجه القريبة أن المحكومين لا يعرفون أوجب واجباتهم، ويدعوهم الاستبداد إلى الظن بأن الحكم بذاته غير عدل وغير حق فلا يخافونه إلا حذرا من قوته، ولا يطيعون أوامره حتى العادلة منها إلا جبرا واضطرارا.

ومن الجهة الثانية أن أرباب الإدارة لا يعرفون لحقوقهم حدا فيحسبونها غير متناهية، فيتصرفون فى الأمور تصرف المالك فى ملكه يتجاوزون الحد فى السلطة المسلمة إليهم، ويحتقرون الرعية، فلا يعتبرونهم بمنزلة أعضاء جمعية ثابتة الأصول، ولكن بمنزلة أناس أدنى منهم محكوم عليهم بالظلم الدائم.

وكذلك المأمورون الثانويون، فإنهم لقلة معرفتهم بالنسبة لرؤسائهم، ولرغبتهم فى اقتفاء آثارهم طمعا فى الحصول على توجهاتهم أو إنعامهم يكونون على الغالب أشد عسفا منهم، وذلك أن المديرين لبعدهم عن مركز الوزراء لا يبالون كثيراً بالرأى العمومى، بل يتصرفون فى الأمور كيفما شاءوا علما منهم بعجز المظلومين عن مقاومتهم وعن التصريح بظلمهم.

أما صغار الموظفين فهم أشد المأمورين ضررا، وذلك أن عددهم كثير وماهياتهم قليلة، فحاجاتهم ومطامعهم تكون أوفر وأكثر بالنسبة إلى جملتهم، ولعدم وجود المحاسبة والملاحظة يرتكبون أعظم الموبقات وأوجبها للقصاص، وإنا وإن لم نثق كل الثقة بما يتهمون به من عدم الأمانة وضعف الأنفس إلا أنا مع افتراض المبالغة فى ما اشتهر عنهم

لا نستطيع إنكار كثير مما ينسب إليهم، فإنه من الأمور المعلومة الواقعية أن كثيراً من هؤلاء المأمورين يعيشون من مال الفلاحين، وأن الذى يملك منهم قطعة أرض لا يبالى بتكليف الفلاح حرثها وسقيها بل زرعها أحيانا ومعلوم أيضا أنهم على الغالب لا يتولون الوظائف إلا بالمال، ولاريب أن هذا المال لا يدخل خزينة الحكومة بل ربما كان كبار مأمورى المديريات أبرياء منه، ولكن مهما تكن اليد الظالمة التى تأخذه فلا شك أن الزارع الضعيف هو الذى يؤديه وأنه مكلف أيضا بتأدية الكسب الذى تصوره المأمور عندما أدى ثمن الوظيفة، غير متيقن بالبقاء فيها.

وكذلك المشايخ والعمد فهم من مصائب الفلاح الضعيف، ولهم القوة والسطوة عليه، لأن الحكومة توسطهم فى تحصيل المطالب والأموال، ولأن الموظف الصغير يستعين بهم على نوال مقاصده، فيتم لهم باتكالهم تارة على صغر الخَدَمَة، ومرة على المأمورين الثانويين، وحينا على المتميزين أن يظلموا الفلاح بما لم تسمع بمثله أذن ولم تره عين، حتى ألف أكثرهم الظلم والجور وتخلوا عن الذمة والرحمة والأدب، فلا يتأخرون عن ارتكاب المعاصى المضرة بالحكومة والرعية معا، وأكثر ما يقع لهم ذلك عند جمع العساكر وجمع الأنفار للعمليات، وعند تعداد النفوس لتعيين الضرائب الشخصية، وليس ذلك فقط بل هم يرتكبون هذه الجرائم بجرأة ووقاحة لا تماثل ويفعلون ذلك علنا بغير خوف ولا تردد. وقلما يقدر المسكين الضعيف على التظلم أو الشكوى. وعلى فرض أن يتجاسر على ذلك فعلى أية حق يعتمد فى شكواه؟ وليس له قانون أو نظام يبين له حقوقه، فإن صغار حكامه يتسترون بحماية المأمورين الثانويين، وهؤلاء بمسئولية الوزراء التى هى اسم بغير جسم والوزراء بذاتية رئيس الدولة . ومن المعلوم أن الوزراء إلى الآن لم يكونوا مسئولين عن سوء أعمالهم ولا عن إهمالهم إلا أمام رئيس الحكومة الذى ينصبهم أو يعزلهم متى شاء، فإذا وصلت المسئولية إلى منتهاها أية إلى ذلك الرئيس فإنها إما أن تكون عدما، وإما أن تكون فى غاية الجسامة، فهى عدمية إزاء شعب مجرد من جميع الحقوق خال من المراقبة لا يستطيع أن يطلب من رئيس الحكومة حسابا عن إرادته، وأمام وزراء تملقهم أوفر من صداقتهم وحرصهم على مناصبهم أشد من حرصهم على الواجبات، وهى فى غاية الجسامة إزاء أرباب الدين الذين لهم حق المراقبة على حفظ ضمانات أموالهم، وما هى إلا الثروة العمومية، فربما وقع أحيانا أن رئيس الدولة يؤدى حق هذه المسئولية بنفسه ولكن

الشر يقع ولا يتيسر إصلاحه إلا بعد أعوام.

وأما الثالث أية عدم وجود حقانية مستقيمة الأحكام جيدة الإدارة فهو أيضا من الأسباب الأولية فى شقاء هذه البلاد فإن ذلك يقوى الأميال الذميمة ويعلم إنكار الحقوق ويطفئ أنوار السجايا الحميدة عند أفراد الناس، ويوجب اختلال الهيئة الاجتماعية .

وهذا السبب ناشىء عن عدم كفاءة القوانين فى المجالس المحلية وقلة الاستعداد العلمى والأدبى والاستقلال الذاتى الذى ينبغى وجوده فى من يتولون أمور القضاء وخصوصا فى الكتاب والموظفين الذين هم تحت إدارة القضاة .

وليس من قصدنا أن نتهم جميع القضاة والمستخدمين فى المحاكم الأهلية فإنا نعرف بأن كثيراً منهم من ذوى النزاهة والاستقامة لا يصل إليهم الطعن والتهمة، ولكنا نرى بعين الأسف أن هؤلاء المستقيمين ليسوا أوفر أهل المحاكم ذكاء، وأنهم على الغالب ينقادون لآراء رفقائهم.

وفضلا عن ذلك فإن كيفية تقديم الدعوى يمكن أن تكون من أكبر أسباب الاختلال القانونى، فإن نتيجة الدعوى كثيراً ما تكون متعلقة بالكيفية التى يحسب للكاتب أن يقدمها بها إلى القضاة ويكون من حسن البخت أن يستطيع القضاة فهم شىء مما يرفعه إليهم الكاتب الأول أو أحد رفقائه.

فوضع المجالس وكيفية تقديم الدعاوى وعدم أهلية القضاة وقلة رواتب المستخدمين، وعدم وجود مراقبة تتوجه رأسا إلى أحوال الكتاب خصوصا من نظارة الحقانية، كل ذلك ينبه عند أكثر هؤلاء الخدمة قابلية للتربح لا يمكن شفاؤها إلا بمخالفة العدل، وعن ذلك ينشأ ما نراه كل يوم من الشر والضرر، وهو أن أحسن المدعين استقامة وأشدهم يقينا بثبوت الحق له يسأل قبل تقديم الدعوى: هل يستطيع تعضيدها بسطوة شخصية أو قوة مالية، ثم يسأل عمن يكون له علاقة حسنة ومودة أكيدة مع المستخدمين أو القضاة يسلم إليه قضيته، وكذلك يفعل خصمه إذ يلجأ إلى مثل هذه الوسيلة فتتنازع فى أمرهما قوى السطوة المتناقضة ولا ينشأ عن ذلك إلا ضياع العدل.

أما الأمور الجنائية التى تهم الأهالى عموما فإن فى هيئة مجالسها وكيفية تقديم دعاويها من المغايرات ما يزيد عما يقع فى الأمور المدنية والتجارية فإن قوانينها غير منظمة وكيفية النظر فى دعاويها غير محكمة، وكفى فى بيان هذا الخلل أن نثبت أن

التحقيقات تكون على الغالب فى مكاتب الضبطية يتولى إيضاحها أحد كتبة البوليس ممن ليس لهم مرشد من أهل القانون، وليس لديهم نظام يتبعونه إلا الذكاء الغريزى والأدب الاكتسابى، إن كان هناك ذكاء أو آداب، مع أن هذا الفرع من الدعاوى الجنائية هو أهم فروعها وأدقها، وعليه يتوقف بيانها، وعلى مقتضاه يكون النظر فيها، وليس فى هذا الفرع وكيل ولا نائب عن الشرع أو عن العموم، ولا من يعتنى بالدعوى أو يراجعها لإصلاح الخلل، بل كل ذلك موكول إلى الشاكى والمشكو. وما من أحد يفصل للشاكى وظيفته فى الدعوى إذا شاء جعلها عمومية أو شخصية أو الجمع بين الأمرين، وكيفما كان مركز المتحاكمين فلخدمة الضبطية الشأن الكبير، فهم يوجهون القضية كيف شاءوا ويكفيونها بالكيفية التى ترشدهم إليها معرفتهم وآدابهم، أو بالأولى منفعتهم الخصوصية.

وفضلا عن هذا الخلل فى النظام والإدارة فإن الخلل واقع فى نفس وضع الحقانية، بل نقول ولا نخاف معترضا أن ليس فى القطر المصرى من حكم قضائى إلا فى المجالس المختلطة . فإن القوة القضائية تستلزم شرطين لا يوجدان فى المجالس الأهلية، وهما تفريق السلطة واستقلال القضاة الذى لا يثبته لهم إلا بقاؤهم فى وظائفهم طول الحياة، ومادام هذان الشرطان غير موجودين فلا فائدة فى الإصلاح القضائى، فإنه من اللازم الضرورى أن يكون القاضى عارفا باستقلاله وغير مسئول عن أعماله إلا أمام ذمته وشرفه وإزاء شريعة ونظام صارمين، وسنبين عند إيضاح الدواء كيفية التوفيق بين استقلال القضاة ووسائط إصلاح المجالس الموجودة والحالة هذه فى البلاد.

وأما الرابع أية نقصان المعارف العمومية فهو لاشك من الأسباب التى أفضت بنا إلى ما نحن عليه، وما من أحد يناقضنا فى ذلك، فإنه من المعلوم المقرر أن المعارف هى أساس كل نجاح، وأن البلاد التى تتوفر فيها أسباب العلوم تكون قابلة للإصلاح من أية نوع وأى شأن كان إذ يكون فيها العدد الكافى من الذين يدركون فوائد الإصلاح، ويولعون به، ويخرجونه إلى عالم الفعل، ويحافظون عليه، ويديرون أموره فتسهل طرقه، ويتيسر إجراء أحكامه بغير تردد ولا عدول.

أما مصر فليست لسوء البخت حائزة على هذه الشروط فإن الذين فى إدارتها السياسية والإدارية والمالية والقضائية هم على الغالب منحطون عن درجة أهمية الوظائف المسلمة إليهم، وما ذلك إلا من نقصان المعارف العمومية، ولا ننكر ما حصل فى ذلك من

الاجتهاد من عهد ساكن الجنة محمد على الكبير إلا أن هذا الاجتهاد لم يكن مستمرا فى كل وقت على ما تقتضيه أحوال البلاد، بحيث إننا لا نجد الآن بين المصريين العدد الكافى من العارفين القادرين على تأييد الإصلاحات بوجه السرعة، فلابد والحالة هذه من سد هذا الخلل بنشر المعارف العمومية على قدر الإمكان وتنويع الدروس على حسب حاجة البلاد، وهذه هى الغاية التى يجب أن تتوجه إليها مساعى الجميع، لأنها الدعامة التى تتوقف عليها متانة بناء الإدارة المصرية الجديدة .

الباب الثانى
فى الأسباب الثانوية

إن الأسباب الأولية التى أوضحناها فى ما تقدم قد ينتج منها أسباب ثانوية قريبة نبينها كما يأتى:

أولا: عدم وجود قانون انتخابى يضمن حرية الانتخاب مهما قل عدد المنتخبين. وعدم استقلال وكلاء الأمة، مع فقدان ما يضمن لهم حرية المذاكرة ونفوذ ما يقررون.

ثانيا: عدم وجود قانون يبين واجبات ومسئولية أرباب الوظائف .

ثالثا : سوء الترتيب والإدارة خصوصا فى مصالح المالية .

رابعا: فساد أسلوب تحصيل الأموال.

خامسا: عدم ملائمة الأوقات المعينة لدفع كوبونات الدين الموحد.

سادسا: تسليم أمور المطالبين بالأموال إلى أصحاب الربا.

سابعا: عدم وجود قانون ثابت للمساقاة .

ثامنا: عدم المساواة فى تكاليف الحكومة .

تاسعا: قلة ماهيات الصغار من الخدمة والموظفين

فهذه الأسباب ينشأ عنها بالضرورة التأثيرات الآتية وهى :

أولا: ليس فى أرباب الانتخاب من يجرى ذلك بحرية . فالانتخابات فاسدة والذين يقع عليهم الانتخاب يعلمون أن ذلك لم يحصل لهم إلا من نفوذ أرباب الإدارة فيراعون ذلك فى وظائفهم.

ولقد أخطأنا فى قولنا وظائفهم فإنه لا وظيفة للنواب، وإنما يحصل انتخابهم رسما لا

حقيقة . فمن أنكر ذلك منهم فليبين لنا ما هى الوظيفة التى كلفه بها موكلوه. فإن النواب بعد انتخابهم يجتمعون لكى... لا ريب أنه يعسر بيان سبب اجتماعهم، فإن سألنا ما هى وظائفهم؟ كان الجواب هى ما يلائم الحكومة أن تعينه لهم مراعاة لظروف الأحوال. أو ما هى المسائل التى يجب على الحكومة أن تضعها موضع بحثهم وقرارهم؟ فالجواب هو ما تروم الحكومة أن تبينه لهم، وبالجملة إنهم لا يباشرون شيئا من القانون، وإن حق رفع الشكوى إليهم غير موجود وإنه لا يحق لمجلسهم أن يقرر نظاما أو يسأل الوزراء عن شىء من أعمالهم. بل ليس من صفة ولا حقوق ولا واجبات. فإذا اقتضى الحال أن يكلف النواب بالنظر فى أمر يهم البلاد سرى بينهم أمر خفى مبينا لهم الوجه الذى ينبغى تقريره، فلا حرية لمذاكرتهم، ولا حرمة لقراراتهم، إلا إذا كانت ملائمة لمقاصد الحكومة، بل إن مجلس النواب منذ وجد لم يستعمل إلا قليلا كآلة بيد القوة الإجرائية التى لم تكن محتاجة إلى آلة لإجراء إرادتها، وبناء عليه فلم يكن لتشكيل هذا المجلس غير فائدة واحدة وهى ما استقر فى أذهان الأمة، وأن لم يكن ذلك على وجه التمام والكمال من التداخل فى إجراء الأحكام العمومية، وأنه سيكون لها حق الاهتمام بأشغالها الذاتية .

ثانيا: ليس فى مصر قانون يبين وظائف المأمورين ومسئوليتهم، حتى إن رؤساء المأمورين، بل الوزراء أنفسهم لا يعرفون حقيقة وظيفتهم ولقد كانوا إلى الآن بمنزلة الآلة لإدارة واحد لا يستطيعون التظاهر بأدنى استقلال فكرى، ولا قوة لهم إلا على من دونهم، ولذلك لم يكن من العدل أن تلقى عليهم المسئولية إلا أن كانت مجازية، وهى المسئولية التى يلقيها عليهم الشرف أو الفئة المتنبهة من الأمة .

وكذلك سائر مراتب أرباب الوظائف الإدارية والقضائية، فإنهم تعودوا الانقياد وعدم الحرية . فكانت حركة جميعهم مسببة عن المنفعة الذاتية، لا عن الواجبات، واتسعت بذلك دائرة المخادعة والتجسس والافتراء وحل الدهاء مكان الأهلية، واستولى الانقياد على الشهامة، فحلت الخيانة محل الاستقامة، وعم الفساد بالنظر إلى الحسابات الموجبة لشرف الأخلاق بل بالنظر إلى أخص واجبات الإنسان.

ولذلك أمثلة وأدلة لا تحصى، فكم رأينا من دخل الخدمة كما دخل عالم الحياة عاريا عن الثروة ثم صار من خلفاء قارون بسعة أحواله وكثره أمواله. وأمثال هذا موجودة فى جميع مراتب الخدمة، دلالة على أن الفساد غير منحصر فى واحدة منها. ولا ينبغى أن

ننسى أن قلة الماهيات قد كانت سببا فى زيادة الفساد إلا أن معظمه إنما نتج من عدم تعيين الواجبات، ومن عدم وجود المراقبة والتفتيش، ومن عدم مسئولية المأمورين ومن الإغضاء عن فظائعهم وذنوبهم.

فإن مع تواتر أغلاط المأمورين، وظهور ضعف نفوسهم، قلما رأيناهم تحت المحاكمة الإدارية أو القضائية، وربما عاقب الرئيس مرءوسيه بغير حكم ولا محاكمة، إلا أن هذا العقاب يكون قصير المدة، فإن تغير وزارة ما يتكفل بإعادة غالب المعزولين فى مدة الوزارة السابقة . إذ يدعون بوقوع الظلم عليهم، ولا يعجزون عن إثبات البراءة لأنفسهم، ومع ظهور مغايراتهم فلا نجد من يتجاسر على اتهامهم بل تنتصر الخيانة جهارا على رغم أهل الاستقامة .

ثالثا: أن الإدارة المصرية بين كثرة الانحصار وقلته. وهذا من غرائب التناقض. وهو مع ذلك عين الحقيقة، فالإدارة كثيرة الانحصار لأنه لا توجد إلا سلطة واحدة وهى سلطة القوة الحاكمة فإن هذه القوة الحصرية تعم جميع أقسام القطر بحيث أن أصغر مأمورى الإدارة له فى دائرة وظيفته الصغيرة سلطة غير محددة . فإنه ليس للنواحى وجود سياسى. فلا مداخلة لهم فى الأعمال العمومية، حتى إن المراكز المهمة كمصر والإسكندرية ليس لها مجالس بلدية.

وبعكس هذا الانحصار الكثير نرى أن الوزراء الذين هم وكلاء السطوة الحاكمة ليس فى إدارتهم حصر للأشغال المتعلقة بها رأسا. فهم على الغالب يضطرون إلى الاستعلام عنها من إدارات الفروع، حتى إن وزارة المالية نفسها لا تحفظ فى سجلاتها جميع القوانين والنظامات المتعلقة بإدارة مالية البلاد. فإذا لزمها أن تقرر أمرا يتعلق برسم من الرسوم فإنها تطلب من إحدى المديريات صورة القانون أو القرار المختص بذلك الرسم، وإذا احتاجت أن تعلم حالة ميزانية البلاد تعين عليها أن تطلب ما يساعدها على بيان ذلك من فروع المالية فى جميع جهات القطر. ولكن كيف يمكنها الحصول على ذلك بالضبط والدقة اللذين تقتضيهما أهمية الأمر؟ أليست تستعلم من أرباب الحسابات والمديريات ومن دفاترهم أوليست أن هذه الدفاتر غير كاملة الضبط، وأن أصحابها لا يفوقون عليها دقة وضبطا، ولذلك فإن الكشوفات الصادرة من إدارة واحدة عن أوقات متساوية لا تكون دائمة متماثلة، وقد وجد بايدى بعض أرباب الضرائب من الأوروبيين كشوف مختلفة

المقادير عن ملك واحد ومدة واحدة، وما ذلك إلا نتيجة عدم أهلية المأمورين أو فساد الطريقة الحسابية، أو نتيجة الأمرين معا. ولعل ذلك هو الأقرب إلى الصحة، ولا فائدة من الإسهاب فى بيان سوء نتائج هذه الحال التى أوجبها للأسف عجز المالية عن معرفة حقيقة أحوال إدارتها عند الحاجة إلى ذلك.

وبالإجمال فإن حالة الحكومة يمكن تعريفها بكثرة الانحصار فى السطوة، وعدم الانحصار فى الإدارة، وهو عكس الواجب.

رابعا: لا شك أن أشنع أحوال الإدارة المالية هو كيفية تحصيل الأموال. فإن ميزانية الإيرادات التى ينبغى نظمها قبل الشروع فى التحصيل لا تنظم مطلقا إلا بعد مضى عدة أشهر من مباشرته. وقد ينقضى عام المالية ولا تنظم تلك الميزانية فيؤخذ فى التحصيل على حكم الاتفاق، بلا بيان للمطلوبات، ولا إيضاح للمدفوعات، حتى إن المطالب بالمال لا يعلم فى الغالب مقدار الضرائب المتنوعة المطلوبة منه، ولا يعلم قط أوقات استحقاقها، فإذا كان مظلوما لا يستطيع الشكوى لأنه لا يرى من يسمع له شكواه وينصفه من ظالمه، فهو يدفع إضطرارا- إن استطاع- جميع ما يطلبون منه، ثم يعطونه كشفا بذلك، غير أن هذا الكشف يكون على الغالب غير كامل، وغير مشتمل على ما دفعه المطالب فى أوقات الدفع، ولا يستطيع هذا الضعيف أن يتظلم أو يشكو، فإذا رام مأمور التحصيل أو الصراف اختلاس دفعة منه، فلا يمكنه إقامة الدعوى عليه لعدم وجود الدليل أو البينة، وليس ذلك بأمر نادر الوقوع، وهذا الاختلاس يعود بالضرر على الحكومة كما يضر بأرباب الضرائب.

وفى كيفية التحصيل خلل آخر، وهو أن المأمورين يتصرفون فى تعيين قيودهما كما يريدون، فربما حصلوا من رسم المقابلة، ثم خطر لهم أن ينقلوا ذلك إلى رسم الخراج أو غيره. وقد يحصل هذا النقل بعد قيد المتحصل فى الدفاتر، ولا يكون ذلك بإرادة صغار المأمورين، بل بأمر رؤسائهم الذين يوفقون بين التسوية الوقتية والقيود الرسمية، ولاشك أن ذلك من موجبات الارتباك الدائم والاختلال الذى يكون من نتيجته حصول الغش فى الكتابة الرسمية .

خامسا: إن الأوقات المعينة لدفع فوائد الدين العمومى غير ملائمة لأحوال البلاد فهى موجبة لارتبال الحكومة ومضرة بذوى الضرائب، فإنها لا تتفق مع أوقات المواسم. ولذلك لا تكون الحكومة متيقنة بحصول المطلوب، فإذا جاء الوقت فإنها تضطر إلى الوسائل المضرة

لتحصيل المال اللازم للكوبون، وكذلك الذين عليهم الأموال فإنهم لا يستطيعون دفعها قبل المواسم فيلتزمون لأخذها من الصيارفة بالفوائد الهائلة الموجبة للخراب والدمار. وقد كان تقريب استحقاق فوائد الدين الموحدة من فوائد الممتاز مما زاد الأمر صعوبة .

ومن العجب أنهم قربوا أوقات الاستحقاق بدلا من تأخيرها إلى ما بعد المواسم، فجعلوها فى أول مايو وأول نوفمبر بعد أن كانت فى ١٥ يوليو و١٥ يناير، مع العلم بأن الحكومة لاقت فى ١٥ يوليو سنة ٧٧ صعوبة كلية فى تحصيل الكوبون، لأن مواسم الشتاء التى يدفع الفلاح منها جانبا من المال كانت غير مجموعة فى بعض الجهات وغير ميسرة البيع فى الجهات التى حصدت فيها.

وكذلك كان معلوما أن استحقاق الدين الممتاز فى ١٥ أبريل لم يمكن دفعه من واردات السكة الحديد وحدها، بل أخذ له من الأموال المعينة للدين الموحد، وبناء عليه فقد زادوا الصعوبة بكونهم غيروا أوقات الاستحقاق على عكس ما يلائم المصلحة العمومية . وسنبين فى الإصلاحات الأوقات التى تكون أقل صعوبة وأكثر سهولة لقيام الحكومة بما عليها.

سادسا: إن عدم وجود بنك عقارى هو أيضا من أسباب أضرار الفلاح، فإنه من المعلوم أن هذا الفلاح واقع تحت ظلم الصيارفة كباراً وصغاراً، وأن أكثر هؤلاء لا يرعون جانب الشرف والذمة، وأنهم على جانب عظيم من الطمع، حتى أن وجودهم فى البلدان والمراكز المهمة أضحى من أكبر المصائب لأنهم يعلمون بحاجة الفلاح إليهم فيكلفونه بما لا يطيق من الفوائد التى لا تحتمل لبلوغ ٥ و٦و٧و٨ بالمائة فى الشهر، ولاشك أن أية ثروة وأى خصب كان لا ينقذ من عواقب الديون المأخوذة على هذه الشروط، وأن هذه العواقب تؤدى إلى خراب البلاد إن لم يتدارك داؤها بالدواء النافع.

سابعا: من المعلوم أن خصب الأرض المصرية متوقف على ماء النيل وأن أحسن الأراضى إذا بقيت مدة من الزمان محرومة من الماء تتغير طبيعة تربتها حتى قيل إن ثمن الأرض ما هو إلا ثمن الماء الذى لها، ولما كانت الثروة العمومية فى مصر محصورة فى الزراعة، وكانت الزراعة متعلقة بالماء كما تقدم، لزم من ذلك أن تكون هذه الثروة عظمية أو حقيرة وكثيرة أو قليلة على حسب العدل أو الظلم فى المساقاة أية تقسيم المياه.

ولا يخفى أن ذلك إلى الآن كان متروكا لرأى أصحاب الأراضى. فكان الحق فيه للقوة، لا يناله إلا ذو السطوة أو الشفاعة، وبما أن أكثر الفلاحين لا سطوة لهم ولا نصير فنرى

أرض الضعفاء محرومة من الماء الكافى ومع اجتهادهم فى زرعها وحسن عنايتهم بها لا تغل ما تغله أرض الأغنياء مع إهمالها واختلال أحوالها.

فإذا لم يكن فى جهة ما قوى أو غنى ينال امتياز الماء فإن عدم وجود القانون المبين للحقوق يوجب وقوع النزاع بين الفلاحين المتساوين بالقوة، وربما أفضى ذلك إلى الضرب والقتل.

فلو وضع لذلك قانون منظم وعينت له إدارة تحفظ الحقوق لأربابها لما حصل شىء من هذه المفاسد.

ثامنا: إن عدم المساواة بين الناس فى التكاليف يوجب النفور من الإدارة والحقد على أصحاب الامتياز واضمحلال الضعفاء الذين يحملون من ذلك ما لا يطيقون حتى كثر عدد المعسرين منهم وهم الذين يتأخر عليهم فى كل عام من أموال الميرى ما لا يقدرون على دفعه. ولاشك أن عددهم يزداد فى كل يوم إذا لم يؤخذ أمرهم بالاحتياط. بل الحكمة تقضى بأن يرعى فيهم أمر العدل وأن تجعل تكاليفهم على قدر قوتهم، كما تقضى بأن يزداد رسم بعض الأراضى التى لا يؤخذ منها الرسم الكافى من غير أن يكون ذلك مخالفا للقوانين أو مغايرا للحقوق الممنوحة إلا عند الضرورة المبرمة . وعند وقوع البلاد فى خطر ينبغى إنقاذها منه.

على أن العدل يقتضى أن توزع تكاليف الحكومة بالمساواة من غير تمييز بين الأصول والأجناس، فإن الملاك الأوروبيين الذين لا يدفعون شيئا على أملاكهم المدنية ولا يدفعون جميع رسوم الريفية هم متكرهون من هذه الحالة التى تسقطهم من نفس أعينهم، وتجعلهم بغضاء عند سائر الناس، بل يرومون أن يجرى عليهم حكم المساواة العادل، ولكن يشترطون على ذلك تنظيم إدارة تحفظ العدل فى تعيين الرسوم وتصرفها فى مصارفها الحقيقية وتضمن حقوق ذوى الضرائب.

تاسعا: لقد ذكرنا أن قلة رواتب بعض الخدمة والمأمورين هى أيضا من أسباب الفساد، ونزيد على ذلك إنها من أسباب فقد الآداب العمومية، لأنها تمس الراشى والمرتشى، ويعظم ضررها باتصاله بالأنفس المستقيمة، وفى الواقع إنا نرى كثيراً من الناس الجديرين بالاحترام والإكرام يضطرون إلى الوسائل الدنيئة لإنجاز أشغالهم المتأخرة فى بعض الإدارات.

ولا نجهل أن قلة الرواتب ليست هى العلة الوحيدة فى الفساد اللاحق أيضا ببعض ذوى الماهيات الكافية، ولكن لاشك أن تعديل الماهيات لصغار المأمورين يوجب رفع الهمة وإعزاز النفس فى كثير منهم، ويجعل من حق الحكومة أن تكون أشد قسوة فى معاقبة من يستمر منهم على غيه وفساده.

الفصل الثالث
الإصلاحـــــات

قد أوضحنا أنواع الشقاء التى حلت بالبلاد والأسباب التى نشأت عنها، ولا ننكر أن تعداد هذه الأنواع يؤثر تأثيرا محزنا فى القلوب، وأن كثيرين يستولى عليهم الخوف والجزع من تفكرهم فى عظم ما يحتاج الأمر إليه من بذل الهمم لإنهاض البلاد المصرية من عثرتها.

على أننا نعتقد أن الوطنيين المحبين لأوطانهم وفى مقدمتهم الجناب الخديو المعظم لا يحجمون أمام هذه الصعوبة، بل يجدون للتغلب عليها بهمة وعزمة تعدلان عظم المصائب الحالة بالبلاد.

وبناء على اعتقادنا هذا نرى من الواجب علينا أن نعين الطرق اللازمة للإصلاح ومنها:

١ - توزيع السلطة

إن توزيع السلطة هو أحسن وسيلة للوصول إلى إصلاح البلاد. ففيه تصان حقوق رئيس الحكومة وتشترك البلاد فى مسائلهم السياسية، وتكرس جميع قواها لخدمة الحكومة، ويؤكد حصر التبعة والمسئولية على الوزراء، فيصير أهل البلاد أمة حقيقية، ولذلك فجميع الوطنيين الأذكياء يعرفون أن الحكومة المطلقة ربما تكون عاقبتها وخيمة

لتعلقها بصفات الحاكم الشخصية لوحده، ورجوعها إليه، وإنه ليس إلا بالحكومة التى تكون فيها السلطة موزعة يمكن تهذيب الأفكار العمومية ونشر التهذيب والعلوم وتأليف القلوب على حب الوطن وحب الحرية والعدل، فإنه بذلك تتيسر الصلة بين الحكومة والمحكومين فيمكن لهؤلاء بواسطة القوة النيابية التى لهم لدى الحكومة أن يرفعوا أصواتهم بالشكوى عند اللزوم، بدون وجل، ويصرحوا باحتياجات البلاد، ويكلفوا الحكومة أن تصلح خلل إدارتها، فيتأكد بذلك نجاح البلاد وتقدمها حسا ومعنى.

ولقد اعترض البعض واختلفت اعتراضاتهم على إقامة حكومة نيابية فى هذه البلاد، فمن قائل إن بلاد مصر ليست كفؤا لذلك من جهة تمدن أهلها وتهذبهم، وأنه لا يوجد فى سكانها ذوو أهلية لأن يكون لهم حكومة نيابية، وقال آخرون أن الدول الأجنبية أو بعضها غير راضية بإقامة مثل هذه الحكومة، وإنها ترغب فى حصر التبعة والمسئولية فى رئيس الحكومة وحده وأن لا تعرف سواه.

فنجيب على الاعتراض الأول أنه مهما يكن عدد أذكياء المصريين قليلا فهو عدد يؤخذ به، يزداد وينمو يوما فيوما، وأن الأوروبيين أنفسهم يعترفون بأن بين المصريين من الفتيان من يعتمد عليهم ويرجع إليهم فى المعارف والدراية والأهلية، وما من أحد ينكر أن فيهم العلماء والأساتذة وذوى النباهة والذكاء والدراية، ففيهم إذا من هم أهل لأن تستنيبهم البلاد فيرفعوا شأنها وينشروا فيها خواطر العدل والاستقلال بشرط أن يكونوا هم أنفسهم فى حمى ومأمن من السلطة الاستبدادية، ومن البديهى الذى لا يقبل الدحض أن آراء جملة أصح وأصوب من رأى واحد فقط، ومعارف جملة أكمل وأتم من معارف واحد مهما يكن رفيع المنزلة غزير المعرفة. ومن المحقق أن عدم وجود الإنشاءات النظامية الأساسية، بل عدم وجود الحرية فى البلاد أوجب تأخر المعارف فيها وإخفاء نور ذوى النباهة والذكاء من أهلها، وإذا كان من المؤكد أن الرجال هم الذين يشيدون تلك الإنشاءات فمن المؤكد أيضا أن الحوادث والظروف بل الإنشاءات نفسها هى التى تصيّر الرجال رجالا، وأنه خير للمالك أن يسعى بنفسه بإنفاذ الإصلاح على ما تقتضيه حاجات البلاد وحالة الرعية من أن يكل إلى الحوادث أمر إنفاذه.

أما الاعتراض الثانى فنجيب عليه بأننا لا نصدق ما ينسب إلى الدول أو بعضها من هذا القبيل. بل فى معتقدنا أن هذه الدول لم تحصل ما حصلت عليه من العظمة والنجاح

والثروة إلا بانتشار العدل والحرية فيها. وإن رجال أوروبا لم يكفهم فخرهم بأن بلادهم بلاد العدل والحرية، بل سعوا أبدا فى إدخال هذه المبادئ الحقة فى كل محل تسببوا فى تقدمه وفلاحه. ولا نشك بأنه من المستحيل أن أناسا عرفوا واشتهروا بمثل هاته المبادئ يسعون فى تأييد الاستبداد والحكم المطلق وأن يطفئوا شعلة الحرية التى أخذت بالانتشار فى البلاد المصرية، ومن المستحيل أيضا أن الذين حكموا أمس بملاشاة الاستبداد يسعون اليوم فى توطيد أركانه.

ولمعترض أن يقول إن سعى الدول أو بعضها فى تأييد الاستبداد يعذر بالنظر إلى حالة القطر المصرى تجاه أوروبا فيما استلف منها من القروض الكثيرة المقدار، فنجيبه أن فى ذلك تأييدا لقولنا من أنه يجب إبدال حالة الحكومة الماضية التى أوجبت وقوفنا أمام أوروبا فى الخطة التى نحن فيها بحكومة يترتب على وجودها عمران البلاد وزيادة ثروتها. ولا يتصورن أحد أن إقامة حكومة نيابية أو شورية تكون سببا أو حجة لتمنع الحكومة من القيام بتعهداتها لأصحاب الديون، فليست مصر ذات قوة كافية لأن تعارض الدول وتنبذ واجباتها بحجة بحث أو مفاوضة جرت فى مجلس نوابها. وفضلا عن ذلك فإن القانون الأساسى الذى بموجبه تتوزع السلطة سيكون حاويا لما من شأنه أن يضمن للدائنين قيام الحكومة بتعهداتها ووفاء ديونها، وأن يكون من أحكامه ألا يقدر البتة مجلس النواب على رفض ما يتقرر من المبالغ اللازم تحصيلها من الرسوم والضرائب لتسديد الديون.

وبعد إزالة هذه الاعتراضات لم يبق – فيما نظن– ما يمنع من سن قانون شورى يكون من أحكامه توزيع السلطة وتحديد شروط كل من الحاكم والمحكوم.

وليس من نيتنا الزعم بأننا ننظم لائحة تتضمن هذا القانون الأساسى إلا أنه لا بد لنا من أن نبين بعض المبادئ الملازمة لأفكار العموم وآرائهم التى يجب أن يبنى عليها أساس نظام حكومتنا العتيدة . ولذلك نرى أنه يجب أن ينطوى القانون الأساسى على المبادئ الآتى ذكرها وهى:

– ألا يكون شخص رئيس الحكومة مقدسا، وأن تحدد حقوقه.

– أن توزع السلطة إلى إجرائية ونيابية وقضائية .

– أن يكون الوزراء مسئولين أمام الجناب الخديوى وأمام السلطة النيابية، وأن يكون عزلهم وتنصيبهم متعلقا بالخديو.

– أن تحصل المساواة بين عموم المصريين أمام الشريعة، وأن يؤهلوا إلى الاستخدام فى أية مصلحة أو وظيفة كانت فى الحكومة بدون فرق بينهم فى الدين أو الأصل.

– أن تحصل المساواة فى توزيع الضرائب والرسوم على كل فئة من الشعب حسب اقتدارها وتمكنها.

– أن تصان الحرية الشخصية بمعنى أن لا يوقف أحد أو يقبض عليه أو يسجن أو ينفى إلا بمقتضى القانون وتعريفه وأحكامه.

– أن يصان المنزل وتراعى حرمته إلا فيما يبيحه القانون.

– أن تصان حرية الأديان وتراعى بالعدل والمساواة .

– أن تعطى الحرية التامة الحقة للمطبوعات والاجتماعات العمومية إلا إذا صارت هذه الحرية سببا أو مدرجة لإخلال القانون والنظام .

– أن لا يعزل القضاة من مناصبهم وذلك إلى أجل مسمى

– أن تنظم الجندية وتجمع الجنود بطريقة تبين بقانون مخصوص.

– أن تصان ديون البلاد وتصان تعهدات الحكومة أمام دائنيها.

– أن لا يصير تحصيل ضريبة إلا بمقتضى القانون ماعدا فى ما إذا أبت السلطة النيابية أن تحصل المبالغ اللازمة للقيام بأمر الديون.

– أن يراعى استقلال السلطة النيابية وتحدد حقوقها وواجباتها وامتيازاتها وحرية البحث والمفاوضة لها.

تلك هى المبادئ العمومية التى نرى وجوب إثباتها ومراعاتها فى القانون الأساسى. أما المبادئ الأخرى التى ليست إلا تفصيلا لهذه فيسن لها نظامات خصوصية تثبتها وتوجب مراعاتها وحفظها. وعلى هذا النمط يكون تحديد الانتخاب وشروطه وتنظيم مجالس الحقانية ومسئولية الوزراء وغيرهم من أرباب الحكومة وجمع العساكر للجهادية وتوسيع دائرة التهذيب العمومى وحرية التعليم، وحرية المطبوعات والاجتماعات وحرية الأديان.

السلطة – إن تشكيل السلطة هو الأمر المتمم لمبدأ توزيع السلطة، فمن المؤكد أنه لا يكفى أن تصدر الأوامر بتوزيع السلطة، بل يجب أن يجرى ذلك بالفعل بتوطيد كل سلطة فى مركزها وتحديد حقوقها وواجباتها، ولا ننكر ما فى ذلك من الصعوبة فى الديار

المصرية، ولسائل أن يقول: هل يجب تشكيل مجلسين لذلك أو يكتفى بمجلس واحد فقط؟ فمن راعى أهلية أهالى البلاد فى الحال الراهنة يتصوب الاكتفاء بمجلس واحد هو مجلس النواب، مع أننا لو رجعنا إلى التاريخ، وطالعنا أحوال البلاد التى تشكل فيها مجلس واحد فى مثل هذه الظروف لرأينا أنه نشأ عن ذلك مصاعب ومتاعب شتى، وأن حصر السلطة القانونية فى مجلس واحد كان سببا لتقوية الظلم والظالم وتوطيد أركان الاستبداد، نعم أن النواب المصريين ليسوا الآن بمثابة أعضاء المجالس التى أشرنا إليها فى الديار الأجنبية، ولكننا نعى أمرا مهما، وهو أن المقصود من ذلك جميعه أن تكون الإنشاءات ثابتة الأساس، ولذلك يجب إختيار ما يناسب منها لأن تكون طويلة العمر ثابتة القدم، وخلال ذلك فإن جعل الوزراء مسئولين يوجب تشكيل مجلس عال يحكم على الوزراء عند اللزوم.

فإذا راعينا هذه الأسباب نرى أنه من اللازم تشكيل مجلسين: مجلس نواب ومجلس سناتو (شيوخ) يتقاسمان السلطة القانونية بالاشتراك مع رئيس الحكومة، ويكون للسناتو دون سواه السلطة في محاكمة الوزراء. أما مجلس السناتو فيشكل من عدد أقل كثيراً من عدد النواب ورئيس الحكومة هو الذى ينتخب أعضاءه وينتقيهم أناسا مدربين محنكين خبراء من بين فرق معينة محدودة .

ويستحسن تجديد انتخاب ثلث الأعضاء فى كل ثلاثة أعوام، وذلك بسحب القرعة، وبهذه الواسطة يتمكن رئيس الحكومة من أن يدخل فى كل ثلاثة أعوام رجالا جديدين جديرين بهذه المهمة، وبعد خمس عشرة سنة أو عشرين ربما يصير ممكنا جعل أعضاء السناتو دائمين طول حياتهم.

ومع كل هذا، بل بالرغم من تفضيلنا تشكيل مجلسين فإنا نصرح أننا يوم يقرر أهل الخبرة والدراية، ومن هم أكثر اختبارا منا فى أحوال البلاد، أنه لا يمكن تشكيل مجلسين لا نتأخر عن اتباع آرائهم فى هذا الأمر، ونكتفى بمجلس واحد، واثقين بأنه لا يترتب على انفراد هذا المجلس فى هذه البلاد ما ترتب على انفراد أمثاله من المجالس فى البلاد الأجنبية، ويجب حينئذ أن يكون لرئيس الحكومة الحق فى توقيف أحكامه إذا استصوب ذلك.

ولنبحث الآن فى الحقوق والسلطة الواجب إعطاؤها لمجلس النواب أو لكل من المجلسين.

- مجلس النواب أو المجلسان معًا يشاركان الجناب الخديوى فى السلطة القانونية .
- لرئيس الحكومة ولمجلس النواب أو لكل من المجلسين المبادرة فى وضع القوانين.
- الآراء فى المجالس تؤخذ بأكثرية الأصوات.
- التصديق على القوانين وانتشارها منوط بالخديو ولكنه لا يقدر أن يوقف القوانين المنشورة أو يمنع نفوذها.
- برنامج الدولة وكل قانون يتعلق بالضرائب وتحصيلها يصدر عليه قرار من مجلس النواب إلا أن هذا المجلس أو المجلسين معًا لا يمكن لهما البتة أن يتمنعا من تقرير ما يجب تحصيله لسد ما يقتضيه دين الحكومة، وإذا تمنعا فيحق للسلطة الإجرائية أن تحصل رسوم الضرائب اللازمة لدفعات الدين وذلك بكل حق وعدل.
- لمجلس السناتو وحده حق محاكمة الوزراء.
- يمكن لأى كان أن يرفع لأى المجلسين شاء تظلمه أو تشكيه.

هذا وعلينا أن ننظر الآن فى أمر مهم وهو علائقنا العتيدة مع أصحاب الدين أو وكلائهم أو حكوماتهم، وأنا نعترف أنه يسبق إلى الوهم أن هذه المسألة لا مدخل لها فى بحثنا، فإنها خارجة عنه، ولكن من أمعن النظر عرف أن الحوادث الأخيرة مع اختلاف آراء الأشخاص أو الحكومات المتداخلة فى أمورنا تلجىءنا إلى ذلك لاعتقادنا بأنه لابد من مداخلة تلك الأشخاص أو الحكومات فى أمورنا الداخلية، فعلينا إذا أن نبحث وننظر فى هل هذه المداخلة توافق مصلحتنا وتكون مفيدة فيما نود إجراءه من الإصلاح فى بلادنا أم لا، وبناء على ذلك نقول:

ما من أحد يجهل أن المفاوضة جارية بشأن إرجاع، أو بالحرى تشكيل تفتيش عمومى تكون سلطته أكثر من السلطة التى كانت محددة عام ١٨٧٦ لمفتشى الإدارات والدين العمومى والحسابات.

ولا نجهل أيضا أنه يستحيل علينا الآن أن نعرف حقيقة هذه السلطة وحدودها إلا أنه بالنظر إلى مركزنا بصفة المديون، وبالنظر إلى ما لأصحاب الدين من حق المراقبة علينا، وإلى ما أجرته الدول أخيراً، لاسيما فرنسا وإنكلترة، يمكن لنا والحالة هذه أن نبحث فى كيفية هذه السلطة وتحديدها فنقول:

بأن أصحاب الدين يهمهم أن نقوم بما نتعهد به أمامهم والدول يهمها (كما صرحت به)

أن تنتظم إدارتنا فيتعين بذلك إذا على المفتشين العموميين أن يسهروا على قيامنا بتعهداتنا وعلى انتظام إدارتنا فيكون إذا توجه أعمالهم نحو السلطة الإجرائية، وبما أن وظائفهم ستعين باتفاق الدول مع سلطتنا الإجرائية، فينتج عن ذلك إذا ما يشبه أن يكون اتفاقا دوليا لا دخل فيه البتة للسلطة القانونية ويكون محميا بقوة القانون الأساسى، فلا يمكن اذن بهذه الواسطة أن يقع خلاف بين المفتشين العموميين والسلطة النيابية، وليس هذا فقط، بل يحصل بينهما إتفاق ووئام تامان، وتكون مصلحة الفريقين واحدة وغايتهما واحدة لأننا لا نجهل أن خلاصنا متوقف على القيام بتعهداتنا وحسن انتظام ادارتنا (وهذا ما انتدبنا أنفسنا إلى بيانه وتفصيله فى مشروعنا) فنحن واثقون إذا أن المفتشين لا تقف أعمالهم فى سبيل الإصلاح، بل تساعدنا على قطع عقباته وعلى الوصول إلى الغاية المقصودة منهم ومنا.

ولننتقل إلى بيان مجمل الشروط لصلاحية الانتخاب لمجلس النواب فنقول أنه لا يصح وقوع الانتخاب إلا على من اجتمعت فيه الشروط الآتية، وهى :

أولا: أن يكون مصريا، ونريد بالمصرى كل عثمانى مولد فى مصر أو مقيم بها منذ ثلاثة أعوام على الأقل من غير تمييز بين الأجناس والمذاهب، وهذه الصفة نعترفها لكل أجنبى يتجنس بالجنسية المصرية [1]

ثانيا: أن يكون بالغا من العمر خمسا وعشرين سنة كاملة ولا يمتنع حساب هذه السنين بالشهور القمرية أو بالشهور الشمسية، ولكن لابد من بيان ذلك فى القانون.

ثالثا: أن يكون متمتعا بإجراء حقوقه السياسية والمدنية .

رابعا: أن وظيفة الوزارة ووكالة الوزارة تمنع من النيابة، أما الوظايف الأخرى فى خدمة الحكومة فو إن كانت لا تمنع من صلاحية أربابها لوقوع الانتخاب عليهم إلا أنه إذا وقع ذلك فإما أن يستبقوا الوظيفة فلا نيابة لهم وإما أن يقبلوا النيابة فلا وظيفة لهم.

خامسا: أن الضباط الخالين من الخدمة يصح انتخابهم، ويتعين على ناظر الجهادية أن يمنح لهم الرخصة مدة انعقاد المجلس على أنه يستطيع استرجاع تلك الرخصة عند الضرورة المبرمة وحينئذ تبطل نيابة الجهادى.

سادسا: يصح انتخاب النواب بعد انتهاء مدة انتخابهم.

سابعا: أن تحقيق صحة الانتخاب يكون من خصائص مجلس النواب.

ولا للكلام فى امتيازات النواب فإن ذلك قد ورد بالاستيفاء فى لائحة الحكومة التى عدلها المجلس الحالى، ولكن لا بد لنا الملاحظة على البند الخامس عشر من تلك اللائحة فقد جاء فيه ما يستفاد منه أنه فى مدة انعقاد المجلس لا تقع على النائب محاكمة قضائية من أية نوع كانت، والذى نراه أن الذين وضعوا ذلك لم يقصدوا هذا القصد، وإنما قصدوا صيانة النائب من المحاكمة الجنائية بغير إذن المجلس أو من وقوع القبض عليه، لا منع إقامة الدعاوى المدنية والتجارية عليه، فإن ذلك يكون مناقضا للشريعة .

وهذه ملاحظة نشير بها إلى الذين سيكلفون بالنظر فى قوانين المجلس، مع اعتقادنا بأنهم سيضعونها على الوجه الملائم للقانون والعدالة .

ثامنا: لا يكون لوظيفة النيابة ماهية ولكن تصرف للنواب مصاريف الانتقال [٢]

ولا نرى من لزوم لزيادة الإسهاب فى بيان شروط صلاحية الانتخاب.

٢ – فى قانون الانتخاب

عند ذكر هذا القانون يعرض للفكر مسألتان مهمتان:

الأولى : هل يلزم إعطاء هذا الحق لجميع المتمتعين بالحقوق المدنية ؟ وبعبارة ثانية : هل يحسن تقرير الانتخاب العمومى أو أن يكون لأناس دون آخرين؟

الثانية : هل يجرى الانتخاب رأسا أية مرة واحدة أم يكون بالوساطة على درجتين أو أكثر؟

فعلى السؤال الأول نجيب : إن أحكام المساواة والعدل المطلق توجب أن يكون الانتخاب عموميا، وفى الواقع نحن لا نفهم لماذا يحرم فريق من الوطنيين من حق الانتخاب ماداموا مشاركين فى الواجبات، إلا أنهم يدفعون من الضرائب أقل من الملاك الأغنياء؟ ولكنهم يدفعون أكثر من غيرهم بالنسبة إلى مقدرتهم، بل إن الصغار من ذوى الضرائب يتحملون أثقل التكاليف لأنهم يخدمون الأشغال العمومية بأبدانهم، وفضلا عن ذلك فإن النواب لا ينوبون فى المجلس عن مصالح الذين ينتخبونهم، وإنما ينوبون عن مصالح الأمة والبلاد عموما.

فيلزم من ذلك بالضرورة أن جميع أفراد هذه الأمة ينبغى أن يكون لهم الحق المتساوى فى انتخاب الذين سينوبون عنهم فى أعمالهم. فإن قيل أن كبار ذوى الأملاك هم أعرف

بأحوال النظام، وأشد محافظة عليه من غيرهم قلنا إن هذا التعليل فاسد من وجهين: الأول أنه ينتج من ذلك كون النيابة غير كاملة، والثانى أن جميع أرباب الملك فى مصر سواء كانوا كبارا أو صغارا هم من أهل السكينة والمحافظة، ولذلك فإنا لا نميل بالرضى إلى حصر حق الانتخاب فى بعض الناس، على أننا نظن أن هذه الطريقة ستقرر غالبا فى بلادنا بدعوى أنه لما كانت المعارف السياسية غير منتشرة عندنا كان تكثير عدد المنتخبين الغير المتأهلين لذلك أوفر عيبا من حصره فى عدد قليل فإذا كان لابد من هذا الحصر فينبغى فيما نرى أن يكون حق الانتخاب ممنوحا للمتميزين بالاستحقاق والذكاء مع قطع النظر عما يدفعون من الأموال، كما تعين ذلك فى لائحة الانتخاب التى قدمتها الحكومة إلى المجلس الحالى، بل نزيد على نص تلك اللائحة أن يكون هذا الحق لكل من يعرف القراءة والكتابة العربية بشرط أن لا يكون فى حيز الاستخدام.

ثم نوافق اللائحة المذكورة على أن يكون عمر المنتخب ٢١ سنة، وأن يكون مقدار ما يدفعه من المال الميرى ٥٠٠ قرش من أية نوع كان، ولكن نرى أن إقامة العثمانى ثلاثة أعوام لا خمسة تكون كافية لحصوله على الجنسية المصرية إذا لم يكن ذا حماية أجنبية، فإنه لابد من الملاحظة بأن إقامة هذه المدة فى كثير من الممالك الأوروبية تكفى لنوال جنسيتها فإن لم تكن كافية للعثمانى فى القطر المصرى يكن ذلك من الغرائب.

أما المسئلة الثانية، أية الانتخاب رأسا أو بالوساطة، فإنا نرى شطرها الأول أقرب إلى العقل رغما عما يوردون عليه من الاعتراضات. فإن المعترضين يزعمون أن الشعب لا يحسن انتخاب النواب، كما يحسن ذلك الوجهاء الذين ينتخبهم الشعب، لأن هؤلاء أعرف من سائر القوم بحاجات البلاد، وأقدر منهم على معرفة مقادير الذين سينوبون عن الأمة، ويهتمون بأمورها ولذلك فإن الانتخاب على هذه الصورة يكون أوضح طريقة وأظهر حكمة مع خلوه من الارتباك الذى ينشأ عن الاجتماعات الكبيرة . ثم يقولون إن تسليم مهمات المستقبل إلى الجمهور بأن يفوض إليهم انتخاب وكلاء أعمالهم ظاهر الخطر فى بلاد لم تنتشر المعارف بين جمهور أهلها.

إلا أن هذه الاعتراضات يبددها البحث، فإنه من المقرر أن الجماهير لا ينقادون إلا لقوة العدل ينحرفون بحكم الذوق الطبيعى عن الأهواء الذاتية، كما دلوا على ذلك فى كل مكان وزمان، وكلما أعطيت لهم الحرية فى الانتخاب. على أنه إذا كان الجمهور غير جدير

بانتخاب عدد قليل من الناس يبلغ عددهم مائة أو نحو المائة فبالأولى لا يكون جديرا بانتخاب عدد أكثر من ذلك العدد بأربعين أو خمسين مرة، أية الأربعة أو الخمسة آلاف الذين يتولون انتخابات النواب. وبناء عليه فإن زيادة عدد المنتخبين فى الدور الأول تزيد الأمر إشكالا وصعوبة.

وللانتخاب على درجتين مفسدة ثانية ليست بقليلة، وهى أن الأهالى لا يعرفون نوابهم ولا ينظرونهم. فالجمهور يجهل أفكار النواب ولا يستطيع أن يسألهم عن أداء الوظيفة، لأنه لم يسلمها إليهم كما أنه لا يستطيع أن يسأل عن ذلك المنتخبين فى الدور الثانى لأنهم لم يتولوا النيابة فى المجلس. ولم يقوموا بأنفسهم بأداء وظيفة النيابة . ولا يكلف المرء بالمسئولية عما لم يفعل. وبالجملة إن طريقة الانتخاب بالوساطة على درجتين يمكن تعريفها بما يأتى.. لا علاقة بين المنتخبين فى الدور الأول وبين النواب، ولا مسئولية على النواب إزاء الأمة . فالانتخابات تكون نتيجة بعض الأهواء، والأمة تحرم من إجراء حقوقها السياسية فتبقى جاهلة بحقوقها وتتأخر عنها المعرفة السياسية إلى زمن غير معين.

وقد ذكرنا فيما تقدم أضرار حصر الانتخاب، مع العلم بأن هذه الطريقة هى الراجح إتخاذها فى هذا القطر فيكون من موجبات الأسف أن تزاد تلك المضار بإجراء الانتخاب بالوساطة، فإن الانتخاب رأسا يزيد الجمهور تنبها ويستلفت الأفكار إلى النظر فى المصالح العمومية .

ولهذا القصد عينه نرى من الواجب أن تعطى حرية المذاكرة للاجتماعات الانتخابية، فإنه لا يصح الانتخاب بدون هذه الحرية بل البحث والمجادلة على لوائح الآراء وبيان المقاصد، مما يجعل المنتخبين والمنتخبين على بينة من مهمات الأمور، ويظهر الآراء بأجلى بيان، ويسمح لأولئك أن يبينوا احتياجاتهم، ولهؤلاء أن يعرفوها. وترتبط بذلك مسئولية وشرف الذين يقدمون أنفسهم للانتخاب ويطلبون تعيينهم للنيابة عن وطنهم، وبناء عليه نرى أن قانون الانتخاب ينبغى أن يكون على الوجه الآتى:

أولا: يكون الانتخاب منحصرا إذا لم يمكن مطلقا إجراء الانتخاب العمومى.

ثانيا: أن الانتخاب المنحصر يكون مبنيا على الأحكام المتقدم بيانها من دون أن يحرم منه ذوو الاستحاق الذين ذكرناهم وإن كانوا لا يدفعون شيئا من المال.

ثالثا: يجرى الانتخاب رأسا أي بغير واسطة .

رابعا: تتقرر حرية المذاكرة فى مجامع الانتخاب.

وفى ظننا أن الانتخاب على هذه الشروط يكون ذا نتيجة مرضية بالنسبة لدرجة المعارف العموميية .

٣ – فى مسئولية الوزراء وغيرهم من ذوى الوظائف

ما من أحد ينكر وجوب مسئولية المأمورين فى أية حكومة كانوا.

ففى الحكومة الشورية تكون مسئولية الوزراء إزاء مجلس النواب ورئيس الحكومة أيضا. فله الحق فى تغيير الوزراء ولكن إناطتها به دون غيره يمكن أن لا تكون كافية لخروجها فى كل حال عن دائرة السطوة القضائية . ولذلك فلابد من حفظ حقوق هذه السطوة بأن يكون لمجلس النواب حق إقامة الحجة على الوزراء. وأن لا يستطيع هؤلاء أن يتستروا من ذلك بالارتكان على أمر شفاهى أو أمر مكتوب من رئيس الحكومة .

فإنه من العدل أن يكون من يجرى العمل مسئولا عما يرتكب فيه من المغايرات. ومن ذلك يلزم ألا تكون المسئولية قاصرة على الوزراء، بل ينبغى أن تعم جميع مراتب الإدارة، فإن المأمورين من غير الوزراء لا يصح أن يكونوا بمنزلة الآلات. والرجل الذى يدخل فى خدمة الحكومة لا يتجرد عن قوة الإدارة والتمييز، نعم إنه يتعهد بالطاعة لرؤسائه، ولكنه لا يتجرد من عقله الذى يعين له حدود هذه الطاعة، بل هو الحكم فى ما يجرى من الأعمال، وإن أمره به رئيسه، ولهذا يجب عليه أن يتحمل نتيجة حكمه. ولكى تكون مسئولية المأمورين من غير الوزراء بالفعل لا بالاسم ينبغى أن تستطاع محاكمتهم فى المجالس الاعتيادية من غير طلب الرخصة فى ذلك من السلطة السامية، لأنه إن كان لابد من تلك الرخصة فإن مسئولية المأمورين تزول عنهم، حيث تحول الرخصة بينهم وبين المظلومين وتمنع من نفوذ العدل.

أما الأحوال التى تقع فيها المسئولية على الوزراء فلا يمكن بيانها، وإن أمكن، فلا يخلو من الخطر. ولا نريد النظر إلى المغريات التى يمكن للوزير ارتكابها كغيره من الأفراد مثل التعرض لحرية غيره أو لمأمنه أو لملكه، فإن هذه الذنوب لا تتغير باختلاف درجات مرتكبيها. وليست كذلك الذنوب أو المغايرات التى يرتكبها الوزير كونه وزيرا وبالقوة التى ينيله إياها منصبه.

وقد تقدم أنه لا يمكن أو لا يخلو من الخطر أن نبين تلك المغايرات أو نجعل لها قانونا معين الأحكام بنصوص مقررة، وذلك لأن الوزير لا يعجز عن ارتكاب الضرر متسترا فى ذلك بالمحافظة على ألفاظ القانون فينجو بذلك من المسئولية، ولهذا نرى من الملائم أن يعطى لمجلس النواب حق واسع فى شكواه وفى إقامة الدعوى، ولمجلس الشيوخ أو غيره من المجالس التى تعين لمحاكمة الوزراء حق واسع فى الحكم.

وبناء على ذلك نقتصر على الإشارة إلى بعض الأمور التى توجب مسئولية الوزراء وهى:

- الخيانة أو الرشوة
- مجاوزة حقوق الوظيفة أو سوء استعمالها.

الأعمال الغير القانونية المضرة بالمصلحة العمومية .

- مخالفة القوانين والنظامات أو عدم إنفاذها.
- الإسراف أو سوء الاستعمال فى الأموال المعينة لمصاريف الوزارة .

أما التعرض للحرية أو للمأمن أو للملك الخصوصى فذلك لا علاقة له بمنصب الوزارة، فإذا ارتكب الوزير شيئا من ذلك كان ذنبه تحت حكم القانون العمومى وكان هو بحكم الضرورة تحت أحكام المجالس الاعتيادية .

٤ - الإصلاح القضائى

قد أظهرنا فى الفصل السابق بعض المفاسد الموجودة فى إدارة القضاء الحالية . وهذه المفاسد يمكن جمعها فى أمرين:

الأول: عدم كفاية القوانين المسلمة للقضاة فى المجالس الوطنية .

الثانى: عدم كفاية الاستقلال والمعارف عند بعض القضاة .

ويمكن أن يزاد على ذلك عدم كفاية المجالس فإنه أيضا من أسباب اختلال الإدارة القضائية .

فهذه الحالة تقتضى الإصلاح التام فى إدارة القضاء الوطنية .

وأول شروط هذا الإصلاح أن يكون لتلك المحاكم الوطنية مجموعة قوانين تساعدهم على الحكم الصحيح فيما يعرض لهم من القضايا المدنية والتجارية والجنائية من أية نوع

كانت . وهذا الشرط يسير الحصول. فإنه لا بأس فى أن القانون المصرى المتبع الإجراء فى المجالس المختلطة يكون نافذ الحكم فى المجالس الوطنية، ولا يمنع من ذلك ما يعرض من الصعوبة فى أول الأمر وخصوصا من قبيل قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون التحقيقات الجنائية، فإن هذه الصعوبة لا ينبغى أن تؤخر الحكومة عن إزالة ما يمكن أن يسمى بالاختلال القضائى وعن المسارعة إلى الإصلاح الذى تقتضيه مصالح العموم كما يستلزمه اعتبار الحكومة وحفظ شأنها.

فلا ريب عندنا والحالة هذه أن الحكومة لا تتأخر عن تعميم إجراء هذه القوانين فى المجالس الوطنية الجديدة مع تعديلها فيما بعد على حسب الضرورة، أو إيضاح ما يمكن أن يكون فيها من الأشكال، وتتميم ما ظهر بها من النقص مما بينته أعمال المجالس المختلطة مدة أربعة أعوام.

ولكن إذا كان أمر القوانين سهلا متيسرا فليس كذلك ترتيب المجالس الجديدة، وتشكيلها. فإن فى هذا الأمر صعوبتين عظيمتين منشأهما قلة عدد العارفين بالقوانين الذين ينبغى أن تتألف منهم الهيئة القضائية المستقبلة . على أننا لا نرى أن هذه الصعوبة غير قابلة الزوال، فإن فينا عدداً غير قليل من الفتيان المصريين الذى درسوا القوانين وجماعة من الرجال المتفقهين النبهاء الذين يجلسون الآن مع الأعضاء الأوروبيين فى المجالس المختلطة وغيرهم من ذوى الأهلية الذين هم الآن فى المجالس الوطنية .

ومعلوم أن وكلاء الجناب الخديوى فى مجلس الاستئناف وفى مجالس المحروسة والإسكندرية والمنصورة لا يقومون بالخدمة التى يستطيعونها والتى ينبغى أن يكلفوا بها، وأن تطلب من معارفهم القانونية . وذلك لأن دائرة عملهم فى تلك المجالس غير واسعة، فلا مانع ولا صعوبة فى استبدالها بالأوروبيين ونقلهم إلى المجالس الجديدة يكونون بها قضاة أو وكلاء الحكومة على حسب أحوالهم ومعارفهم وكذلك يمكن نقل المستشارين والقضاة الوطنيين فى المجالس المختلطة من غير أن يذهب ذلك بالحقوق المقررة لهم فى مناصبهم الحالية، كما أنه يمكن أن ينتخب عدد غير قليل من المستشارين والقضاة فى المجالس الوطنية . فإذا اجتمعت هذه الفئات الثلاث ولم تكن كافية لتشكيل المجالس الجديدة فلا مانع من أن يؤخذ من غيرهم أناس من ذوى المعارف والاستقامة لتتميم المقدار المطلوب. وقد ظهر مما تقدم أننا لم ندخل الأجانب فى هذا التشكيل الجديد. وذلك لم يكن

منا على سبيل التعصب والارتياب فإنا نحترم القضاة الأوروبيين غاية الاحترام ونعترف لهم بالأهلية والمعرفة والاستقامة واستقلال الخاطر، وغير ذلك من الصفات الكمالية فى القضاء، ونرى أنه لو أمكن لنا الاستعانة بمعارفهم على هذا الإصلاح لكان ذلك من كمال الحظ علما بأننا مع انتفاعنا بمعارفهم القانونية واختبارهم للأحكام نستفيد منهم الفائدة الكبرى وهى أن يبثوا فى أنفس قضاتنا الاستقلال. الذى هم أحوج من غيرهم إليه. ولكن دون هذه الرغبة ودون إمكان الحصول على هذه المساعدة النافعة لمصلحتنا صعوبة لا سبيل إلى إزالتها، وهى صعوبة اللغة، فإن القاضى الأوروبى لا يعرف العربية، وهى وحدها اللغة التى يمكن قبولها فى المجالس الوطنية فضلا عن كون كثير من القضاة الوطنيين لا يعرفون إلا هذه اللغة وعن كون المتحاكمين الوطنيين قلما يعرفون غير لغتهم، وعن كون أوراق القضايا بجملتها تكون باللغة العربية .

فكيف يمكن للقاضى الأوروبى فى هذه الأحوال أن يقوم بوظيفته ويطلع على الأوراق، ويسمع كلام أرباب الدعوى أم كيف يذاكر رفقاءه؟ أيكون ذلك بواسطة التراجمة ؟ ولكن كيف يمكن ذلك وكيف يوجد العدد الكافى من المترجمين؟ وعلى فرض وجوده فمن يضمن صحة الترجمة ؟ وكيف يصح تكليف أرباب القضايا، ولا سيما الصغيرة الكثيرة العدد بتحمل نفقات الترجمة واحتمال التحريف أو الاختصار المخل فيها؟ أم هل يصح أن تجرى المذاكرة القضائية بين القضاة وبعضهم بواسطة ترجمان؟

ولكن لأجل تتمة انتظام الحقانية نرى أنه لابد من تشكيل مجلس أعلى وإيجاد قضاة المصالحة .

ما من أحد ينكر فائدة وجود قضاة المصالحة فى بلاد مثل البلاد المصرية حيث الدعاوى والقضايا الجزئية لا تسمح للمتداعين بترك حقولهم وأراضيهم وتحمل نفقات الانتقال ومصاريف الدعوى أمام المجالس الابتدائية، وحيث لم يكن قضاة صلح يضطر صاحب الدعوى أو القضية الجزئية أن يسقط حقه مفضلا ذلك على تكبد ما يقاسيه من مشاق الانتقال. وبناء على ذلك نرى من الواجب تعيين قضاة مصالحة أو محاكم صغيرة للنظر فى الدعاوى والقضايا الجزئية، تكون فيها النفقات قليلة جدا، بحيث يتمكن أصحاب الدعاوى والحقوق من مطالبة حقوقهم وإقامة دعاويهم وتقديم قضاياهم.

ثم يشكل مجلس أعلى يرأس على جميع ما ذكر من محاكم صغيرة أو قضاة مصالحة

ومجالس ابتدائية واستئنافية، وتفوض إليه ملاحظة وضع الشرائع والقوانين فى محلها وإنزالها منازلها وتوحيد القضاء وهى أمور لا يستغنى عنها فى تنظيم أمور الحقانية على نمط عادل مستقيم.

وما من أحد ينكر الفائدة التى تنشأ عن هذا المجلس الأعلى، ويكفى لتحقق ذلك أن ينظر إلى الفائدة الحاصلة عن مثل هذه المجالس فى البلاد الأجنبية .

ولا ننسى أن فى البلاد المصرية نفسها عندما شرع فى تنظيم المجالس المختلطة لم ينس الرجال الخبراء بالأحوال الذين اشتركوا فى تنظيم المجالس المذكورة ضرورة توحيد مرجع الأمور القضائية، وأفضى بهم ذلك إلى تشكيل مجلس استئناف واحد فقط، فلا يحصل هذا التوحيد فى تنظيم المجالس الأهلية الوطنية إلا بتشكيل مجلس أعلى ترجع إليه مجالس الاستئناف الثلاثة فى المحروسة ومصر السفلى ومصر العليا.

وبعد أن ثبت لدينا عظم الفائدة التى تحصل عن وجود مجلس أعلى تعين علينا أن ننظر فى كيفية تنظيم هذا المجلس. ومن رأينا أن يكون مؤلفا من وطنيين ومن أجانب، ولا يعترض علينا أننا استحسنا هنا دخول العنصر الأجنبى حال كوننا لم نستحسن مثل ذلك فى المجالس الابتدائية . فإن المجلس الأعلى يختلف عن تلك فى أنه لا توجد فيه الصعوبات التى توجد فيها، وقد مر بيانها، فهو مجلس واحد وتلك عددها نحو الثلاثين تحتاج إلى عدد وافر من القضاة الأجانب، مع أنه لا يحتاج إلا إلى عدد قليل يمكن وجوده ولو اقتضى الأمر أن يكونوا من العارفين باللغة العربية، مع اعتقادنا بأنه ليس من اللزوم أن يكون القضاة الأجانب فى المجلس الأعلى عارفين بالعربية، بل من الواجب أن يكون الأعضاء الوطنيون فيه عارفين باللغة الفرنساوية التى تمهد لهم سبل مطالعة ما صدر عن المجالس الأوروبية، لاسيما الفرنساوية منها من خلاصات ومضابط وأحكام. ثم أن المجلس الأعلى لا ينظر فى جميع القضايا والدعاوى نظير المجالس الابتدائية أو الاستئنافية، بل ينظر فى المسائل المهمة الممكن حصرها بأحد أمرين:

الأول : إخلال بالإجراءات المقررة حتما بحيث أن الورقة التى تحوى هذا الإخلال تعد لاغية.

والثانى: قرار صادر بمعنى مضاد صراحة لنص القانون.

ومن المعلوم أنه فى مثل هذه الظروف ليس أصحاب القضايا هم الذين يتقدمون أمام

المجلس الاعلى بل يتقدم المحامون (الأفوكاتية) بالنيابة عنهم فلا مانع إذا من وجود العنصر الأجنبى فى المجلس المذكور. ومن رأينا أن يكون نصف الأعضاء أجانب والنصف الآخر من الوطنيين.

ونفضل أن يكون الأعضاء فى المجلس المذكور عين القضاة الأجانب المعينين فى مجلس استئناف الإسكندرية مع حفظهم مراكزهم الراهنة أن يكونوا أعضاء فى المجلسين معا.

وذلك لأنهم عرفوا البلاد واختبروها فى مدة السنوات الأربع الأخيرة . فيترتب على وجودهم فى المجلس الأعلى نفع جزيل لأنهم يدخلون إليه معارفهم ودرايتهم ومعرفتهم البلاد وقوانينها وهذا غاية ما نعنى لفائدة الوطن.

ولأجل تأكيد النجاح فى إصلاح الحقانية نرى أنه من اللازم الضرورى أن يكون القضاة الوطنيون آمنين فى مراكزهم لا يعزلون منها فذلك وحده يخولهم الاستقلال اللازم لهم.

ولا ننسى أن السلطة الإجرائية هى التى تعين القضاة وأنهم ينتظرون منها ترقيهم وترفيع منزلتهم ورتبتهم ويعرض لهم أحيانا أن يحكموا فى أمورها وتعلقاتها مع الأهالى أو يصدروا أحكاما على عمالها ووكلائها ومأموريها إذا تعدوا على الحرية أو الملكية الشخصية . وإذا كان ذلك فكيف يتجرأ القاضى على إجراء حقوق وظيفته مع علمه بأن أمر عزله أو إبداله موقوف على إرادة السلطة الإجرائية ؟ لعمر الله إن عدم عزل القضاة واجب لمصلحة القاضى نفسه ولصاحب الدعوى ولمراعاة حرمة الحكومة عينها.

ورب معترض يقول إن عدم عزل القاضى يوجب الخلل من حيث أن القاضى الذى يعرف أنه غير معزول يتعظم ويغره ثبوته فى المنصب فيتعدى حقوقه.

وإنه لاحتمال عدم الكفاءة فى المعارف القضائية فى من يعينون للقضاء فلا يحسن والحالة هذه أن يكون القاضى غير قابل للعزل.

فنجيب عن الأول أن لدينا عينة هى القضاة الوطنيون فى المجالس المختلطة، فإن لهم أربع سنوات، ولم يخلوا بشىء ما البتة، حال كونهم عالمين بعدم إمكان عزلهم، ثم يمكن منع حدوث الخلل بسن قانون صارم لمعاقبة الخونة وآخر لحفظ الانتظام والترتيب وتعيين مرتبات كافية للقضاة .

اما الاعتراض الثانى وهو الأهم فنجيب عليه بإننا نعترف بأنه ليس من الصواب أن

تحول وظيفة القضاء إلى رجل لم يستجمع صفاتها للازمة . وأن يترك مثل هذا الرجل فى وظيفته غير قابل للعزل ولذلك نرى أن يعين القضاة إلى خمسة أعوام لا يعزلون قبل نهاياتها، وفى تلك المدة يختبر القضاة، وفى المأمول أن يبدو فى خلال المدة المذكورة من القضاة الوطنيين المصريين ما يثبت أن عدم عزل القضاة فى مصر كما فى سائر البلاد المتمدنة لا ينشأ عنه ما يجعل القضاة يخلون بأقل شيئ فى واجبات وظائفهم، وكذلك فى خلال هذه المدة أيضا يكون قد نبغ فى الوطنيين غير القضاة المعينين فيبدل منهم بالقضاة الذين ليس فيهم الكفاءة فى المعارف القضائية، وحينئذ يمكن جعل وظيفة القاضى دائمة مادامت حياته.

المعارف العمومية

لما ذكرنا مصائب البلاد قلنا إن عدم كفاية المعارف العمومية من أسبابها الأولية ولا نروم الرجوع إلى بيان منافع نشر المعارف فهى بديهية لا تحتاج إلى دليل وكل من أطلق نظره فى أحوال ممالك العالم يرى أن تقدمها وحسن حالها كان تابعا لحركة تقدم المعارف فيها.

وقد ذكرنا فى ما تقدم أن الإنشاءات الإحكامية تقدم الرجال ونقول إن المعارف توجدهم وأن التعليم ومنافع التعليم هى التى تقوى بها الآداب العمومية وتتقدم المنافع المادية .

فإذا تقرر هذا فإنا نقتصر على أن نبين بالاختصار وسائل نشر المعارف وجعلها مفيدة للبلاد على قدر ما يصل إليه الإمكان. فنقول: إن المعارف تنقسم من ذاتها إلى ثلاث مراتب متوالية وهى الابتدائية والمتوسطة والعالية ولا نرى واحدة منها منتشرة فى الديار المصرية حق الانتشار بل كلها تحتاج إلى الزيادة والإتقان.

فما هى أقرب الوسائل الممكنة لإدراك هذه الغاية التى يعود نفعها على الحكومة كما يعود على الأفراد- الجواب- من المعلوم أنه فى بلاد كالقطر المصرى حيث الإرادة الذاتية لا وجود لها إلا نادرا، وحيث السكان تحت الطاعة المطلقة من أعصر متعددة، وحيث منافع المعارف تحسب إلى الآن من موارد الحكومة يحق بل ينبغى للحكومة أن تسعى فى تقديم المعارف بأن تعدها من أول الضروريات والاحتياجات العمومية إنما هذا الحق بل هذا الغرض الواقع بالضرورة على الحكومة يلاقى لسوء الحظ صعوبة شديدة فى أحوال المالية.

ولا نريد بذلك أنه يستحيل أن يزاد مقدار المعين للمعارف العمومية بل المأمول أن الحكومة تزيد ذلك على قدر الإمكان عندما تأخذ فى تنظيم ميزانية المصروفات ونرجو ذلك علما بما للجناب الخديوى من الميل إلى المعارف، وبما أنفق من ماله الخصوصى فى سبيل نشرها وبحسن مقاصد الذين سيكلفون بتقرير تلك الميزانية . ومع ذلك فإننا نعلم أنه لا يمكن فى الأوقات الحاضرة أن يعين لنظارة المعارف المقدار الكافى لتعميم التعليم الابتدائى وتنظيم التعليم الوسط والتعليم النهائى.

وبناء عليه فلابد أن نعتبر عدم الكفاية فى النقود التى ستعين لنظارة المعارف ثم نلتمس وسيلة جديدة للإصلاح فلا نرى إلى ذلك من سبيل إلا بأن يفرض على الأهالى أية على النواحى التى يرام نشر العلم بها جانب من نفقات المدارس الأولية . وهذا الرأى يوجب لاشك نفرة كثير من الأفكار بل يوجب نفور أفكارنا إذا تصورنا الزيادة فى الحمل الثقيل الملقى على عواتق ذوى الضرائب، فإنا لا نجهل أن الرسوم المضروبة على القسم الأكبر منهم هى فوق الطاقة والاحتمال ولكنا نرجو أن هذه الأثقال لا تبقى على حالتها بل يحصل التخفيف فى الرسوم وتطلب التضحية من أرباب الديون على اختلاف أنواعها بحيث يرتفع بعض الشدة عن الفلاح فيقوى على تأدية شىء يسير لنشر المعارف التى تعود عليه بالنفع الكثير. وبناء على هذا الأمل قد أبدينا رأى تقرير ضريبة للمعارف على ذوى الضرائب وأهل النواحى وفى اليقين أن هذه الضريبة لا تكون من أكبر الضرائب ولا من أصعبها تحصيلا.

هذا وأن اشتراك الأمة فى مصاريف التعليم الابتدائى يعود بالنفع من جهة أخرى إذ تحيا به الإدارة الذاتية وتحصل الهبات الخصوصية التى يمكن أن يجتمع منها أعظم خزينة للمعارف المصرية، وذلك لأن المصريين قد برهنوا فى كل عصر ومع كل حكومة عن حبهم للمعارف بما أنشأوا لها من المكاتب وما وقفوا عليها من الأماكن، وهذا أمر واجب الذكر بيانا للعواطف الإنسانية التى دعت إلى إنشاء تلك المدارس ووقف تلك الأماكن وتخليدا لذكر أصحابها.

ولنرجع إلى الكلام فى التعليم من حيث هو فنقول إنه لابد أن يكون حرا ونريد بالحرية أن يسمح لكائن ما كان أن ينشىء مدرسة وأن يعلم فيها مالا يخالف الآداب العمومية ونظن أن هذه الحرية موافقة لآراء حكومتنا التى لم تعارضها مطلقا كما إنا نهنئها بذلك،

ونرى أن هذه الحرية لا ينبغى أن يكون لها من حد إلا فيما يتعلق بالرتب العلمية التى يجب أن تكون من خصائص مدارس الحكومة العالية .

فإذا تقرر هذا الرأى وجب أن ينشر التعليم الابتدائى على قدر الإمكان وأن يكون شاملا للقراءة والكتابة العربية ولأربع قواعد الحساب، ولاجل هذا ينبغى إنشاء مكاتب أهلية فى جميع النواحى التى ليس فيها مكاتب سواء كانت بالوجه البحرى أو بالوجه القبلى ويجب أن يكون مع كل معلم أجازة من نظارة المعارف مؤذنة بأنه يجوز له التعليم.

أما أماكن المكاتب فهى متيسرة الوجود بما سبقت العادة به فى نواحى مديرياتنا إذ يمكن فى كل حال جعلها فى جامع أو فى مكان من الوقف أو أن يقدمها الشيخ أو العمدة وهكذا تنحصر مصاريف المكتب فى راتب قليل يعين لمعلم أو لبضعة معلمين، وفى ثمن يسير للكتب الابتدائية والورق أو الصفائح والأقلام والحبر فيمكن إجراء التعليم الابتدائى بنفقة قليلة .

وليس من رأينا أن يكون التلامذة درجتين متمايزتين منهم من يدفع أجرة ومنهم من لا يدفع، إذ لا شىء أصعب على النفس من وجود هذا الامتياز الذى يوجب الانقسام بين أولاد ناحية واحدة ويجعل عند بعضهم على الصغر عواطف رفعة وعند الآخرين إحساس انحطاط.

بل نرى أنه لا ينبغى أن يؤخذ من أية الأولاد أجرة بل يجب أن يكون التعليم والكتب وأدوات التعلم كل ذلك يعطى مجانا للتلامذة على اختلاف مراتبهم.

ومصاريف كل مدرسة ابتدائية تجمع من سكان الناحية على قدر حاله كل منهم مع قطع النظر عن مقدار الأولاد وعن كون الرجل ذى عائلة أو غير ذى عائلة بل يكون المفروض عليه من المصاريف أوغض النظر عنه منوطا بحالة ميسرته أو عدمها.

تنشأ المدارس الابتدائية فى قواعد المديريات إن كانت خالية منها ثم ينشأ فى القواعد الكبيرة مدارس متوسطة تضع نظارة المعارف لائحة نظامها وتقرر بيان علومها.

أما الانتقال من مدرسة أو درجة إلى مدرسة أو درجة أعلى منها فلابد أن يتقدمه الامتحان ليثبت به الاستحقاق.

ولا يقبل التلميذ فى مدرسة القوانين إلا إذا كان مع إحاطته بالمعارف الثانوية عارفا باللغة الفرنسوية التى هى منتشرة غاية الانتشار فى القطر المصرى والتى ينبغى تعلمها

لكونها لغة السياسة والتى يمكن لتلميذ أن يقف بها على ما لا يقف عليه بغيرها من الأحكام القضائية فى أوروبا.

وما خلا هذه المدارس نرى من اللزوم أن تنشأ مدرستان للزراعة إحداهما فى طنطا والأخرى فى أسيوط ولا تخفى على أحد أهمية هذه المدارس فى بلاد زراعية محضة ولذلك فالمأمول أن الحكومة لا تتأخر عن إجراء كل ما يتعلق بها من وسائل تتميم هذا العمل المهم.

وكذلك يوجد مشروع آخر لا تنقص فائدته عن مدرسة الزراعة وهو إنشاء مدرسة لتعليم القوانين فإن عدم وجود هذه المدرسة قد جعل الحكومة إلى الآن مضطرة لإرسال التلامذة إلى أوروبا ليدرسوا فيها علم القانون، وكان عدد أولئك المرسلين قليلا بحكم الضرورة لما يقتضيه تعلم الطالب فى فرنسا من النفقات الكثيرة بالنسبة إلى مقدرة البلاد ونتج من ذلك أنه مع التضحية المشكورة لم يكن عدد الذين تعلموا القانون من الطلبة المصريين كافيا لتشكيل نصف المحاكم المصرية .

فلو كان فى مصر مدرسة عالية للقانون لكان عندنا الآن بدلا من ثلاثين قانونيا مائة أو مائة وخمسون ولم يكن بعد على الحكومة أن تتكبد المصاريف للحصول على هذه النتيجة فإن ما تصرفه الحكومة على من ترسلهم من التلامذة إلى فرنسا يكفى للقيام بمصاريف مدرسة للقانون يديرها مدرسون من ذوى النباهة ينتخبون من فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرة. فإذا لم يكن المصروف كافيا فإنه يمكن تتميمه بما يؤخذ من الرسوم على الاكتتاب وعلى الإجازات أية الشهادات التى تعطى من المدرسة وفضلا عن كون وجود مدرسة للقانون فى القطر المصرى يكثر به عدد المتشرعين فإنه ذو فائدة وليس بأقل من تلك، وهو أن يتعلم المصريون ليس فقط المبادئ العمومية من القانون الرومانى والفرنسوى بل يتعلمون أيضا قانون الحكومة المصرية موفقا بينه وبين غيره من القوانين ونافذة أحكامه فى المحاكم المصرية ومن منافع هذا التعليم أنه يكون لا محالة من الشروط الأصلية فى نجاح الإصلاحات القضائية الوطنية .

وكذلك تحصل الفائدة الراهنة بواسطة مجامع المذاكرات فى المواضيع العلمية المختلفة التى نقدمها منها الموضوع الزراعى الذى يهم جميع سكان القطر المصرى ثم فى القانون والإدارة والمواد الصحية والمسائل الأدبية والعلمية . يتولى ذلك العلماء والقضاة والأطباء

والمدرسون فتكون هذه المجامع عضدا للمعارف العمومية .

وكذلك نرى من الضرورة أن ينشأ للمعارف مجلس عال ومجالس ثانوية فى المديريات فإن ذوى الأهلية والمعرفة الذين تتألف منهم هذه المجالس يستطيعون بذكائهم وعلومهم المتنوعة أن يوفروا أسباب التعليم والترتيب والتعميم والإصلاح للمعارف العمومية .

حرية المطابع والمجامع

إن الإصلاحات التى تقتضيها أحوال البلاد لا يمكن أن تكون راهنة إلا مع حرية المطابع.

فإن الحرية الذاتية من المبادئ الأساسية المقدسة فى القانون الأساسى ورجاؤنا أن حكامنا لا يمتنعون من الإقرار على المبدأ الذى كان إلى الآن منقوصا خلافا لطبيعة الإنسان المولود حرا.

ومعلوم أن حرية الإنسان لا تنحصر فى كونه يحرك جسمه بحرية فإن الإنسان لكونه مخلوقا عاقلا يفكر ويتصور ولكن لكونه غير كامل لا يكتفى بذاته بل هو محتاج لأن يقبل ويلقى الخواطر والإحساسات لأنه بدون هذه المبادلة يبقى فكره مستقرا إلا أن يكون من أفراد ذوى العقول وهذا نادر والنادر لا يقاس عليه. وهذه المبادلة لا يمكن حصولها على وجه التمام إلا مع حرية المطابع.

فينتج من ذلك أنه إذا كان لا يرام قتل الفكر فلابد من تقرير حرية المطابع والمجامع فإن جعل المطابع أو الجرائد مقيدة أو مرتبكة أو تحت الأحكام الاستبدادية يعود بالضرر حتى على الحكومة نفسها فإن ذلك يجعلها بإرادتها أو بغير إرادتها مسئولة عما ينشر فى الجرائد من الآراء العمومية ويحمل العامة على الظن وهما أو حقيقة بأنها مصدر تلك الآراء. وكذلك الأشخاص الذين تعرض الجرائد بالانتقاد عليهم يتهمون الحكومة بأنها هى التى أمرت الجريدة بذلك. فهذه الشبه والظنون سواء كانت صحيحة أو فاسدة لا تخلو من الإضرار بشأن الحكومة، وفضلا عن ذلك فإن أحسن الآراء والخواطر وأقربها إلى الصواب وأكثرها نفعا تفقد من قدرها ومن تأثيرها متى كان المظنون إنها صادرة من الحكومة لمجرد مصلحتها.

بخلاف ما لو كانت الجرائد حرة فإنها تفيد الحكومة بأن تزيد المحامين عنها نفوذا وقوة إذ يكونون أكثر يقينا وأقل غرضا وتعود عليها وعلى الأمة بالنفع العظيم إذ يتيسر لهم

البحث والمذاكرة فى الإصلاحات وبيان المغايرات وإيضاح أدوية الداء ونشر الخواطر وتعميم الآداب والعلوم وإظهار المعارف السياسية ودعوة جميع الناس إلى الاهتمام بالأمور العمومية .

أما ما يقع فى هذه الحرية من المجاوزات كالإهانة والأخبار الكاذبة والطعن فى الخصوصيات والقدح فى استقامة المأمورين زورا وغير ذلك فيكون موجبا للعقاب ويعاقب جهارا بعد المحاكمة توفيقا لأحكام تقرر فى القانون، وهذا القانون يكون صارما فيحترمه جميع الناس، وتكون المحاكم صارمة أيضا فى حكمها فلا يتولى الإنسان رد الطعن بمثله على شرط أن تكون تلك المجالس عادلة .

هكذا يكون قدر الحكومة محترما وحرية القانون والمطابع محفوظة .

وهذه هى الإصلاحات التى رأينا أن نستلفت إليها أنظار القابضين بأيديهم على زمام مستقبل مصر.

وقد ألجأتنا الحوادث الأخيرة إلى تعجيل هذه الرسالة فلم نتمكن فيما أشرنا إليه من الإصلاحات من تمام الاستيعاب واستيفاء الأبواب على أننا سنتدارك ذلك فيما يأتى أما الآن فنرجو من القارئ المعذرة، ولا ريب أن الإصلاحات على الصورة السابق عرضها تصادف الآن ما لا ننكر من الصعوبة، وتمامها يتوقف على الوقت والاختبار. ولكننا على يقين من أن المهم من هذه الإصلاحات مما تقتضيه أحوال القطر وطبيعته ومما يمكن إجراؤه على وجه السرعة وإنا وإن لم نكن من سريعى التسليم لا نيأس من انتعاش القطر المصرى، بل نبذل فى ذلك جميع قوانا ونتمنى بل نأمل أن الجناب الخديوى يصرف عنايته إلى هذا الإصلاح فيحصل له الحق الشرعى فى ممنونية أهل هذه البلاد فى الحال والاستقبال.

الهوامش

(١) حيث إنه لا نظام للتجنس فى مصر فمن اللازم أن يكون لذلك قانون خصوصى ليستطيع الأجانب أن يعدلوا عن جنسيتهم سواء كانت أصلية أو مكتسبة ويصيروا مصريين لتكون لهم الحقوق السياسية بمصر.

(٢) نرى من العدل أن يكون مقدار هذه المصاريف ١٠٠ جنيه.

٢
ليبرالية مجهضه دوماً

- إن تاريخ الإنسانية هو تاريخ الصراع الإنسانى
من أجل الحرية والمزيد من الحرية

جاك أتالى

- التناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضى صدق إحداهما كذب
الأخرى كقولنا زيد إنسان، زيد ليس إنساناً

الجرجانى

وكعادتنا سنبدأ بالبحث عن تعريف لكلمة ليبرالية وفى البدء كما هى العادة أيضا سنلجأ لرفاعة الطهطاوى الأب الروحى لليبرالية المصرية، فقد ترجمها مستندا إلى النص الفرنسى libre ومعناها حر وجمعها حريين كأن تقول مصر ومصريين.

وتكاد مختلف القواميس بمختلف توجهاتها الفكرية أن تلتزم بشكل أو بآخر بهذه الترجمة .

– قاموس أكسفورد: متفتح الذهن. غير متعصب، معاد للبربرية، منحاز للإصلاحات الديمقراطية .

– المعجم الفلسفى للدكتور مراد وهبة: هى نظرية سياسية ترتقى إلى مستوى الأيديولوجيا إذ تزعم أن الحرية أساس التقدم، فتعارض السلطة المطلقة سواء أكانت دنيوية أم دينية .

– المعجم الفلسفى المختصر (وهو معجم ماركسى) أصدرته دار التقدم بموسكو على زمن الاتحاد السوفيتى (١٩٨٦) «الليبرالية وأصلها اللاتينى Liberalis أية حر، وهى لون من الفلسفة السياسية ظهر فى ظل الرأسمالية. وتضرب جذورها الفكرية فى مذهب لوك وغيره من التنويريين الفرنسيين. وفى القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت تمثل

البرنامج الأيديولوجى للبرجوازية الفتية التى كانت تناضل ضد بقايا الإقطاع وتلعب دورا تقدميا نسبيا.

ولأن رفاعة هو الأب الروحى للتوجه الليبرالى. والذى بدأه عبر البحث عن ثقب إبرة فى جدار المفهوم الإسلامى العام والفقه المتوارث لينفذ منه مبررا دعوته للتقدم. ومن ثم لجأ إلى ذات ما كان يعارضه فى الجوهر وهو استخدام الدين كستار لدعم الدعوات المتخلفة ودعما للحكام الظلمة، لكنه فتش فى المنظومة الإسلامية عما يمكن أن يساند فكرته المتحررة . لعب بذات السيف الذى هزم به خصومه فوقف عند حدود ثقب الإبرة، ولكى لا نظلمه فربما- نقول ربما- كان هذا هو المتاح الوحيد فى زمانه. لكن الأسى يتقاطر عندما يبقى ذات المنهج حتى زماننا نحن.

فرفاعة أزهرى ليبرالى (بمعنى أنه يؤمن بالعقل والعلم الحديث) وبأثرهما فى تقدم الوطن.. وبعدم تناقضهما مع المسلمات الدينية، فإن تبدى ثمة تناقض وجب إيجاد مخرج له لصالح العقل والعلم دونما تناقض مع الدين.

وهو مصرى حتى النخاع لكنه يؤمن بتغريب المجتمع أية تحديثه وفق النمط الغربى، وهو مع اتجاهه التغريبى أو التحديثى يتمسك بالهوية المصرية «فالبركة فى هذه الدنيا قسمت إلى عشرة أقسام اختصت مصر بتسعة منها» [١] وتقليد الغرب شكليا غير مطلوب «فالتمدن ليس فى زينة الملابس بعرف مجهول متخيل استحسانه لاسيما إذا كان لا يمكن لمن تزين به إحسانه، فحاجة الوطن إلى المتعة الحقيقية أشد من حاجته إلى تقليد العرف الذى هو منفعة ظاهرية» وهو يؤكد فى بساطة متعقلة «ولو أننى اتبعت كل ما قاله الإفرنج، ووافقت آراءهم للحياء أو غيره. لكان ذلك محض موالسة»[٢]

وهو بالضرورة يقرن كل شىء بالبعد الدينى، فيؤكد «وإرادة التمدن للوطن لا تنشأ إلا عن حبه من أهل الفطن، كما رغب فيه الشارع.. ففى الحديث «حب الوطن من الإيمان» وقال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: عمر الله البلاد بحب الأوطان».

باختصار نحن إزاء أزهرى تنويرى. ومصرى تغريبى. يعتقد أن كل مفردة من هذه المفردات الأربع ضرورية ولازمة.. وحتمية.

فكيف أدى هذا الرجل رسالته فى إطار مصر ذلك الزمان؟

فالحاكم محمد على حاكم فرد. مستبد (غير عادل) لكنه مصلح فى مجال العمران. وهو

أيضا تركى، أية ليس مصريا ولا هو من تراب مصر. هو مجرد حاكم لها.

والجماهير تتميز بأن أكثر من تسعين بالمائة من مكونها العقلى ووعيها الاجتماعى والمجتمعى مكون دينى (والمكون الدينى ليس بالضرورة مستمداً من صحيح الدين، وإنما مما هو شائع أنه كذلك).

ورفاعة واحد من أبناء هذا المجتمع، ومهما تميز أو حاول أن يتمايز يبقى تواصله مع أرض بلاده كما هو. ومنذ بداية رحلته.. وحتى وهو على ظهر السفينة قرر رفاعة (ربما بناء على نصيحة أستاذه الشيخ حسن العطار) أن يدون خواطره التى أصبحت فيما بعد كتابة التنويرى الأول «تخليص الإبريز فى تلخيص باريز» وكان أول ما خطه فى هذه الخواطر عبارة تعبر عن حقيقة المكون العقلى لرفاعة «وقد حصل لى الغم الشديد بعدم تيسر زيارتى سيدى إبراهيم الدسوقى فى القرب من دسوق» لكنه وبعد المؤثر الغربى يشطب هذه العبارة من النص المطبوع»[٣]

حتى بعد أن اصطحب المناخ العقلى الباريسى لفترة طويلة كان يصف سكان أوروبا (المسيحيين) بأنهم «كفرة»

«إن بلاد أوروبا أغلبها نصارى أو «كفرة»، بل هو يقدم «الشرطة الفرنساوى» (الدستور) ممتدحا وقائلا: «لتعرف كيف حكمت عقول الكفرة بأن العدل والإنصاف من أسباب تعمير الممالك. وراحة العباد». وظل رفاعة يستخدم هذا الوصف عبر مسودات الكتاب حتى لفت نظره إلى خطئها وخطرها سلفستر دى ساسى. وبعد محاورة طويلة اقتنع رفاعة . وشطب كلمة «الكفرة» من مسودات الكتاب ووضع مكانها «الإفرنج» أو «الفرنساوية» أو «النصارى»[٤]

لكن مثل هذه القناعات الجديدة لم تكن شكلية .. بل شكلت جزءا أساسيا من المكون الفكرى المتجدد والمستنير لرفاعة .. بحيث يمكننا أن نلاحظه بسهولة وكثافة فى كتابة التالى «مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية».

فهو يتحدث عن «الوحدة الوطنية» بين المصريين من إبناء الديانات المختلفة بتسامح واستنارة . وكعادته دوماً فإنه يستند إلى المعطى الدينى ليعزز هذا الموقف الجديد على الوعى المصرى. فبعد أن يتحدث عن التواصل والتراحم بين المسلمين ينتقل فورا قائلا «فجميع ما يجب على المؤمن لأخيه المؤمن يجب على أعضاء الوطن فى حقوق بعضهم على

بعض لما بينهم من الأخوة الوطنية .. فيجب أدبا لمن يجمعهم وطن واحد التعاون على تحسين الوطن وتكميل نظامه»(٥)

ويبقى فوق ذلك بعد بالغ الأهمية فى مكونات الشخصية الطهطاوية وهو كونه «موظفا».

بدأت درجاته الصاعدة كالتالى:

ابن أسرة فقيرة . ثم أصبح مجاورا فى الأزهر ثم واعظا (موظفا حكوميا) مرتحلا إلى باريس ثم وبعد عودته موظفا أيضا فى سلم خالى الدرجات، مشتاق لمن يشغله . فصعد سريعا كغيره ليصبح موظفا كبيرا.. ونال كغيره «إنعامات» ولى النعم فأصبح مالكا كبيرا.

ولاشك أن «المثقف» الذى لا مفر أمامه إلا التوظف (المثل الشعبى المعبر عن مثقفى هذه المرحلة وما بعدها ولأمد طويل يقول: (إن فاتك الميرى تمرغ فى ترابه). والذى تمنحه جاها وصعودا وتخلصا من الفقر القديم، وتدفع به إلى مقدمة الصفوة الاجتماعية، وتمنحه فوق هذا كله «إنعامات» تجعل منه مالكا كبيرا.. هذا المثقف يسهل تطويعه بل يسهل انصياعه لمقتضى واجبات الوظيفة وأول واجباتها الخضوع الخاضع والممتن دومًا لولى النعم. أو على الأقل إظهار ذلك. أو بعض منه.

وبعد هذه المحاولة لالتقاط صورة فوتوغرافية (وإن كانت تحليلية) لرفاعة الطهطاوى يبقى أن نتأمل وبسرعة سريعة فى الممارسات الفعلية .

وفى مواجهة محاولات الانغلاق على الذات، والتردى الدائم نحو الخلف الذى قاده بعض علماء الأزهر فى ذلك الحين حيث أجبروه- وهو مجاور فى الأزهر- على أن يهتز مثل غيره مرددا:

وكل خير فى اتباع من سلف

وكل شر فى اتباع من خلف

خاض رفاعة معركة الاقتراب من العلم الحديث مؤكدا «أن المعارف الإسلامية سائرة بسيرة مستجدة فى نظريات العلوم والفنون الصناعية التى هى جديرة بأن تسمى بالحكمة العملية والطرق المعاشية .. مما يكسب الديار المصرية المنافع العمومية».

ولم يكتف رفاعة بالقول، بل باشر العمل فعلا.. فتحت إشرافه المبشر ترجم تلاميذه فى مدرسة الألسن ألفى كتاب فى مختلف المعارف والفنون. (كى نعرف قيمة هذا المشروع الطهطاوى يجب أن نتأمل المشروع المصرى الحديث المسمى «الألف كتاب» وما تطلبه من

جهد، وإنفاق وإعداد كبيرة من المترجمين). وتحت إشرافه أنجبت مدرسة الألسن عشرات من رجال العلم والثقافة فى مختلف فروع المعروفة»

والتعليم بمعناه الحديث كان معركة رفاعة الأولى فهو ليس ضد «الأزهر» الذى نبت فى أرضه. لكنه يعرف أن علوما مهمة جدا توجد خارج أبوابه «إن مدار سلوك جادة الرشاد والإصابة . منوط بأولى الأمر لهذه العصابة (يقصد شيوخ الأزهر) التى ينبغى أن تضيف إلى ما يجب عليها من نشر السنة الشريفة، ورفع أعلام الشريعة المنيفة معرفة سائر العلوم البشرية المدنية التى لها مدخل فى تقديم الوطنية لاسيما وأن هذه العلوم الحكمية العلمية التى يظهر إنها أجنبية هى علوم إسلامية نقلها الأجانب إلى لغاتهم من اللغة العربية» (٦)

وهو لا يحب هذا الخلط الناجم عن تسمية شيوخ الأزهر بالعلماء فيقول : لا تتوهم أن علماء الفرنسيس هم القسوس، لأن القسوس إنما هم علماء فى الدين فقط.. وأما من يطلق عليه اسم العالم فهو من له معرفة فى العلوم العقلية»(٧)

والتعليم الحديث عند رفاعة ضرورة .. ويجب أن تشمل مظلته الجميع: «التعليم يجب أن يكون عاما لجميع الناس يتمتع به الأغنياء والفقراء على السواء.. فهو ضرورى لسائر الناس، يحتاج إليه كل إنسان كاحتياجه إلى الخبز والماء» (لاحظ التعبير الذى نسيناه بينما تذكرنا تعبير طه حسين).

لكن التعليم العام يمتد ليشمل النساء (وهذه مواجهة صعبة مع رجال الأزهر المتشددين) بل هو يؤلف كتابا كاملا يسميه «المرشد الأمين للبنات والبنين» ويخوض رفاعة هذه المعركة بشجاعة أكبر، وتحد أكبر فلا نسمع منه تأويلات منسوبة إلى بعض المشايخ ولا استدعاء لبعض جوانب الوعى الدينى.. بل يقول وبشكل مباشر «إن القول بأنه لا ينبغى تعليم النساء الكتابة وأنها مكروهة فى حقهن. فينبغى ألا يكون ذلك على عمومه، ولا نظر إلى قول من علل ذلك» ثم «وقد اقتضت التجربة فى كثير من البلدان أن نفع تعليم البنات أكثر من ضرره. بل لا ضرر فيه أصلا» ثم يقول : «ودخول المدارس للبنات والغلمان واجب قانونا فى جرمانيا، بل فى أوروبا كلها تتعلم البنات والبنين على قدم المساواة .. وهذا هو السر فى أن بلادهم الآن هى أقوى البلدان»(٨)

بل إنه يخوض غمار الصعب، ويكاد يسير على الشوك وهو يناقش موضوع الحجاب مؤكدا «أن وقوع اللخبطة بالنسبة لعفة النساء لا يأتى من كشفهن أو سترهن، بل ينشأ

ذلك من التربية الجيدة أو الخسيسة، والتعود على محبة واحد دون غيره وعدم التشريك فى المحبة، والالتئام بين الزوجين»[٩]

بل هو يطالب للمرأة بحق العمل «فكل ما تطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن. وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة، فإن فراغ أيديهن من العلم يشغل ألسنتهن بالأباطيل. وقلوبهن بالأهواء وافتعال الأقاويل» ثم يؤكد «أن العمل يصون المرأة عما لا يليق بها ويقربها من الفضيلة»[١٠]

وهكذا حرص رفاعة على الاحتفاظ دومًا بمعبر دائم بين الدين والعلم.. فإن افتقده، افترضه. لكن الموقف الأكثر «ليبرالية» إزاء المرأة هو ما التزمه رفاعة بنفسه إزاء زوجته، ففى دار المحفوظات بالقلعة عثر على وثيقة كتبها رفاعة لزوجته تقول : «التزم كاتب هذه الأحرف رفاعة بدوى رافع لبنت خاله المصونة الحاجة كريمة بنت العلامة الشيخ محمد الفرغلى الأنصارى أنه يبقى معها وحدها على الزوجية دون غيرها من زوجة أخرى ولا جارية أيا كانت، وعلق عصمتها على أخذ غيرها من النساء.. وقد أوعدها وعدا صحيحا لاينتقض ولا يحل، إنها ما دامت معه على المحبة المعهودة، مقيمة على الأمانة والعهد لبيتها وأولادها.. ساكنة معه فى محل سكناه، لا يتزوج بغيرها أصلا، ولا يتمتع بجوار أصلا، ولا يخرجها من عصمته حتى يقضى الله لإحدهما بقضاه»[١١]

*** مصر والتغريب**

يمكن القول إن الجملة الأساسية فى كتابات رفاعة الطهطاوى هى الدعوة إلى التغريب بمعنى التحديث.

لكنه مصرى متمسك بمصريته. مخالفا بذلك حتى بعض شيوخ الأزهر. الذين رفضوا التغريب والتحديث والانتماء المصرى معا، معتبرين أن هذا المثلث مخالف للانتماء الإسلامى.

فالشيخ جلال الدين السيوطى يقول فى كتابة حسن المحاضرة «إن المصريين شعب كتب عليه الذلة والمسكنة والانقياد لغيره فى مختلف العصور» لكن رفاعة يتمرد على شيوخه مؤكدا «أن الأمة المصرية أصعب ما على نفوسها الانقياد للأغراب» (لاحظ التعبير المستحدث آنذاك «الأمة المصرية» ولاحظ – وهذا هو الأهم– التلميح ضد الأغراب أية ضد الوالى.. التركى الأصل).

وبينما كان شيوخ الأزهر يلقنون العامة كرها غير مبرر للفراعنة (استنادا إلى إدانة القرآن لفرعون موسى) ويسمون تماثيلهم «بالمساخيط» كان هو يؤكد أنه «لم يكن بين الأمم مثل قدماء مصر فى قوتهم، فقد كانت خيولهم تسابق سالفا خيول سائر الممالك فى الركض فى ميادين الفخار والعلم»[١٢] فمصر «أم الحضارات لم تسبقها أمة فى ميدان المدنية»[١٣]

وينسج رفاعة أشعارا فى حب الوطن ليشدو بها تلاميذه فى طوابيرهم:

يـــا صـــاح حب الـــوطـــن

حـلـيـــــــــة كل فـطـن

فـــحب الأوطـــــــــان

مـن شـــعـــــب الإيمـــان

(لاحظ مخاطبة الوعى الدينى)

وأيضا :

مـــال المـــصـــرى كـــذا دمه

مـــبـــذول فى شـــرف الـــوطن

تـفـديه الـعـين بـنـاظـرهـا

والـنـفس بـخـيـر ذخـائـــرهـا

وبرغم إعجابه الشديد بفرنسا وكل روافد التقدم الغربى التى شاهدها وتلقنها خلال إقامته الباريسية فإنه يرفض من حيث المبدأ القول «بأن مصلحة مصر تقع موضع التحقيق لو دامت هذه المملكة فى قبضة الفرنساوية» ويؤكد أن هذا الكلام: «مبنى على شبهة واهية وهى أن أرض مصر يسوغ أن تصلحها فرنسا أو أية دولة لها مضاهية، فاعتقاد ذلك من الإيغال المدهى، أو من التشبيهات الفاسدة، وإنما يقتل النفوس التشهى».

لكن رفاعة ينطق بما لا يتوقعه أحد، حتى بما لا يسمح به توازن القوى إذ يقول: «فلا شك أن الفرنساوى أقرب إلى العرب من الترك فهم يحرصون على الشرف والحرية.. ويوفون بالعهد».

(تأمل هذه العبارة ووقع رنينها على الأذن التركية الحاكمة لمصر، وعلى الأذن الأزهرية التى تتعلق أبصارها بالخلافة التركية كرمز للإسلام).

وما من حاجة إلى الدهشة إذ نقرأ لرفاعة

«.. ثم الدعاء ببلوغ أشرف الدرجات العلية للحضرة العزيزية الاسماعيلية أدام الله لتجديد هذا العصر علاها، وخالد على جيد مصر حلاها»، بهذا استهل رفاعة مقدمة كتابة «مناهج الألباب».

وفى متن الكتاب مديح كثير لمحمد على وورثته من بعده «كانت مصر محتاجة إلى نظمها فى وحدة حكومة مركزية فأدركت مرامها بنادرة العصور وهى الذات المحمدية العلية»[١٤] وأيضا «ليس من ملوك مصر من تفتخر به الأهالى مثل افتخارهم بالخديو الأكرم حيث إنه تأسس فى أيامه قواعد عدلية لا تحصى ومآثر منافعها جلية لا تستقصى»[١٥]

هذا هو الوجه الأول لعلاقة المثقف (الموظف الكبير والذى أصبح مالكا كبيرا) بالحاكم.

لكن لهذه العلاقة وجها آخر، يمرره بالضرورة عبر ذات مساحة الوجه الأول، أو يتخذ من الأول غطاء للثانى (فى بعض الأحيان على الأقل) فهو يطالب بالحرية للمصريين «فالحرية هى الوسيلة العظمى فى إسعاد أهالى الممالك، فإذا كانت مبنية على قوانين حسنة عدلية، كانت واسطة عظمى فى راحة الأهالى وكانت سببا فى حبهم لأوطانهم» والحرية تستهدف تشكيل «رأى عام» والرأى العام يستهدف الضغط على الحاكم.. ونقرأ «فإنه مما يحمل الملوك على العدل، ويحاسبهم محاسبة معنوية .. الرأى العمومى، أية رأى عموم أهل ممالكهم أو ممالك غيرهم ممن جاورهم من الممالك.. فإن الملوك يستحون من اللوم العمومى، فالرأى العمومى سلطان قاهر على قلوب الملوك والأكابر لا يتساهل فى حكمه ولا يهزل فى قضائه. فويل لمن نفرت منه القلوب. واشتهر بين العموم بما يفضحه من العيوب» [١٦] بل هو يلمح وبوضوح إلى خطر الحكم المطلق المفروض على مصر «الملك هناك (أى فرنسا) ليس كولى النعم فى مصر حاكما مطلق التصرف، كلمته قانون، لا راد لإرادته، وإنما هو حاكم بشرط أن يعمل بما هو مذكور فى القوانين التى يرضى بها أهل الديوان (البرلمان)».

بل هو يرجح الفكرة الجمهورية .. وإن بغير تصريح فيقول «والملكيون أكثرهم من القسوس وأتباعهم، وأكثر الحريين (أى دعاة الحرية) من الفلاسفة والعلماء والحكماء ومن أغلب الرعية، الفرقة الأولى تحاول إعانة الملك، والأخرى إضعافه وإعانة الرعية، ومن الفرقة

الثانية طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية,للرعية ولا حاجة لملك أصلا.. وهذا هو حكم الجمهورية»[١٧]

بل هو إذ يترجم المارسيليز (النشيد الوطنى الفرنسى) يتلاعب بالترجمة كى تأتى محرجة للحاكم الآتى من بلد غريب عن مصر، ولا يقيم العدل.

وكيف يسوغ أن نرضى رعاعا

من الأغراب يبغون ارتفاعا

إلهى كيف يحكمنا ملـــــوك

بسبل العدل ليس لهم سلوك

ودونما حاجة إلى تفاصيل كثيرة يمكننا وبوضوح ملاحظة السياسة ذات الوجهين. يغطى إحدهما الآخر فى أحيان، ويمرر الآخر فى أحيان أخرى. والدين فى جميع الأحوال هو الغطاء وهو الواقى من أية هجوم محتمل.

والفارق كبير جدا بين مصر عصر إسماعيل وعصر محمد على. تلاميذ رفاعة، والانفتاح على الغرب، وشخصية اسماعيل. لعبوا جميعا دورا مهما فى الاقتراب بها من محاولة أولية هى محاولة الاقتراب بها من عصر تنوير حقيقى.

فالتعليم العصرى ازدهر (فى عام ١٨٧٥ بلغ عدد المدارس ١٢٩ مدرسة وعدد التلاميذ ١٣٫٨٣٠» تلميذا بينما بلغ عدد طلاب الأزهر عام ١٨٧٦/ ١٠٫٧٨٠٠ طالبا.[١٨] (إنها المرة الأولى فى تاريخ مصر التى يتفوق فيها عدد التلاميذ العصريين على عدد طلاب الأزهر) وتطورت البرامج الدراسية تطورا ملحوظا «فقد تحتم على الطالب أن يدرس لغتين إلى جانب العربية، إحداهما التركية والأخرى الإنجليزية أو الفرنسية، ويتلقى الطالب بعض العلوم (التاريخ والجغرافيا) باللغة الأجنبية، ثم يدرس فوق ذلك الحساب والهندسة والجبر والمنحنيات وحساب المثلثات والطبيعة والقسموغرافيا والتاريخ الطبيعى والهندسة الوصفية والكيمياء»[١٩]

وأرسل إسماعيل إلى أوروبا ١٦٢ مبعوثا للدراسة منهم طالبة، أغلبهم درس فى فرنسا.

وازدهرت الصحف وتعددت : اليعسوب، وادى النيل، روضة المدارس، نزهة الأفكار. الوطن، التجارة، مصر، الأهرام، وتكاثرت الفرق المسرحية وبنيت دار الأوبرا، وتأسس

مجلس شورى النواب، وباختصار كانت مصر تقتحم أبواب عصر جديد.

ويكون طبيعيا أن تنهض المدينة، تتسع، تنشأ مدن جديدة (الاسماعيلية - بورسعيد - بورتوفيق) وتنمو مدن أخرى كانت هامشية، لتعطى موطنا أكثر اتساعا لحركة التنوير الدائبة [٢٠]

وفى هذا المناخ يتوافد على مصر عديد من المفكرين الشوام المعادين للخلافة العثمانية والذين أغراهم دفء احتضان الاحتلال البريطانى لهم فمنحهم حرية أن يقولوا أية شىء إلا الهجوم عليه، فأغواهم ذلك السلوك ما أضر بالنبت الليبرالى الوليد، وكنموذج نتحدث عن د. شبلى شميل (د. شبلى هو ابن لواحد من أعيان كفر شمعا بلبنان، درس الطب فى كلية البروتستانت فى سوريا، تخرج طبيبا عام ١٨٧١ توجه عام ١٨٧٥ إلى أوروبا ليقضى عاما كاملا فى دراسة علم التشريح والعلوم الطبيعية، ثم وفد إلى مصر ليعمل طبيبا، ويصدر مجلة اسمها الشفاء).

وميزة وربما مأساة شبلى شميل هى تعلقه بمقولة حاسمة «الحقيقة أن تقال لا أن تعلم»، وهكذا ما إن يتعرف على حقيقة ما.. حتى يطلقها دون تحرج حتى لو طالت المقدسات أو الموروث.

نحن إذن إزاء تنويرى مختلف . قابل للتصادم. بل وساع إليه سعيا فهو يتساءل دومًا «وهل تُداس رقاب تأبى أن تُداس؟».

وثمة أكثر من تفسير لهذا الموقف، البعض يفسره بأنه انعكاس لتعليم عصرى خالص، والبعض يقول إنه «تنوير» أصحاب المهن الحرة (ليسوا موظفين تربطهم قيود الوظيفة أو الإنعامات المرتقبة) والبعض كعباس العقاد يرجع الأمر كله إلى قهر دينى مزدوج : فالعثمانيون ورجال الكنيسة المارونية المتشددون جعلوا الناشىءة الشامية أقرب إلى التمرد على الدين»[٢١]

*** التحدى:**

نحن إزاء رجل لا يخاف «لست أخشى تخطئة الناس لى إذا كنت أعرفنى مصيبا، ولا يسرنى تصويبهم لى إذا كنت أعرفنى مخطئا». وبهذا المنطق خاض شميل معركته.

وعندما أحدث كتابة عن نظرية النشوء والارتقاء «ترجمة مقالات بخنر على شرح نظرية داروين» ضجيجًا عاليًا وإتهمه الكثيرون بالإلحاد، استقبل الهجوم بشجاعة، بل لا نبالغ إذا

قلنا استقبله بسعادة معلنا «فهذه الرجة التى حصلت اليوم هى المقصودة منى فى ذلك الحين لإيقاظ الأفكار من نومها العميق. والحركة مهما كانت خير من السكون» [٢٢] ثم يعود فيؤكد «ما كنت أطمع بأن أرد الناس إلىّ فى هذا الزمن القصير، بل إنى قصدت مباغتة الأفكار للفتها إلى غير مألوفها، وإن كنت لا أجهل أن إلقاء حجر فى المستنقعات الراكدة لا يقلق الضفادع المطمئنة، إلا أنى لا أجهل أيضا فعل الخبز المخمر فإن أقل ما يعلق بالعقول حينئذ من أثر الأفكار المخالفة ينمو فيها غالبا بسرعة الاختمار»[٢٣]

وهو يروج للفكر المادى المطلق، مؤكدا وحدة الطبيعة وشموليتها «أن الموحد فى الطبيعة لا يسلم بشىء غريب عنها، فاعل فيها أو مفعول عنها، وهذا المبدأ ينفى القول بالقوى المجردة والأرواح المستقلة التى نعمد فى جهلنا إليها لتفسير ما يبدو لنا غامضا»[٢٤]

لكنه يعود فيؤكد أنه لا يخوض معركة ضد الأديان «إن الدين نفسه ليس العقبة الحقيقية فى سبيل العمران بل رجال الدين» ويشن حملة هجوم على رجال الدين ربما لم يسبقه إليها أحد، كما لم يجرؤ عليها أحد من بعد «إن الأديان تتحول من النفع العام حتى تصير وسائل للكسب فى أيدى أولئك الذين اتخذوها تجارة لجذب الدنيا ولو بالقضاء على الإنسان، رؤساء الأديان من كل ملة ودين علموا الناس غير ما تأمرهم به الأديان، وكم قاموا يبيعون دينهم دانق، وكم خدموا به أغراض عتاة حكامهم ليقتسموا معهم، ولو داسوا الدين بالأقدام».

بل هو يقول «لو قامت الإنسانية فى كل الدنيا ونسرت لحم رؤساء الأديان- الذين هم وحدهم المسئولون عن كل الفظائع التى ارتكبت ولاتزال باسم الدين- نسرة نسرة، لما وفت حق الانتقام منهم لما جنوه على الإنسان»[٢٥]

وهو يتمسك بالعلم والعقل ويرفض ما سواهما. ومن ثم تترابط المواقف فى مختلف المجالات.

فهو إذ يؤمن بنظرية التوازن الطبيعى Theory of Equilibrum، فإنه يستخدمها لفهم المجتمع وتطوره. ويستند إلى نظرية سبنسر المسماة النظرية العضوية للمجتمع Organic Theory of Society.

ومن ثم فإن معركة الإنسان هى حل التناقض القائم بين العلوم الطبيعية، والعلوم الكلامية والنظرية، وحل التناقض بين القوانين السائدة فى المجتمع والقوانين التى تمليها

الطبيعية . وهو من ثم يؤكد «أن معرفة الناس بنواميس الاجتماع الطبيعى تجعلهم يحسنون تطبيق نظاماتهم عليه فيقضون فيها بناموس التكافل القاضى بتقاسم المنفعة على قدر العمل»[٢٦]

ثم هو يرفع صوته مهاجماً الحكام (دون أن يمس الاحتلال) «مهلا يا سادتى الجالسين على عرشكم العالى وبيدكم صولجان المجد والقوة فلا يغضبكم إنذارى، ولا تقنطوا من حكم الدهر وقد عدل.. ولا تطمعوا باسترداد ما فات»[٢٧]

«والثورة المنتظرة والتى لابد منها هى ثورة تنصر الشعوب فيها بعضها بعضا، والأمم بعضها بعضا، ينصرون بعضهم على حكوماتهم لقلبها، وإبدالها بما يكون أوفق لروح العصر، وأحفظ لمصلحة الجمهور»[٢٨]

ثم ينادى «بالجمهورية الديمقراطية التى تكون فيها الأمة هى الكل والحكومة لا شىء».

وهو ليبرالى إلى المدى الأقصى فهو ضد صياغة قوانين جامدة «فالقانون مجموع شبهات وظنون، وهو عقبة فى سبيل تقدم الإنسان.. فالشرائع لا تعاقب ذنوبا بل مذنبين، كما أن الطب لا يداوى أمراضا بل مرضى. والأحكام الاجتهادية أفضل جدا من لأحكام القانونية»[٢٩]

وهو حتى يرفض الدستور «أنا حر، ولكنى غير دستورى، فلا أقيد الحرية بالقانون لئلا أكون به حراً فى استبداد، أو مستبداً فى حرية»[٣٠]

ثم هو يدعو للاشتراكية، فالرأسماليون هم «لصوص المجتمع»، والثورة القادمة «هى ثورة العمل ضد أصحاب المال». والاشتراكية «نتيجة لازمة لمقدمات ثابتة، لابد من الوصول إليها ولو بعد تذبذب طويل» بل «هى كالاجتماع نفسه ذات نواميس طبيعية تدعو إليها»[٣١]

الحرية .. قبل الوطن:

وشميل الذى وقع وهو شاب بين فكى كسارة البندق (استبداد العثمانيين واستبداد الكنيسة) يعتبر أن الحرية هى معيار إنسانية الإنسان.

وبهذا يقع فى مصيدة كرومر الحاكم الإنجليزى الماكر الذى أتاح قدرا من حرية التعبير لم يعتد عليه العرب من قبل (قل ما شىءت ولكن لا تطعن الاحتلال)، ولعل المصريين إذ نظروا إلى مقولات شميل ضد استخدام البعض للفهم الخاطئ للدين فى مواجهة الفكر الليبرالى شعروا بقدر من الاغتراب والتباعد، أما أن يقف الرجل مع الاحتلال فى أخطر

القضايا، وهى قضية مد امتياز قناة السويس بحجة من حجج قانونه الطبيعى وهى أن قناة السويس ملك العالم، وأن «حقوق الأمم هى فوق حقوق كل فرد مهما تعاظم، وحقوق العالم أجمع فوق حقوق كل مملكة»[٣٢]

هنا لا يطيق المصريون صبرا، وهنا لا يغفرون له ليبراليته وعلمه، بل يتذكرون أنه مجرد «غير مصرى»، ويورد شميل فى إحدى مقالاته بأسى شديد رسالة من قارئ تعقيبا على موقفه من مد امتياز قناة السويس «اليوم الوحيد الذى فازت فيه الأمة على الحكومة قمت يا حضرة العالم والفيلسوف تنتقد عملنا، فدعنا فى جهلنا، ودع علمك لبلادك»[٣٣]

ويتملك الحزن بالرجل ويكاد أن يبكى شعرا:

فيا وطنى ما خاننى فيك خائن

من الحب أو أنى رضيت به ندا

أريدك فى عز ولكننى أرى

على غير ما أرضى أرى العز قد ندا

فإن جرت فى حكمى فما أنا جائر

وما أنا إلا باحث لم يجد بدا

ولست بحاجة إلى جمل كثيرة لأقرر أن حملة شميل التنويرية قد أوصدت الأبواب أمام نفسها مرتين مرة بهجومها على رجال الدين، ومرة ثانية بامتداحها الاحتلال. وما كان المصريون بحاجة إلى تنوير كهذا، رغم أنه كان تنويرا حقا. ويكون كل ما قدمه شميل أنه عزز الأسلوب الطهطاوى وكرسه بدلا من أن ينقده، ونكتفى بهذا النموذج فقد تكرر أيضا مع ولى الدين يكن، وبشكل أقل مع نقولا حداد.

ولكن ماذا عن الليبرالية الأخرى، تلك التى تولدت فى كتابات ومواقف أبناء هذه الطبقة المصرية الهجين؟

ونكتشف أن مثقفى هذه الطبقة قد عانوا هم أيضا من ذات عوامل ازدواجيتها.

ونتوقف أمام تحليل دقيق لحال هذه الطبقة وبواعث وأساليب تفكيرها ورد فى دراسة أكاديمية عميقة نقرأ فيها «كان المجتمع المصرى بمثابة حلقة مكتملة ومغلقة، لكنها حلقة مفرغة تدور حول نفسها، فما دامت البلاد يحتلها الأجنبى فلا يمكن أن تصبح مستقلة الإرادة، ولا يمكن قيام حكومة دستورية . وبدون تحقيق الاستقلال فلا أمل فى أية تطور أو

أية إصلاح. وبدون التصنيع، وقيام طبقة برجوازية وطبقة عاملة يتمكنان من تحقيق توازن مع طبقة كبار ملاك الأراضى لا يمكن خلق ديمقراطية حقيقية . إن الإصلاحات عادة ما تأتى جزئية، ولذلك فقد ركز الوطنيون جهودهم على الوضع السياسى وأجلوا بقية مشاكل مصر لوقت لاحق. وذلك بأمل تحقيق نجاح جزئى، لكن هذا النجاح ظل جزئيا، ومن خلاله تكون إطار المجتمع المصرى الحديث»[٣٤]

بمعنى أن الفارق الجوهرى بين الليبرالية الغربية والليبرالية المصرية هو أن الأولى قامت على أكتاف مجتمع أكمل تشكيلته الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية، عبر بزوغ طبقتين اجتماعيتين جديدتين (البرجوازية والعمال) واندحار نفوذ أو أغلب نفوذ كبار الملاك العقاريين، وطبعا كانت بلدان الغرب دولا مستقلة لا تعانى من ضغوط المحتل الذى يعرقل تطورها السياسى والاجتماعى.

ونعود مرة أخرى لنستكمل الفكرة السابقة «أما أسباب فشل التجربة الليبرالية فهى أسباب سياسية واجتماعية، فالنمو الليبرالى أشبه بنبات رقيق فى حاجة إلى جو سياسى ليترعرع فى إطاره، لكن هذا النبات اختنق قبل أن ينمو، ولعل الأقرب إلى الصدق هو القول بأن الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٣٦ شهدت عملية حادة لإجهاض مولد مؤسسات ليبرالية . فما دامت الحكومة المصرية كانت مضطرة لأن تذعن لإرادة الملك، والملك يذعن لإرادة الاحتلال، لم يكن من الممكن تحقيق استقرار حكومى، وبالإضافة إلى العنصر السياسى، كانت هناك العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى كانت هى أيضا عوائق إضافية تعرقل تطوير الحكم الدستورى»[٣٥] وثمة حكمة أساسية تقول «إن النظم الدستورية تظل عاجزة دومًا عن الرسوخ فى أرض معادية للنظم الدستورية»[٣٦]

ولقد أراد اللورد كرومر أن يبرئ ساحة الاحتلال وحليفه (القصر الملكى) من مسئولية تقزيم النمو الليبرالى المصرى، فحاول إلقاء اللوم على الإسلام تارة، وعلى مجمل النشأة المصرية ومكوناتها الحضارية والتقاليد والأفكار المتوارثة تارة أخرى فقال «إن المصرى إذا تفرنج (أى حاول تقليد الأساليب الغربية فى التفكير أو التصرفات والممارسات) «كان لزاما عليه أن يتخلى عن أصوله أو أن ينبذها، لأنه سيصبح وقد طغت عليه عظمة الحضارة الغربية، وتملكه الخجل من أصوله وتقاليده وممارساته القديمة»[٣٧]

لكن التجربة العملية أثبتت خطأ هذه الفكرة على أكثر من وجه. فالعديد من المصريين

«تفرنجوا» وفق تعبير كرومر أية اتخذوا منحى أوروبيا فى أسلوب التفكير أو الموقف من العقل والعلم ومن قضايا الحرية والمساواة أية أصبحوا ليبراليين دون أن يعرقل إسلامهم أو مسيحيتهم ذلك، بل لعلهم قدموا فهمًا ليبراليًا يستند فى أحيان كثيرة إلى الدين. ودون أن يعرقل ذلك تمسكهم إلى حد كبير بأصولهم الريفية أو ارتباطهم بالتقاليد والعادات.

ولكن لابد لنا أن نعترف أن تكوينا فكريا ما، وارتباطا وثيقا بأساليب ومعطيات الحياة التقليدية لابد له من أن يؤثر - ولو إلى حد ما- على مدى ليبرالية هذا الفرد أو ذاك. فالتأثير نسبى، ويختلف من فرد لآخر.

وهذا ما يتضح من الحقيقة التالية «معظم شخصيات مصر السياسية والفكرية فى القرن العشرين كانوا من أصل فلاحى. أمثال سعد زغلول وأحمد لطفى السيد وعبدالعزيز فهمى وطه حسين ومصطفى النحاس ومكرم عبيد فجميعهم نشأوا فى بيئة ريفية أو فى مدينة صغيرة ريفية الطابع، وظلت تلاحقهم خصال فلاحية عدة، ربما تغيرت بدرجة أو بأخرى وفقا لمدى اندماجهم فى حياة المدينة، وتأثرهم بتعليمهم الغربى، إلا أنه لا يمكن نسيان أنهم تأثروا خلال سنوات حياتهم الأولى تأثرا شديدا بالمجتمع الريفى. أما فى مراحل حياتهم الأخيرة فإن بعضهم ظل متمسكا بالقيم الريفية إما كليا وإما جزئيا، بينما تخلى عنها البعض الآخر بشكل كامل.

وعلى سبيل المثال فقد استمر سعد زغلول يفكر كما يفكر الفلاح، أو إن شئنا الدقة قلنا إنه كان يتعمد صياغة أفكاره وأقواله صياغة قريبة من عقلية الفلاح ومن منطقه، أما أحمد لطفى السيد فقد أبقى على بعض روابط التعاطف والمشاركة الوجدانية مع الريف، إلا أنه تخلى عنه فكريا. ومن هنا كانت محبة الفلاح لسعد زغلول، بينما كان من النادر أن يتجاوب الفلاحون مع ما قاله أو كتبه أحمد لطفى السيد وذلك لأن أية شىء قاله أو كتبه قد أفرغ فى صياغات أو عبارات لا يفهمها إلا أهل المدينة، كما أن المنطق الذى تمسك به لم يكن يمكن التعامل به إلا مع أهل المدينة . وفى الحقيقة كانت هناك هوة واسعة بل وهائلة بين الإطار الفكرى لأحمد لطفى السيد والإطار الفكرى للفلاح المصرى عامة»[٣٨]

ويعترف أحمد لطفى السيد فى مرارة أنه إذ رشح نفسه فى انتخابات الجمعية التشريعية(١٩١٣) معلنا أنه يرشح نفسه عن المبادئ الديمقراطية ما لبث خصمه أن قال للفلاحين إن الديمقراطية تعنى الإلحاد، فسقط لطفى السيد سقوطا شنيعا»[٣٩]

ويفرز ذلك كله تركيبة سياسية متناقضة، فالذى تبنى الليبرالية فى عشرينيات القرن الماضى هو حزب الأحرار الدستوريين الذى تكونت قيادته بالأساس من أبناء كبار ومتوسطى الملاك الزراعيين والذى ظل دومًا حزبا للنخبة المثقفة، أما حزب الوفد وخاصة تحت زعامة سعد زغلول فقد اتخذ منحى معاديا لدعاة الليبرالية. ففى قضية الشيخ على عبد الرازق التى انتهت بفصله من هيئة كبار العلماء وطرده كليا من الأزهر بسبب كتابة «الإسلام وأصول الحكم» وقف سعد زغلول فى صف القوى الرجعية، متهما الشيخ عبد الرازق بأنه «قد طعن فى الإسلام وأنه جاهل بقواعد دينه» ثم أيد قرار هيئة كبار العلماء «فالقرار صحيح بمقتضى القانون والعقل والمنطق فقد أخرجوا من خرج عن أنظمتهم، وهذا أمر لا علاقة له بحرية الرأى»[٤٠]، وذلك فى الوقت الذى وقف فيه الأحرار الدستوريون مساندين للشيخ ولكتابة، وعندما أرسل شيخ الأزهر قرار هيئة كبار العلماء بتجريد على عبد الرازق من درجته العلمية وشهاداته إلى وزير العدل لتوقيعه والتصديق عليه، رفض الوزير وهو عبد العزيز فهمى باشا قطب الأحرار الدستوريين وبرر ذلك قائلا فى مذكراته «استحضرت هذا الكتاب وقرأته مرة وأخرى فلم أجد فيه أدنى فكرة يمكن أن يؤاخذ عليها مؤلفه.. وثقل على ذمتى أن أنفذ هذا الحكم الذى هو بذاته باطل لصدوره من هيئة غير مختصة بالقضاء. وفى جريمة الخطأ فى الرأى من عالم مسلم يشيد بالإسلام»[٤١]

مثل هذا التناقض فى المواقف وضع الليبرالية فى مأزق لا مخرج منه فسعد زغلول استخدام زعامته الكاسحة ضدها. والذين وقفوا معها هم حزب كبار الملاك الخاضعين للقصر الملكى وللاحتلال والمرفوضين من مجمل الجماهير.

ويلخص أحد الكتاب الأمر كله بعبارة موجزة «لايزال العالم العربى والإسلامى يعانى من السلفيين والمتأسلمين الذين يرون أن الإنسان خلق من أجل الدين، لا أن الدين جعل من أجل الإنسان»[٤٢]

وإذ نحاول أن نتعرف على طبيعة وعقلية وأسلوب حياة هذه الطبقة نلتقط واحدا من قادتها هو محمد محمود باشا. فهو ابن محمود باشا سليمان الذى كان من أهم مؤسسى حزب الأمة وقد عقد الاجتماع التأسيسى لجريدة «الجريدة» (لسان حال حزب الأمة) فى منزله [٤٣] ولقد كان أمر «الجريدة» واضحا من البداية إلى درجة دفعت جريدة احتلالية هى

المقطم إلى القول صراحة « تنبأ البعض بأن الجريدة ستكون بمنزلة الخطام من البعير يقودها به الاحتلال إلى ما يريده لما بين الزعيمين زعيم الاحتلال كرومر وزعيم «الجريدة» محمود سليمان من المودة والموالاة»[٤٤]

ومحمود سليمان هو ابن سليمان عبد العال عمدة ساحل سليم، وقد ورث هذا المنصب كعادة هذا الزمان عن أبيه وكان يمتلك أربعة آلاف فدان، وقد فاز باكتساح فى انتخابات مجلس النواب ١٨٨١ «وهو الذى ألقى خطاب العرش أمام الخديو توفيق»[٤٥] وقد نال رتبة البكوية وكان أحد أول أربعة نالوها من المصريين»[٤٦]، وقد أتقن محمود سليمان فن المناورة بين القوى الوطنية والخديو والاحتلال وفى انتخابات الجمعية التشريعية (١٩١٤) رشح محمود سليمان ولديه محمد وعبدالرحمن لعضوية الجمعية وفاز الاثنان [٤٧] وهكذا يمكننا القول «إن محمود سليمان وأسرته وأولاده قد تولوا مواقع مهمة فى الإدارة والحكومة والهيئات النيابية فى زمن لم يكن يصل فيه إلى هذه المناصب الرئيسية إلا النزر القليل من المصريين [٤٨] وقد تولى محمود باشا سليمان رئاسة لجنة الوفد المركزية بعد سفر الوفد إلى أوروبا. وفى ٢٦ مارس ١٩١٩ التقى بهذه الصفة باللورد اللنبى وبعد اللقاء أصدر بيانا باسم الوفد دعا فيه الثائرين إلى التزام الهدوء ووقف أعمال العنف[٤٩]

هذا عن الأب. فماذا عن الابن؟

ولد محمد محمود فى ساحل سليم، سافر إلى إنجلترا بعد حصوله على الشهادة الثانوية وتخرج فى جامعة أكسفورد. وهو أول مصرى يتخرج فى هذه الجامعة [٥٠] وبعد عودته ترقى سريعا، بل وسريعا جدا فى سلك وظائف عديدة حتى أصبح مديرا للفيوم[٥١]

وهكذا وقف الاحتلال خلف ابن حليفهم وسانده. وفى تقرير للمعتمد البريطانى جورست قال «محمد محمود جنتلمان، تجب مساعدته وإن كان صغير السن وعندما عين مديرا للفيوم وصفه المدير السابق وكان إنجليزيا بأنه «يتكلم الإنجليزية كأبنائها ويسلك سلوك الرجل الإنجليزى ويملك علاقات واسعة مع الإنجليز، ويمتلك نوايا حسنة تجاههم»[٥٢]

فماذا عن حياته اليومية.. «كان بيت محمد محمود بشارع الفلكى وقد أقيم على مساحة ١٩٦٤ مترا. وكان منتدى مفتوحا لرواد لا ينقطعون. وتعقد فيه ندوات يومية، ويأتى فى بيته سمّاره وحواريوه وهو بينهم أشبه بصاحب الأمر، وقلما رد سائلا أو كشر فى وجه محتاج، فقد سلك فى القاهرة سلوك أهل الصعيد وأبناء البيوتات الكبيرة، حيث مزج السياسة بالبيوتات

ونظر إليها على إنها وجاهة قبل أن تكون لباقة، وفروسية قبل أن تكون مداورة ومداهنة»[٥٣] و«كان يتشبه بالخلفاء فى أزهى عصور الخلافة، له شعراؤه وأدباؤه ومدّاحوه، وله بطانة تجرى بذكره فى المجالس هنا وهناك»[٥٤].

هذا هو القائد الأبرز لحزب الأحرار الدستوريين الذى قال عنه أصحابه إنه حزب ليبرالى والذى اتخذ بالفعل مواقف ليبرالية ملفتة للنظر (فى قضيتى طه حسين وعلى عبد الرازق). وهو الحزب الذى يفترض أنه أحد مواليد هذا الهجين الاجتماعى المسمى بالطبقة البرجوازية الوليدة. إنه فى حياته وطريقة تفكيره أشبه بإقطاعيى الصعيد تارة وبارونات أوروبا تارة أخرى. ألم نقل إنها طبقة هجين؟

ويتولد من هذا الهجين مواقف شديدة الميوعة إزاء الاحتلال وكان ذلك سر تصادمه مع سعد زغلول، وهو لم يكن يخفى اعتداله فهو يقول لمحمد كامل سليم «ألا ترى أن مبدأ الكل أو لا شىء مبدأ خطير؟ لقد تحدثت مع سعد فى هذا الأمر لكنه لم يوافق على وجهة نظرى بل رفضها بإصرار» ويقول «إن سعدا يريد الاستقلال الكامل وهذا محال، أليس من الأفضل الحصول على شئ نتقوى به ثم نطالب بغيره»[٥٥]

وهكذا فإن المترفع على الجميع يتضاءل أمام الاحتلال. وكان محمد محمود لا يترفع على الأمة وعموم الناس فقط وإنما يترفع حتى على من كانوا فى مثل موقعه الاجتماعى، كان يترفع على سعد زغلول رغم مهابته الشعبية . وعندما كان فى وفد التفاوض مع ملنر رفض أن يساكن بعض أعضاء الوفد لأنهم ليسوا من طبقته [٥٦] ويصفه أحمد شفيق باشا قائلا «كانت الجفوة وصلابة الرأى خلقين فى محمد محمود، يضعهما فى موضع وغير موضع، وكأنه يحسبهما من مظاهر العز والجاه»[٥٧]

وتكتمل الصورة الهجين عندما يقف هذا الرئيس للحزب الليبرالى ضد حقوق المرأة وحريتها فهو يرفض فى حوار لجريدة أجنبية شعار تحرير المرأة «وكان ينتقد على شعراوى باشا لأنه «سمح» لزوجته بأن تشتغل بالقضية المصرية»[٥٨]

* * *

مثل هذا النوع من الرجال هو ثمرة التركيب الطبقى الهجين. عقلية كبار ملاك زراعيين مركبة على أشخاص درسوا فى أوروبا وقرأوا روسو وديكارت وأحيانا كارل ماركس، ورطنوا بكلمات تقترب من كلماتهم ثم ما إن وجهت إليهم لطمات وهجمات القوى السلفية

والرجعية وفوجىءوا باتهامات بالكفر والإلحاد، فإنهم تراجعوا ناسين كبرياءهم والشجاعة التى ادعوها، وانهمكوا فى تطريز ليبراليتهم بمختلف أشكال الارتداد السلفى، وباختصار فعلوا ما اعتاد عليه الليبراليون القدامى باتخاذ الدين ستارا أو مبررا لما يقولون. وعلى الجانب الآخر اتخذ القصر الملكى ورجاله وأذنابه من الأزهريين ذات السلاح، وتنازع الطرفان الدين كل يحاول أن يستخدمه لصالحه.

وهكذا، وفى مواجهة هذه الاتهامات المتشددة بالكفر والإلحاد والمروق، ثم فى مواجهة ضغوط القصر الملكى سواء فى موضوع الخلافة أو فى تحالفه مع المؤسسة الدينية، بدأ العديد من الليبراليين فى التراجع، إما بسبب نزعتهم الأرستقراطية وتطلعهم إلى لعب دور سياسى فاعل فى مواجهة حزب الوفد مثل «أحمد لطفى السيد- د. محمد حسين هيكل- على ومصطفى عبد الرازق واسماعيل مظهر..إلخ» وإما لأنهم ارتقوا فى السلم الاجتماعى عبر المعطى الثقافى والصحفى والسياسى ولم يكن طموحهم نحو المزيد ليسمح لهم بتحدى هذه الموجة . ولعلها أيضا عقلية المثقف القليل القدرة على المقاومة. والذى سرعان ما يتراجع إن أحس بخطر المقاومة .

وهكذا نشأت فكرة التوصل إلى حل وسط مع السلفيين وعدم تحديهم بشكل سافر، وربما لهذا الهدف أصدر محمد حسن الزيات مجلة «الرسالة» لتكون - كما وصفها هو- «جامعة بين روح الشرق، وحضارة الغرب» وفى العدد الأول كتب أحمد أمين معبرا عن الحاجة إلى نموذج جديد من المثقفين أو لنقل نموذج جديد من الليبرالية أو بالدقة شبه الليبرالية، ويقول : «فى مصر حلقة مفقودة لا نكاد نشعر بوجودها فى البيئات العلمية، مع إنها ركن من أقوى الأركان التى ينبغى أن نبنى عليه نهضتنا، تلك الحلقة هى طائفة من العلماء جمعوا بين الثقافة الدينية الإسلامية العميقة، وبين الثقافة الأوروبية العلمية، هؤلاء يعوزنا الكثير منهم ولا يتسنى لنا أن ننهض إلا بهم، إن أكثر ما عندنا قوم تثقفوا ثقافة عربية إسلامية بحتة، وهم جاهلون كل الجهل بما يجرى فى العصر الحديث من آراء ونظريات فى العلم والأدب والفلسفة، وطائفة أخرى تثقفت ثقافة أجنبية بحتة، يعرفون آخر ما وصلت إليه نظريات العلم فى الطبيعة والكيمياء والرياضيات لكنهم يجهلون الثقافة العربية كل الجهل، الفئة الأولى يمثلها خريجو الأزهر ودار العلوم ومدارس القضاء الشرعى، ويمثل الطائفة الثانية نوابغ المدارس العصرية والثقافات الأوروبية»[٥٩] ولعل هذه

الصيحة كانت أساسا لتوجه العديد من المفكرين الليبراليين نحو التعمق فى الدراسات الإسلامية بما سمح لعباس العقاد أن يقدم لنا عبقرياته والدكتور هيكل أن يقدم «حياة محمد» ..إلخ.

ويصدر د. هيكل منذ عام ١٩٣٢ ما أسماه «ملحق السياسى» مكتسيا بطابع إسلامى مطالبا «بحضارة يمتزج فيها العلم والإيمان فيرتوى منها العقل والنفس جميعا، وتجد فيها الروح الإنسانية غذاء يجمع لها بين الرخاء والسعادة وبين النعمة والطمأنينة».

ويوضح د. هيكل موقفه أو بالدقة يبرره قائلا فى كتابة «منزل الوحى» «لقد خيل إلى زمنا، كما لايزال يخيل إلى أصحابى أن ننقل من حياة الغرب العقلية كل ما نستطيع نقله، لكننى أصبحت أخالفهم الرأى فى أمر الحياة الروحية وأرى أن ما فى الغرب منها غير صالح لأن ننقله» فتاريخنا الروحى غير تاريخ الغرب، وثقافتنا الروحية غير ثقافته، لا مفر إذن من أن نلتمس فى تاريخنا وفى ثقافتنا وفى أعماق قلوبنا وفى أطوار ماضينا هذه الحياة الروحية، ولقد حاولت أن أنقل لأبناء لغتى ثقافة الغرب المعنوية وحياته لروحية، لكننى أدركت فيما بعد أننى أضع البذر فى غير منبته، فإذا الأرض تهضمه ثم لا تتمخض عنه ولا تبعث الحياة فيه، ثم رأيت تاريخنا الإسلامى هو وحده البذر الذى ينبت ويثمر»[٦٠] ويعلق د. جابر الأنصارى على هذا الموقف قائلا: «إن هيكل بهذه التوفيقية الفكرية يعبر عن تيار محمد عبده. محاولا أن يبعثه بعد أن تصدع بسبب الصراع بين التيار النصوصى المحافظ للشيخ رشيد رضا، وبين التيار العقلانى المجرد لطه حسين وعلى عبدالرازق قبل أن يتغيرا»[٦١] ويورد الأنصارى نصا لبرنارد لويس يقول : «انقلبت الصورة تماما فإذا الإسلام باعتباره قوة عقيدية اجتماعية سياسية جامعة يقوم، وإذا الليبرالية العلمانية تنحسر. وحتى الليبرالية المخففة المطعمة بعناصر تراثية أخذت تزيد من تقبلها للأفكار الإسلامية، وقد أصبح واضحا أن رغبة العرب فى دفع السيطرة الأوروبية عليهم تفوق بكثير رغبتهم فى استيعاب الحضارة الأوروبية».

ويفسر بادو Badeau ذلك الوضع قائلا: «فى معظم أقطار الشرق الأوسط كان الاتجاه نحو العلمانية والإصلاح الاجتماعى سائدا. وكان التوجه الدينى كثيراً ما يقرن بالمحافظين والمتحجرين الذين يرفضون التقدم والسير مع الركب. واليوم وبعد الحرب بقليل نجد أن الدين قد أخذ فى الانبعاث وتبوأ مركزا فعالا فى الحياة . إن الدين لسبب من

الأسباب قد عاد إلى مسرح الأحداث فى الشرق الأوسط منذ عام ١٩٣٩. بينما خفت صوت التوجه العلمانى، لكن نمو الظاهرة الدينية ليس إحياء عقيديا فكريا وإنما هو إحياء سياسى اجتماعى، فليس فيها اجتهاد دينى وفكرى جديد، وإنما هى ظاهرة اجتماعية تستخدم الدين لأهداف سياسية، فالإحياء هنا وعلى وجه التحديد إحياء للدين كعامل اجتماعى وكحزب سياسى [٦٢] لكن عباس العقاد يعارض هذا الرأى قائلا: «إن هناك إنجازا فكريا خصبا، فقد صدر عن الإسلام أكثر من عشرين كتابا فى عام واحد، عدا العديد من المجلات الإسلامية . والملاحظ أن معظم الكتابات الإسلامية قد جاءت لغير المتفرغين للمسائل الدينية مما يعبر عن اهتمام متزايد بالأمر، وسبب ذلك فشل الفلسفة المادية فى العالم فى إقناع العقول وإرضاء النفوس بعد أن اجتاحت العالم حوالى قرن من الزمان» ثم هو يعللها أيضا «باليقظة العربية واللياذ بالعقيدة التى تعيد ذكرى القديم وتحمى أصحابها من غارات أعدائها فى العصر الحديث. وكذلك بحركة المبشرين وأيضا بالفزع من الشيوعية [٦٣]

وعلى أية حال فإن أسبابا كثيرة يمكن أن تقال تبريرا لتراجع الليبراليين ودعاة التقدم أمام الهجمة السلفية ولعل أكثرها تأثيرا كانت الاتهامات الشرسة بالكفر والإلحاد. وزيادة اعتماد القصر الملكى على القوى السلفية . إذ فعلها الملك عندما أيد فؤاد جماعة الإخوان وفعلها فاروق عندما أسلم قياد القصر إلى الثلاثى على ماهر- كامل البندارى، والشيخ المراغى الذى أعاد تجنيد المؤسسة الدينية لخدمة القصر، كما سعى هذا الثلاثى لدعم الإخوان ومصر الفتاة . وإلى إعطاء الملك الشاب سمات دينية. وهكذا يمكن القول إن الليبرالية المصرية إذ أضاعت مساحات عديدة فى العالم العربى عادت بتراجعها لتنعكس عليه سلبا.

وعلى أية حال فإن السيد يوسف يرى «أن التيار الليبرالى بعدائه للفكر الاشتراكى، وبتراجعه خطوة خطوة أمام الإرهاب الفكرى للتيار السلفى قد ساعد على تنامى التيار السلفى وتصاعد نفوذه»[٦٤]

وأيا ماكانت الأسباب .. فإن هؤلاء الليبراليين قد وجدوا أن مصلحتهم تكمن فى المشاركة فى ارتداء المسوح الدينية، وربما كان ذلك بسبب مصالح شخصية، وربما لأنهم لم يدرسوا الفقه الإسلامى واكتفوا بدراسة التاريخ الإسلامى فلم يستطيعوا التفريق بين الإسلام، والتأسلم، ومن ثم لم يلتفتوا إلى هذا الفارق الكبير بما دفعهم إلى التراجع.

ثم نأتى إلى عام١٩٥٢ لنجد أنه فى ظل حكم يوليو كانت المناداة بالليبرالية السياسية أمرا غير مسموح به، ولا مجال لدعاتها إلا فى زنازين لا يحتملها إلا النزر القليل من الرجال، وإن كانت ثمة مساحة ولو محدودة من القول بالتجديد فى أمر الدين. نظرا لخوف النظام من جماعة الإخوان. وإن كانت الناصرية قد أمعنت فى منافسة التوجهات السلفية وفى اتخاذ الدين ورجاله أداة فى تبرير أحكامها ومساندة حكمها.

لكننى ما عانيت ما سبق من كتابة وأعترف إنها كانت ولم تزل معاناة ممتعة فكل كلمة وكل حرف فيها مغموس بعطر ممتع يحلق بصاحبه متطلعا لشروق شمس العقل – ما فعلت ذلك لمجرد إشراك القارئ معى فى هموم قديمة جديدة ومتجددة، ولا لدعوته للتأمل فيما كان فى الماضى وأثره على الحاضر ثم المستقبل. ولا لأمنحه مزيدا من إحباط عتيق ومتحجر تحول ويتحول ليوحى بالمستحيل الصارخ بأنه إذا كان هذا الزمان وكل هذه الكتابات المتعاكسة وكل المجاهدات والمحاولات والتضحيات والكتابات والحال لم يزل كما هو متوقفا أمام أمواج متتالية من صخر أصم تعوق الصعود نحو العقل، وتجعل من كل صعود نحوه مغامرة محفوفة بالأخطار والاتهامات أو حتى بعدم القدرة على تحريك الساكن فى بحيرتنا الراكدة ركودا يزكم الأنوف.

وإنما كتبت ما كتبت واثقا من أن الاستحالة التى نصنعها نحن بخوفنا وترددنا واكتفائنا بمنتصف العصا ومنتصف طريق لا يلبث أن ينحنى بنا إلى منعطف نكتشف بعد قليل أنه يقودنا نحو ذات البدايات وكأننا ما قلنا وما فعلنا. هى استحالة مفتعلة يفتعلها البعض ليبرر خوفه وضعفه وتردده ونزوعه نحو خلاص ذاته وليس خلاص وطنه وشعبه.

وإذا كان المثقف المستنير والتنويرى فى آن واحد يجابه بجدار من أكف متناقضة لكنها تتشابك رغم تناقضها كى تحجب فى جهد مشترك شمس العقل، فتتشاكى من بعضها البعض وتتحارب وتتشاتم ولكنها وبجهد مشترك تفعل ذات الفعل لتكرس الظلام والظلمة والظلامية والظلم، أليست لغتنا العربية أكثر من رائعة إذ تقارب بأحرفها بين الظلم والظلامية فنكتشف أن المعانى والنتائج تتقارب هى أيضا.

إذا كان هذا المستنير يبدأ منبهرا بضوء عروس البحر وخيالاتها الرائعة فيسبح نحوها، ويخضع لغوايتها، فتستدرجه لكنه لا يدركها فيخاف أو يتعب أو ييأس أو يشعر باللاجدوى فيكتفى ويصمت، أو ينطق بنصف قول، أو يهمهم بما لا يفهمه أحد، أو يغلف

الكلمات بغلاف يقيها من غضب الظلاميين المتعددى التوجهات فإذا بهذا الغلاف يحرم الكلمات من أن تمنح القارئ فهما أو ضوءا أو حتى شبه ضوء.

وإذ ما حاول هذا التنويرى أن يواجه كتائب الظلامية فإذا به يكتشف أن أكفاً تزعم إنها ضد الظلامية تصدمه بما هو أقسى من صدمات الظلاميين. وإذا به يكتشف أن جيوش الظلامية هى مجرد شريك لجيوش الاستبداد السياسى والظلم الاجتماعى وأنها جميعا تخوض ذات المعركة ضد ذات العقل وذات العلم وذات الحرية والعدل.

وإذا ما كانت جيوش الظلام تتحصن بفعل الظلم، فتحارب العقل لأنه قرين العدل. فإن تسلق ضوء القمر فى محاولة للوصول إلى ضوء الشمس الغامر ليس مغامرة ولا جموحا وإنما هو طريق الصواب الوحيد، وممكن الخلاص من التخلف والتردى والتدهور فى كل شىء يحيط بنا فكرا وعقلا وممارسات ومماحكات، شريطة أن يكون حلم الوصول إلى ضوء الشمس موصولا بمحاولة تسلق ضوء القمر.

إن الذين يسرقون حلم المستقبل هم جميعا ظلاميون واستبداديون ومناورون برؤى منتصف الطريق والمماحكة باستلاب حق العلم والعقل برؤية علمانية صافية وممتدة حتى تصل إلى القدرة لإزاحة السحب التى تتراكم مع كل محاولة للوصول إلى الفجر، تزيحها بإصرار ومقاومة ووضوح وشجاعة وفطنة تأبى منتصف العصى ونصف الطريق، وتدرك أن النجاح يكمن فقط فى تفكيك كل الألغام التى تغرسها معًا فى اتفاق مخجل كل قوى التخلف والدعوة للماضى والاستبداد والظلم السياسى والاجتماعى، تفكيكها كى يمكن للوطن أن يتقدم، ليس لخطوة أو خطوتين وإنما بطول مسافة التقدم والحضارة والعلم والعقل والتكنولوجيا واحترام المقدس بإبعاده عن كل مجال لاستخدامه فيما ليس منه وحمايته من تبريرات السلطة وتدبيراتها ومن تلاعب المتأسلمين وتأويلاتهم، ومن استسلام بعض رجاله للضغوط سواء منها الآتية من السلطة أو من المتأسلمين أو منهما معا، وبأن تكون السلطة المدنية مدنية حقا. وأن تكون قادرة وراغبة ومهيأة كى تبدد الظلام فتحمى المستقبل والحاضر وحتى الماضى من ترهاته كى يصبح العقل سيد الحاضر وصانع المستقبل.

وليس أمامنا سوى أن نمتثل لقول أراسيموس «استحضر الضوء يرحل الظلام من تلقاء نفسه» فلينسج كل منا خيطا من ضوء يتشابك مع ضوء كل العلمانيين والعقلانيين والليبراليين فنصنع سلما نرتقى به دون عائق نحو المستقبل.

ننسج ضوءاً، ننسجه بإصرار وشجاعة ومعرفة وفهم ووعى ويواصل كل منا فعل كل ما يجب وليس فقط كل ما يستطيع.

ويمضى قدماً... لا ممعن هربا ولا مستسلماً.

وتبقى بعد ذلك حكايتان.

الأولى أننى عندما أصدرت كتابى «عمائم ليبرالية» دعيت إلى حوار حوله فى قناة النيل الثقافة وذهبت مستجمعا كل قواى لأواجه شيخا اشتهر بحدته وبعمامة مرتفعة ولحية مرسلة . فإذا به سلس ومبتسم وموافق على أغلب ما أقول بما أحبط معد البرنامج الذى استعد لحلقة ملتهبة، فإذا بها باردة . وعندما تحولت الكاميرات وفيما نغادر قال الشيخ «أنا جيت هادى لأنهم قالوا لى أنك شديد وحاد، ثم قال مبتسما فى براءة «أرجوك ابعث لى الكتاب علشان اقرأه، فقاطعته صارخا ناقشته دون أن تقرأه، فقال : لا تندهش دى صنعتنا، ثم قال ولكى تدهش أكثر أقول لك بصراحة أنا رأيى أن الليبرالية كفر لكن علشان خاطرك مقولتهاش، ومشيت معاك زى ما إنت عايز».

ولم أجد رداً، فهو نموذج يتكرر هدوءاً وحدة حسب المقاس المطلوب.

أما الحكاية الأخرى فكانت مع شاعر شعراء العربية محمد مهدى الجواهرى لمناضل العراقى ضد الظلم إذ جمعتنى به جلسة صاخبة فى واحد من بلاد منفاه الاختيارى. وتحدث كثيرون يطلبون إليه أن يهدأ وإلا يستثير غضب حكام كل بلد ينفى نفسه إليه، وغضب فحاولت أن أصالحه مع الجالسين فقلت هم لا يريدون هدوءك ولا تملقك للحكام وإنما بعضا من الحيل الشعرية التى تتقنها فتغلف العبارات بما لا يشعل غضب الحكام، فإذا به يغضب أكثر وينظر إلىَّ بعيون ملتهبة وصاح بعد أن أزاح إلى الخلف طاقيته المزركشة موجها حديثه لى لأننى الوحيد بين الجالسين العائد إلى بلدى فى ظل حكم السادات الشديد القسوة علينا أما الباقون فأغلبهم مثقفون أصبح اغترابهم عن بلادهم حرفة وهواية وأقلهم مطاردون فعلا فى بلادهم، وقال: اكتب يا ولد ثم انتظر حتى أحضروا لى ورقة وقلما وقال وكأنه يشدو بأغنية عاطفية مشيرا إلى بأصبع طويل ومعروق إلى صدره.

ولوعا بإشعال الحرائق كلما خبت

جذوة أزكى لها ألف لاهـــــــب

يسعرها حتى إذا عصفت به

تلمس مزهوا جراح المحارب

أعاد طاقيته ولاحظ أن الورقة لم تزل فى يدى فقال غاضبا ضعها فى جيبك، واحفظها وحافظ عليها، ثم قال : وكن كذلك. ومن يومها وأنا أحاول.

فلنحاول جميعا فمصر تستحق منا أكثر وأكثر.

وإن لم نفعلها نحن .. فمن؟ ومتى؟ وإلى متى؟

الهوامش

(١) رفاعة الطهطاوى - مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية - الطبعة الأولى- ١٢٨٦هـ . ص٢٢
(٢) رفاعة الطهطاوى - تخليص الإبريز فى تلخيص باريز- ص٨٤.
(٣) لمزيد من التفاصيل حول الفارق بين مخطوط تخليص الإبريز والكتاب المطبوع راجع.
د. رفعت السعيد- تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر- ص٢٥ وما بعدها
(٤) المرجع السابق
(٥) رفاعة الطهطاوى - مناهج الألباب - المرجع السابق ص ٦٧.
(٦) رفاعة - مناهج الألباب - ص٢٧٣.
(٧) رفاعة - تخليص الإبريز- ص٢٠٨.
(٨) رفاعة الطهطاوى - المرشد الأمين للبنات والبنين - فصل فى تشريك البنات مع الصبيان فى التعلم والتعليم وكسب العرفان.
(٩) رفاعة - تخليص الإبريز- ص٣٠٥.
(١٠) رفاعة - المرشد الأمين- المرجع السابق.
(١١) راجع النص الكامل لهذه الوثيقة فى :
د. رفعت السعيد - تاريخ الفكر الاشتراكى- المرجع السابق- ص٣٥.
(١٢) رفاعة - تخليص الإبريز - ص٢٢٥.
(١٣) رفاعة - مناهج الألباب ص١٩.
(١٤) مناهج الألباب - ص١٥١.
(١٥) المرجع السابق -ص ٢١٥.
(١٦) تخليص الإبريز - ص١٥٠.
(١٧) المرجع السابق- - ص ١٤٨.
(١٨) د. أحمد عزت عبد الكريم - تاريخ التعليم فى مصر- الجزء الثانى- ص٤٩٨.
(١٩) المرجع السابق ص٧٧٥.
(٢٠) لمزيد من التفاصيل حول التغيرات المجتمعية ونشأة المدن الحديثة فى هذه الفترة راجع:

- P.M. Holt - Political and Social Change in Modern Egypt -p.117.

(٢١) عباس محمود العقاد - مطالعات فى الكتب والحياة- ص٢٢٧.
(٢٢) د. شبلى شميل- مجموعة الأعمال- المجلد الأول- فلسفة النشوء والارتقاء -ص٢.
(٢٣) المرجع السابق- ص٢٨.
(٢٤) المرجع السابق - ص٢٢٠.
(٢٥) شميل- جريدة الأخبار- مجموعة عام ١٩٠٩- مقال : ضحايا الجهل
(٢٦) شميل- مجموعة الأعمال- المرجع السابق- ص١٢.
(٢٧) المرجع السابق- ص٥٨.
(٢٨) المرجع السابق- ص١٤٥.

(٢٩) المرجع السابق- الجزء الثانى- مقال: نظرة عامة فى مسألة مهمة ص٢١٠.
(٣٠) المرجع السابق- ص٢٠٠.
(٣١) المرجع السابق- مقال الاشتراكية - ص١٥٢.
(٣٢) المرجع السابق- مقال العالم بعد ستين عاما ص٢٩٣.
(٣٣) المرجع السابق- مقال حرية الطباعة - ص ٣٣٢.
(٣٤) د. عفاف لطفى السيد- تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢--١٩٣٦- ترجمة عبد الحميد سليم-ص٧٠.
(٣٥) المرجع السابق- ص١٩
(٣٦) المرجع السابق- ص١٨.
(٣٧) Lord Cromer- Modern Egypt. vol. 2-p228.
(٣٨) د. عفاف لطفى السيد- المرجع السابق- ص٥٦.
(٣٩) أحمد لطفى السيد- قصة حياتى- ص١٤٠.
(٤٠) د. غالى شكرى - النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث- ص٢٣٨.
(٤١) عبد العزيز فهمى باشا- حياتى- ص١٥٤.
(٤٢)على الألفى- دراسة بعنوان «التراث الدينى وتطور الجماعة الإسلامية» منشورة فى أدب ونقد- أكتوبر ٢٠٠٧.
(٤٣) أحمد لطفى السيد- قصة حياتى- المرجع السابق - ص٤٤.
(٤٤) المقطم- ١٤-٩-١٩٠٦.
(٤٥) د. ماجدة حمود- محمد محمود- دوره فى السياسة المصرية - ص١٨.
(٤٦) السياسة- ٢٨-١-١٩٢٩.
(٤٧) مضابط الجمعية التشريعية- دور الانعقاد الأول- ٢٢-١-١٩١٤ حتى ١٧-٦-١٩١٤- ص١٠.
(٤٨) محمد زكى مجاهد- الأعلام الشرقية - الجزء الأول- ص١٦٥.
(٤٩) د. عاصم الدسوقى- كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى- ص٢٧٢.
(٥٠) المقطم - ١-٢-١٩٤١.
(٥١) ملف محمد محمود- دار المحفوظات فى القلعة (رقم ٤٥٣٣٠) محفظة رقم ٣٨٥٧ - دولاب ٣٧٦.
(٥٢) Harris, Murry, Egypt under the Egyptians, p.155.
(٥٣) محمد زكى عبد القادر - أقدام على الطريق - ص١٧١.
(٥٤) المرجع السابق.
(٥٥) محمد كامل سليم- صراع سعد فى أوروبا- ص ٨٤.
(٥٦) د. أحمد زكريا الشلق- حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية- ص١٠٩.
(٥٧) أحمد شفيق باشا- الحولية السادسة - ص١٥٨٨.
(٥٨) سعد زغلول- المذكرات - كراس ٣٧- ص ٢١١٤.
(٥٩) الرسالة-يناير- ١٩٣٣- مقال لأحمد أمين.
(٦٠) د. محمد حسين هيكل - منزل الوحى- ص٢٦ من المقدمة.
(٦١) د. محمد جابر الانصارى- تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى- ص٦٧.
(٦٢) ج. بادو وآخرون- التطور فى الدين- دراسات إسلامية لمجموعة من المستشرقين الأمريكيين - ترجمة نقولا زيادة وآخرين- ص٢٤٦.
(٦٣) روزاليوسف - ١٢ أغسطس ١٩٣٥- مقال لعباس محمود العقاد.
(٦٤) السيد يوسف- الإخوان المسلمون وجذور الإرهاب والعنف فى مصر - ص ٣٤.

٣
مسار اقتصادى واجتماعى وسياسى غير متسق

- إن قبول الجديد أمر صعب لكن التخلى عن القديم أمر شديد الصعوبة.

كانت

- سئلت متى يضيع العلم إذا تركته فقلت كفاك بترك العلم إضاعة له.

الإمام القرافى

* قدمت هذه الدراسة كأحد الأبحاث التمهيدية للحصول على دكتوراه العلوم فى التاريخ الحديث D.S.C من جامعة ليبزج، ونشرت فى الدورية الأكاديمية:

- Geschichte der Araber- Universitat Leipzig -Akademi -verlag- Berlin- 1971.

كما نشرت مقاطع منها فى كتاب «تاريخ المنظمات اليسارية المصرية»- ١٩٤٠- ١٩٥٠- (القاهرة-١٩٧٧).

وعلى أية حال قامت الثورة، وكان نجاحها منسوبا للوضع الهجين والنصف نصف وأثمرت أيضا استقلالاً نصف نصف وديمقراطية نصف نصف وكذلك نمواً اقتصادياً واجتماعياً نصف نصف.

وما إن أعطى الشعب حق الاختيار فى أول انتخابات نيابية حتى فعلها وأسقط رئيس الوزراء الذى أجرى الانتخابات (حسن باشا صبرى). والدستور الذى هاجمه سعد زغلول واصفا لجنة صياغته بلجنة الأشقياء سرعان ما تنكر له واضعوه الذين صاغوه نصف نصف ليرضى الملك فإذا بالملك يدس أنفه فى كثير من مواده فيزيدها تراجعاً. وإذ تنكر واضعوه لما أعدوه وصاغوه فقد تنكروا له من منطلق رفض ما فيه من مسحة ليبرالية ومن حقوق ديمقراطية منقوصة. أما الوفد الذى هاجم لجنة الدستور وندد بما فعلت فكان هو الذى تمسك به ودافع عنه.

وليأذن لى القارئ أن أورد محاولة فلسفية ربما - أقول ربما- تكون إن فهمناها مفتاحا لحل الألغاز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تولدت عبر متناقضات التركيبة الاجتماعية التى تجمعت فى أحزاب يحتوى كل منها على تناقض يفوق تناقضه مع الكيانات الأخرى لتثمر مواقف مهتزة وغير متسقة وحتى غير قابلة للفهم.

هذه المحاولة للأستاذ الدكتور مراد وهبة وفيها يقول «يقول هيجل إن فحص أية شيء يبين أنه فى تطابقه مع ذاته مباين لذاته. وفى تناقض مع ذاته. وأنه فى تباينه وفى تناقضه متطابق مع ذاته» ومعنى ذلك أن الشيء هو ذاته ونفى نفيه».[1]

إن التركيب غير المتوقع ومن ثم غير المنطقى للطبقة المرتبكة التفاعلات والمكونات والتى تولدت فيها البرجوازية من رحم كبار الملاك الزراعيين قد أثمر فى كثير من الأحيان مواقف وتصرفات وممارسات وحتى قوانين غير منطقية. أليس الدرس الأول فى المنطق يقرر «من غير المنطقى أن تستخدم المنطق لفهم قضايا غير منطقية.

وإذ تمضى عدة سنوات على بدايات حكم هذه الطبقة الهجين تتناثر وتتكاثر تناقضاتها ومواقفها المثيرة للحيرة. فهل يمكن لأحد أن يمسك بمنطق التركيب الاجتماعى لحزب الوفد مثلا. فتصرفاته قد تقترب فى كثير من الأحيان من منطق الفئات الوسطى بينما تتربع على عرشه قيادة أغلبها من كبار الملاك الزراعيين. أو يمسك بمنطق أن يتولى حزب الأحرار الدستوريين أية حزب كبار الملاك مهمة الدفاع عن حقوق ليبرالية ويحاول حماية أصحابها (طه حسين وعلى عبد الرازق) بينما اتهمها سعد زغلول الزعيم الشعبى المهيب بالجنون تارة والكفر تارة أخرى.

ألم نقل إنه من غير المنطقى أن نستخدم المنطق فى فهم تصرفات ومواقف غير منطقية.

وهكذا فإن إلقاء نظرة على مصر عبر الفترة التى تجمعت خلالها خيوط وممارسات وحكومات هذه الطبقة المرتبكة التكوين سوف تكشف لنا عن تناقضات عديدة.

وإذ نأتى إلى الثلاثينيات نجد أن مصر كانت تعانى معاناة شديدة، تلك المعاناة التى استخلصت منها فى الأربعينيات إلهاما جديدا وصل بها إلى مرحلة ثورية بالغة الثورية.

ولقد كانت معاناة مصر فى الثلاثينيات شاملة..

فالأزمة الاقتصادية كانت طاحنة، والأزمة السياسية كانت أشد عنفا.

فدستور ١٩٢٣ الذى ارتضته البرجوازية المصرية بعد صراع عنيف ألغى. وألف اسماعيل صدقى وزارة استبدادية خاض الشعب ضدها وعلى رأسه العمال نضالا بطوليا وتلت وزارة صدقى حكومات اصطلح على تسميتها بحكومات «الأقلية» بمعنى إنه كانت استبعاداً للوفد صاحب الأغلبية البرلمانية.

وعندما نصل إلى ١٩٣٥ بداية دراستنا نجد فى رئاسة الوزارة توفيق نسيم باشا الذى

وصفه دافيد كيلى مستشار دار المندوب السامى البريطانى قائلا : «كان توفيق نسيم يعد نفسه بصراحة وبلا حاجة إلى موارية صنيعتنا، وكان يعترف بهذا فخوراً». وفى قرارة نفسه كان توفيق نسيم يأسى دائما لأننا قد تخلينا عن الكثير من نفوذنا»[٢]

وإذا كان عام ١٩٣٠ هو عام الأزمة الطاحنة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية فقد كانت الأمور فى عام ١٩٣٥ أكثر سوءا.

لمحة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

كانت الزراعة تتدهور فإنتاجية الفدان تنخفض بالنسبة لمختلف المحاصيل وإذا كان القطن هو المحصول الأساسى فإن الإحصاء التالى يصبح كافى الدلالة.[٣]

السنة	إنتاجية الفدان من القطن (بالقنطار)
١٨٩٠ - ١٩٠٠	٥ر٤٧
١٩٣٠ - ١٩٣٥	٤ر٢٦

وذلك بالرغم من أن الفلاحين كانوا يكثرون من الإنفاق على استخدام الأسمدة الكيماوية ففى عام ١٩٣٧ كان الفلاح «يستعمل فى المتوسط ٥٩ كيلو جراما من السماد الكيماوى لكل فدان مزروع فى حين لم يكن يستخدم فى عام ١٩٠٣ إلا ١ر٠ كيلو جرام فى المتوسط[٤]

وكانت الأرض الزراعية مثقلة بالديون بحيث قدر أحد الباحثين «أن غالبية الأملاك العقارية مستغرقة بالديون» وقدر إجمالى الديون بعشرة ملايين جنيه، لكن جريدة المقطم سارعت بالرد عليه معلنة أن الديون العقارية لا تقل عن ٤٥ مليونا من الجنيهات[٥]

وثمة دراسة أخرى تقول «المتأخرات التى تراكمت على المدينين بلغت فى عام ١٩٣٣، «٦ر٢٢٧ر٣٣٩ جنيه» عن قروض قيمتها ٤٦١ر٢٧٩ وهنا اتفقت الحكومة (مارس ١٩٣٣) مع البنوك العقارية على تجميد كل المتأخرات التى حلت فوائدها، ومد آجال الديون، وفى ١٩٣٥ ثم الاتفاق مع البنك العقارى المصرى على ألا يزيد الدين الذى يتحمله الفدان على ٤٥ جنيه وما يزيد على ذلك يؤجل استهلاكه حتى نهاية السنة. وفى ١٩٣٩ حلت مشكلة

المدينين الذين تزيد التزاماتهم عن ٧٠٪ من قيمة أرضهم بتخفيض هذه الالتزامات إلى ٧٠٪ من قيمة العقار»[٦]

وبما أن المشكلة كانت تهم كبار ملاك الأراضى فقد تفرغ لدراستها كثير من المفكرين والكتاب من أبناء هذه الطبقة. وهكذا شهدت هذه الفترة كثيراً منهم يتحول إلى ميدان البحث الاقتصادى والاجتماعى، وأصبح من المألوف أن يظهر لقب «باشا» على أغلفة الكتب التى تناقش الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ويورد محمد على علوبة باشا الإحصاء التالى عن قيمة الأراضى والمنازل التى نزعت ملكيتها بسبب الديون.

(بالجنيه) [٧]

	عام ١٩٣٧	عام ١٩٣٨	عام ١٩٣٩
بطلب أفراد	١ر١٥٢ر٨١٩	٦٨٩ر٣١٣	٦٤١ر٤٨٤
بطلب بنوك	٧٩٢ر٣٣٥	٤٧٨ر٥٢٦	٦٨٦ر٥٦٥
بطلب الحكومة	١٢ر٤٣٤	٣ر٧٠١	١٨ر٢٠٧
المجموع	١ر٩٥٧ر٧٨٨	١ر١٧١ر٥٤٠	١ر٣٤٦ر٢٥٦

وبما أن المشكلة كانت تخص كبار الملاك فقد تحمست الحكومة لحلها وتحملت فى ذلك أعباء طائلة، الأمر الذى دفع أحد الباحثين المحايدين إلى ملاحظة أن الحكومات المتتابعة، قد أنفقت ١٤ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه لأجل تنظيم دفع الديون العقارية، أية لأجل إنقاذ كبار الملاك الذين لا يتجاوز عددهم ١٣ر٠٠٠ وهذا معناه أن كل واحد من هؤلاء الممتازين قد نال ١٠٠٠ جنيه دفعتها له الخزينة بحجة حماية الثروة الزراعية» [٨].

أما فى الصناعة فقد كان متوسط الأجر الشهرى للعامل حتى عام ١٩٤٣ مجرد ٢٩٣ قرشا [٩] وهو رقم غاية فى الضآلة.

بل ويلاحظ «باشا» آخر هو حافظ عفيفى أن إحصاء رسميا يعترف بأن «أربعة ملايين شخص من سكان مصر يعيش الفرد منهم بإيراد يقل عن جنيه واحد فى الشهر أية

بنحو ثلاثة قروش فى اليوم»[١٠]

ويكفى لكى نلاحظ مدى التدهور فى مستوى معيشة الطبقات الكادحة أن نجد أن متوسط دخل الفرد فى مصر « فى عام ١٩٢١ -١٩٢٢ كان ٢١ جنيها سنويا، أما فى عام ١٩٤٠ - ١٩٤١ فقد نقص إلى ٩ جنيهات فى العام- كما جاء فى تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن مشروع الميزانية لهذا العام»[١١]

وكانت الضرائب غير المباشرة وهى التى يقع عبؤها على الطبقات الفقيرة تمثل ٧٥٪ من الإيرادات العامة[١٢]

وكانت مرتبات الموظفين ومعاشاتهم تستغرق ٤١٪ من إجمالى مصروفات الدولة [١٣]

وكانت البطالة منتشرة بشكل واسع بين العمال والمثقفين على السواء. وقد بحث أحد الدارسين حالة خريجى مدرسة التجارة المتوسطة بالإسكندرية عام ١٩٣٧ وعددهم ٩٨ فوجد أن:[١٤]

توظفوا بالحكومة	٦
توظفوا بالشركات	٣
زاولوا عملا حرا	٨
عاطلون	١
يتم تعليمه	٧٦
حالتهم مجهولة	٤

وفى ظل ظروف كهذه كان من الطبيعى أن ترتفع نسبة الوفيات فى مصر عنها فى كثير من البلدان المماثلة فكانت فى عام ١٩٣٨ - ٤ر٢٦ فى الألف وفى الهند ٣ر٢٤ فى الألف وفى فلسطين - ر١٥ فى الألف [١٥]

كل ذلك فى وقت كان فيه الرأسماليون (ومعظمهم من الأجانب) يحققون أرباحا خيالية ويشير إحصاء رسمى إلى «أن شركة مساهمة مكنتها أرباحها فى عام ١٩٤٠ من دفع ١٥٪ ربحا للمساهمين نقدا، وأعطت كل حامل خمسة أسهم ثلاثة أسهم مجانا فكأنها أعطته ٧٥٪ ربحا فى سنة واحدة من إجمالى رأس ماله»[١٦]

وثمة مثال آخر هو شركة مياه القاهرة. فقد شكلت لجنة وزارية فى مارس ١٩٣٥ للنظر فى شكاوى الجمهور من تصرفاتها، ورفضت الشركة أن تسمح للجنة بالاطلاع على حقيقة

الوضع المالى لها وبعد مجهودات طويلة توصلت الحكومة فى عام ١٩٣٨ إلى اتفاق مع الشركة ينص على أن تحصل الحكومة على ٤٠٪ من الأرباح التى تزيد على شريحة من الربح مقدارها ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه سنويا، وعندما عرض الاتفاق على لجنة الشىءون الدستورية فى مجلس الشيوخ لاحظت اللجنة أن مجموع رأسمال الشركة ٢٢٣ر٠٠٠ جنيه بمعنى أن الشركة تريد أن تكسب أولا ربحا سنويا قدره ١٢٨٪ من إجمالى رأس المال ثم تسمح للحكومة فى الحصول على ٤٠٪ فيما يزيد عن ذلك [١٧]

وقد كانت الحرب العالمية الثانية فرصة لتزايد النهب الاستعمارى لثروات مصر. فقد استغلت السلطات الإنجليزية ربط الجنيه المصرى بالجنيه الإنجليزى فى كتلة الإسترلينى وعمدت إلى إصدار سندات على الخزانة البريطانية واستخدامها كغطاء مالى لما يصدر من أوراق نقد مصرية تتسلمها السلطات البريطانية لتشترى بها كل ما تريد من السوق المصرى ولتسدد أيضا أجور العاملين فى معسكراتها وقد بلغت هذه الأرصدة رقما خياليا وصل إلى ٤٤٠ مليون جنيه إسترلينى[١٨]

وقد أدى ذلك إلى زيادة مقدار الصادر من النقد الورقى.

السنة	الصادرات من النقد الورقى بالمليون جنيه [١٩]
١٩٣٩	٢٨ر-
١٩٤٠	٣٩ر-
١٩٤١	٥٣ر-
١٩٤٢	٧٩ر-
١٩٤٣	١٠١
١٩٤٤	١٢٢
١٩٤٥	١٤٨

ولما كانت هذه الأوراق النقدية تصدر تلبية لحاجات قوات الاحتلال ودون أن تصاحبها زيادة حقيقية فى قيمة السلع الاقتصادية المنتجة فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعا لم تر له مصر مثيلا من قبل.

ويتضح ذلك من الجدول التالى

الأرقام القياسية للأسعار [٢٠]

السنة	
١٩٣٩	١٠٠
١٩٤٠	١٢٤
١٩٤١	١٥٥
١٩٤٢	٢٠٠
١٩٤٣	٢٥٣
١٩٤٤	٢٩٩
١٩٤٥	٣١٧

كذلك فقد أدت صعوبة وصول الأسمدة الكيماوية إلى مصر فى فترة الحرب واتباع دورة زراعية غير ملائمة رغبة فى زيادة إنتاج القمح والحبوب قدر الإمكان لتغطية احتياجات قوات الحلفاء فى المنطقة إلى تدهور إنتاجية الأرض الزراعية.

إنتاجية الفدان وفقا للمحاصيل [٢١]

السنة	القمح	الشعير	الذرة الشامية
١٩٣٨ - ١٩٣٩	٦ر١٥	٧ر٥٥	٧ر٠٣
١٩٤٠-١٩٤١	٤ر٩٩	٦ر٨٦	٦ر-
١٩٤٢-١٩٤٣	٤ر٤٩	٦ر٢٥	-

وهكذا فقد كانت معاناة المجتمع المصرى تتضاعف ووصلت الأزمة الاقتصادية والتموينية إلى حد خانق، وأصبح مألوفا أن يشاهد الإنسان طوابير المواطنين أمام المخابز فى انتظار رغيف للخبز.

والحقيقة أن البرجوازية المصرية التى تلقنت درسا قاسيا عندما تركت زمام الحركة العمالية فى مطلع العشرينيات فى يد اليسار وحده قد بذلت كل جهدها وحيلها من أجل فرض وصايتها على الحركة العمالية. لكن كل أشكال هذه الوصاية كانت تذوب سريعا أمام حرارة نضال الطبقة العاملة المصرية.

وهكذا فشلت محاولات الوفد فى تأسيس المجلس الأعلى للعمال، ومحاولات النبيل

عباس حليم لتأسيس اتحاد للعمال ومحاولات أخرى قامت بها السراى (تأسيس اتحاد عمالى برئاسة إدجار جلاد) والأحرار الدستوريين (تأسيس اتحاد برئاسة داود بك راتب)[٢٢]

وانطلق العمال يخوضون إضراباتهم الاقتصادية بعيدا عن النفوذ الخارجى وشهدت هذه الفترة إضرابات عديدة أهمها (إضراب عمال الجباسات أغسطس ١٩٣٢- وعمال النقل بميناء الإسكندرية أكتوبر ١٩٣٢، عمال شركة أتوبيس ثورنيكروفت يونيو ١٩٣٣- عمال طرق النحاس بالقاهرة يونيو ١٩٣٣- عمال نقل الفحم بميناء الإسكندرية فبراير ١٩٣٥- عمال نقل بذرة القطن بالميناء فبراير ١٩٣٥- عمال مصانع الزيوت بالإسكندرية يونيو ١٩٣٦- عمال شركة أقطان كفر الزيات بالإسكندرية يونيو ١٩٣٦- عمال شركة الغزل الأهلية للنسيج بالإسكندرية يونيو ١٩٣٦- عمال ترام الإسكندرية يوليو ١٩٣٦- عمال مصنع تكرير السكر بالحوامدية يوليو ١٩٣٦) وقد صحب بعض هذه الإضرابات اعتصام العمال بالمصانع وسيطرتهم عليها مثل عمال شركة الغزل الأهلية وشركة السكر، واستمر بعض هذه الإضرابات لفترة طويلة من الزمن مثل إضراب عمال ترام الإسكندرية الذى استمر ٣٦ يوما.. وقد أزعجت هذه السلسلة المستمرة من الإضرابات الحكام المصريين فقرروا تشكيل لجنة حكومية لبحث أسباب الإضرابات فى يوليو ١٩٣٦[٢٣]

لكن موجة الاضرابات عادت عنيفة جدا فى عام ١٩٣٨ بحيث شملت كل قطاع النسيج تقريبا وتولت لجنة سرية من العمال قيادة إضراب عمال النسيج بالمحلة والذى امتد سريعا إلى مناطق تجمع عمال النسيج الأخرى وكانت المطالب مركزة على زيادة الأجور وعلى شرعية تشكيل النقابات.

وهكذا سارت الطبقة العاملة دومًا فى خط النضال المستقل عن سيطرة القيادات البرجوازية، بل إن بعض القادة النقابيين الثوريين قد بذلوا جهودا ذات دلالة فى تحويل اتحاد العمال الذى أسسه النبيل عباس حليم إلى حزب للعمال والفلاحين ذى برنامج اشتراكى واضح[٢٤]

وكان طبيعيا فى مثل هذا المناخ أن تنشأ تيارات إصلاحية عديدة تحاول تصفية النضال الطبقى وتحويل مساره إلى اتجاه إصلاحى.

وظهرت دعاوى إصلاحية عديدة تزعمها مريت غالى ثم محمد خطاب وآخرون غيرهم.

لكن الإصلاحيين المصريين كانوا محدودى الأفق فقد صمموا ومنذ البداية وبوضوح تام على رفض أية تعديل جاد فى طبيعة النظام الاجتماعى، حتى ولو كان تعديلا شكليا.

وينفى مريت «بك» غالى نفياً قاطعاً أن المصاعب التى تواجه مصر سببها سوء توزيع الثروة مؤكداً أن السبب هو قلة المرافق الوطنية[٢٥]

ويؤكد ذلك أيضا وبإلحاح شديد علوبة «باشا» عندما يقول «قام بعضهم ينادى فى المجلات والكتب والمحاضرات بضرورة تحديد الملكية العقارية حتى توزع الأراضى على المصريين كافة بشئ من العدالة. واعتقادى أن هذه الفكرة ليست الطريق المثلى فى إخراجنا مما نحن فيه وفى تحسين حالنا ذلك أن بلادنا ديمقراطية ويحسن بنا أن نحافظ على حرية الفرد ومجال نشاطه»[٢٦]

غير أن الطبقة العاملة استطاعت أن تنتزع مكاسب مهمة فى ظروف محددة. فعقب أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢، التى صحبها هبوط فى شعبية حزب الوفد شدد العمال من ضغطهم من أجل حقهم القانونى فى تأسيس نقابات وخضع الوفد للضغط. محاولا استعادة جماهيريته، وأصدر القانون ٨٥ لعام ١٩٤٢ الذى سمح لعمال الصناعات بتأسيس نقاباتهم، وإذا كان ذلك القانون علامة مهمة فى تاريخ النضال العمالى المصرى فإن دلالته تتضح من تأمل تقرير «لجنة العمال والشىءون الاجتماعية» بمجلس النواب (الذى كان الوفد يتمتع فيه بأغلبية ساحقة) حول مشروع هذا القانون والذى جاء فيه «لقى فريق من أصحاب العمل من صناع وتجار- ممن نصبوا أنفسهم للكسب والثراء وجعلوه قبلتهم وغايتهم- من كثرة الأجراء وعظيم تزاحمهم، فرصة للسيطرة عليهم والتحكم فيهم فقدروا أجورهم بما شاءوا وحددوا لهم ساعات عملهم، وكان طبيعيا بعد ذلك أن يشعر العمال بأن أصحاب العمل إنما يسخرونهم فى خدمتهم ويستنزفون قوتهم لإقامة ثرواتهم والاستزادة من أرباحهم فتذاكرت قلوبهم وساءت علاقاتهم وساد جمعهم جو من الإضراب والقلق[٢٧]

وثمة ملاحظة يتعين علينا أن نلفت النظر إليها وهى أن فشل التيارات الإصلاحية فى أن تجد لنفسها مناخا صالحا فى أرض مصر كان نابعا فى الأساس من تفاقم الصراع الطبقى، أو من الضعف الاقتصادى والفكرى والسياسى للبرجوازية الصغيرة وإلى وجود تمايز واضح فى المجتمع يشكل حاجزا واضحا بين الكادحين وبين الاستغلاليين.. وفوق

ذلك كله كان هناك ضيق أفق الفئات الحاكمة ذات الطابع الهجين التى رفضت أية دعوة إصلاحية واعتبرتها اتجاها «شيوعيا بلشفيًا».

وثمة مثال واضح، ففى سنة ١٩٤٠ قدمت الحكومة إلى مجلس النواب قانونا ينص على عدم السماح بالحجز على الضروريات اللازمة للفلاح الصغير ولمعيشته، فثار النواب وصاح أحدهم «إن هذا القانون يعلم الناس الباطل والتضليل»، وصاح آخر «أنا أعارض هذه القوانين التى تقدمها لنا الحكومة لأنها قائمة على مبادئ بلشفية»[٢٨]

بل إن واحدا من كبار الملاك هو قلينى فهمى باشا أصدر كتابا يعارض فيه تحسين حالة الفلاح أو الدعوة لتطوير القرية «فهذه مظاهر لا تفيد الفلاح بل تفسده لأنها تؤخره عن عمله وتدعوه إلى النفور من طبيعته الخشنة التى ألفها وتعود عليها آباؤه وأجداده»[٢٩]

وهكذا أدى ضيق أفق هذه الطبقة النصف نصف ومطاردتها لأية دعوة إصلاحية إلى تمايز مفيد كان اليسار المصرى يسعى جاهدا لتحقيقه، وكان هذا التمايز أحد أسباب الإسراع فى نشأة التنظيمات الماركسية فى موجتها الجديدة.

وكانت جماعة «الفن والحرية» أحد المظاهر الأساسية لهذه الموجة الجديدة فى مجال الفكر والثقافة، كما كانت توجها سياسيا ذا طابع تروتسكى .. وتبنت هذه الجماعة الاتجاه السيريالى فى الفن التشكيلى معلنة «أن مدرسة السيرياليزم هى فى صميمها دعوة لثورة اجتماعية أخلاقية قبل أن تكون مذهباً فنيا»[٣٠]

وقد عبر أحد مؤسسى «الفن والحرية» عن طبيعة إحساسه بالأوضاع فى مصر فقال «لقد فقدنا مقاييسنا البسيطة لقيم الأشياء فى الوقت الذى لم نصل فيه إلى خلق مقاييس جديدة تحل محل القديمة»[٣١]

وهو يدعو الرسام إلى التعبير عن مشكلات مجتمعه، ذلك أنه «ما لم يخرج الرسام من ركنه المنعزل وينزل من برجه العاجى ليواجه هذا العالم، ويختبر مشكلاته ويعانى معه أزماته النفسية فإنه لن يستطيع أن ينتج فنا معنويا قويا»[٣٢]

وعندما أقامت جماعة «الفن والحرية» معرضها التشكيلى الثانى أعلنت فى نشرة المعرض أن هدفها هو «اثاره التعجب فى أذهان الجماهير» «لأن التعجب كثيراً ما يكون مقدمة لإثارة الوعى النفسى ولبعض الانقلابات الفردية والاجتماعية [٣٣]

وإذا كان هدف الفنان التشكيلى هو «إثارة التعجب كمقدمه لبعض الانقلابات الفردية

والاجتماعية» فقد حدد كتاب هذا التيار هدفهم بالحديث عن «الظلم الذى يلهب فينا العدل»، أما التيار الماركسى الأساسى وهو معادٍ بالضرورة للتروتسكية وقد عبر منذ البداية عن نفسه فى تجليات ثقافية ذات مذاق مختلف.

ويكتب عصام الدين ناصف روايته «عاصفة فوق مصر» ليفضح فيها ظلم كبار الملاك فيصبح أحد أبطالها بإنذارهم بثورة اشتراكية وشيكة، وقد حاول كتاب آخرون أن يبرزوا بشاعة المجتمع الرأسمالى الذى يقيم مدنا جميلة ومساكن أنيقة للأغنياء بينما الفقراء أجسام بغيضة لا حياة فيها، كانت المدينة تتعذب بوجودهم، كانت المدينة تتعذب برؤيتهم، كانوا أشبه ما يكونون بوخزات الضمير»[٣٤] تتوالى الإبداعات اليسارية فى مختلف المسارات (مسرح - سينما- شعر- كاريكاتير- رسوم تشكيلية- صحافة- نقد - بحوث فلسفية واجتماعية) بما يخلق مناخا مختلفا عن المناخ الثقافى والاجتماعى الهجين.

وهكذا ومرة أخرى نجد المجتمع المصرى وهو يتمرد بوضوح ضد الأوضاع القائمة.

لمحة أخرى عن الأوضاع السياسية :

كان الصراع بين الوفد (حزب الأغلبية البرلمانية) وخصومه يتركز فى هذه الفترة حول دستور ١٩٢٣ . فالدستور يعنى انتخابات برلمانية والانتخابات تعنى حتما عودة الوفد إلى الحكم، لكن الإنجليز كانوا لا يريدون للوفد أن يعود للحكم. فكانوا ينظمون حملات لنقد دستور ١٩٢٣ بل ويعلنون أن الوفد قد فقد جماهيريته، وردًا على هذه الهجمات قرر الوفد وربما للمرة الأولى منذ نشأته اللجوء إلى جماهيره الحزبية وحشدها وتعبئتها استعدادا للمعركة وإظهارا لقوته وجماهيريته. ونظم الوفد «المؤتمر الوطنى الوفدى الكبير» الذى عقد فى ٩-١٠ يناير ١٩٣٥ وحضره من ٢٠ ألف إلى ٣٠ ألف مندوب يمثلون لجان الوفد الفرعية وألقى قادة الوفد -ولأول مرة أيضا - أبحاثا عميقة تناولت مختلف الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية.[٣٥] لكن ذلك كله ورغم أهميته ظل يدور فى ذات الحلقة المفرغة، حلول تمسك العصا من المنتصف ولا تحسم أمراً فى أية مجال سواء فى السياسة أو الاقتصاد أو غيرها.

وقد أكسب هذا المؤتمر حزب الوفد سمعة عالية وجماهيرية كبيرة، الأمر الذى دفع جريدة «النيوستيتسمان» الإنجليزية إلى القول «إن الوفد يبرز بعد احتجابه الأخير منظما تمام التنظيم، ولا يلقى منازعا مهما فى الميدان، فهو يمثل فى مصر الدور الذى يمثله حزب المؤتمر فى الهند»[٣٦]

وأخيرا تفجر الموقف بعد تصريح «هور» الوزير البريطانى الذى قال «لا صحة على الاطلاق لزعم الزاعمين إننا نعارض فى عودة النظام الدستورى إلى مصر بشكل يوافق احتياجاتها.. أجل، إننا عندما استشارونا أشرنا بعدم إعادة دستور ١٩٢٣، ١٩٣٠ مادام الأول قد ظهر أنه غير صالح، وأن الثانى لا ينطبق مطلقا مع رغبات الأمة»[٣٧]

وقد علقت الأهرام على هذا التصريح بأنه «يعد من شر ما ابتليت به البلاد فى جهادها» وانفجرت المظاهرات فى الشوارع، ودعا طلاب الجامعة فى مظاهراتهم الدامية التى قتل فيها عدد من الطلاب والعمال إلى أن تضرب كل الأحزاب عن تولى الحكم حتى يعود دستور ١٩٢٣.

وكانت أحزاب الأقلية ترى أن المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ «مؤامرة وفدية» وأعلنوا أن الخطير فى تصريحات «هور» هو التدخل فى شىءون مصر ولهذا فلابد من معاهدة مع الإنجليز تنظم العلاقات بين البلدين.

وفى ١٣ نوفمبر (عيد الجهاد الوطنى) أعلن النحاس باشا فى خطاب له أمام جماهير حاشدة أن الوفد يدعو الأمة كلها إلى عدم التعاون مع الإنجليز ويدعو الوزارة إلى الاستقالة وأن كل وزارة تقبل أن تتعاون مع الإنجليز مع استمرار اعتداءاتهم على الدستور والاستقلال هى وزارة خارجة على البلاد وسوف يقاومها الوفد بكل ما يستطيع [٣٨]

مصر .. ملامح عام ١٩١٩ تلوح من جديد..

وكانت الجامعة فى هذه الأثناء تشهد تجمعات جديدة غير وفدية ولكنها ليست متعاونة مع الإنجليز. فإن فترة تخاذل حزب الوفد فى مطلع الثلاثينيات وخمود كفاحيته قد مكنت قوى سياسية جديدة من البروز «مصر الفتاة» «الحزب الوطنى (بعد أن تعزز بفوج جديد من الشباب) الإخوان المسلمين (ولم يكن لهم بعد نفوذ كبير فى الجامعة).

واستطاع طلاب الجامعة غير الوفديين- والوطنيين فى نفس الوقت- أن يصوغوا شعار «الجبهة القومية» وكتبوا وثيقة بدمائهم يطالبون فيها زعماء الأحزاب بالاتحاد دفاعا عن الاستقلال.

ولقد كان الشعار مغريا وتلقفه - بل وربما دبره - زعماء أحزاب الأقلية الذين سرعان ما تشبثوا به سعيا وراء حكومة ائتلافية بدلا أو خوفا من انتخابات تأتى حتما بحكومة وفدية.

وأصدر محمد محمود باشا (حزب الأحرار الدستوريين) بيانا فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٥ أعلن فيه أن «واجب السياسيين وأولى الرأى أن يستجيبوا لصوت الشعب وأن يتخذوا الوحدة ويتخذوا الاستقلال رمزا لهذا العهد الجديد. وليذكر المصريون أن مصر وحقوقها فوق الأشخاص والأحزاب»[٣٩].

كذلك أعلن حمد الباسل باشا باسم حزب السعديين أن الهدف هو توحيد الأمة للحصول على الاستقلال والعمل على تحقيقه «وليس فى ذلك إهمال لشأن الدستور ولا نسيان له، لأن تحقيق الاستقلال يستدعى قيام الدستور»[٤٠]

وحتى إسماعيل صدقى باشا الذى أطاح بدستور ١٩٢٣ فى عام ١٩٣٠ وجد الجرأة كى يعتبر نفسه هو أيضا زعيما وأصدر نداء إلى النحاس ومحمد محمود للاتحاد معًا من أجل الاستقلال.

وحتى الملك دعا الأحزاب ليقول لهم «إننى كملك لا أعرف أحزابا ولا أعرف جماعات، ولا أعرف إلا مصريين ولا أعرف إلا مصر، وكل المصريين متساوون فى نظرى»[٤١]

ومضى الملك قائلا «نعم هناك انتخابات، نعم هناك برلمان سينعقد ولكن الأمر أصبح لا ينتظر التأخير. فإذا ما تم الأمر وانتهينا من القضية العامة، كان فى الاستطاعة أن تأخذ الأنظمة الدستورية طريقها التقليدى المعتاد»[٤٢]

وهكذا وضعوا الوفد فى مأزق .. هو يريد الدستور والانتخابات فورا وهم يطالبون بجبهة قومية ومفاوضات مع الإنجليز من أجل الاستقلال.

وهكذا حاولوا خلق تناقض مصطنع. الاستقلال أم الدستور،

لكن النحاس باشا لم يتراجع وفى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٥ ألقى خطابا قال فيه «لا يصح أن لخدع بأقوال معسولة، بنداء إلى وحدة.. على أية شىء هذه الوحدة! لا لسنا نخدع بذلك. ما هى الوحدة؟ الوحدة تمسك قلبى وعزم صحيح على دستور ١٩٢٣، يقولون الاستقلال أولا فهل ننكص بينما يترك الحكم لبعض المصريين اسما الذين لا يستندون إلى الأمة فى شىء؟ كلا لا نقبل هذا مطلقا، وأحب أن نعض على الدستور بالنواجذ، هذا طريق الأمة وطريق الوفد المرسوم، وبدون ذلك لا نفهم وحدة ولا جبهة»[٤٣]

ولقد كان الوفد من القوة بحيث استطاع أن يجبر الجميع على عودة دستور ٢٣ وفى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ صدر المرسوم الملكى بعودة الدستور.

واستمر الوفد على رفضه لفكرة الوزارة الائتلافية وضغط حتى نجح فى التوصل إلى وزارة «محايدة» شكلها على ماهر لتجرى الانتخابات على أن يشكل وفد للمفاوضات يضم أغلبية من الوفد وممثلين للأحزاب الأخرى.

وفى مايو ١٩٣٦ أجريت الانتخابات وحصل الوفد على ١٧٩ مقعداً فى مجلس النواب مقابل ٥٣ لجميع الأحزاب الأخرى، وشكل النحاس وزارتهَ الثالثة فى ١٠ مايو ١٩٣٦.

وأمام البرلمان الوفدى ألقى النحاس خطابا للعرش تميز بتطور جديد فى تبنى الوفد لشعارات إيجابية مثل إلغاء ضريبة الخفر فى الريف- معالجة مشكلة الديون العقارية- إنشاء بنك للتسليف الصناعى- المحافظة على التعريفة الجمركية- إلغاء القوانين الاستثنائية - إصلاح القرية المصرية بإنشاء قرى نموذجية وتوفيرالمياه الصالحة للشرب- استقلال القضاء وتعزيز حقوقه. لكن مجمل السياسات والشعارات ظلت تدور فى طاحونة النظام الهجين.

وفى ذلك الحين كانت المفاوضات من أجل التوصل إلى معاهدة ١٩٣٦ قد بدأت.. وكان الإنجليز حريصين على عقد معاهدة مع مصر تكفل لهم حقوقا «قانونية»! تمكنهم من استخدام أراضى وموارد مصر فى حرب كان العالم أجمع يتوقع نشوبها. ويرى البعض أن الزعماء المصريين كانوا حريصين هم أيضا على توقيع معاهدة مع الإنجليز ليس فقط من أجل الحصول على مكاسب جديدة (مثل إلغاء الامتيازات الأجنبية - والتأكيد على الاستقلال السياسى.. إلخ)، وإنما أيضا لأنهم شعروا بالانزعاج من النفوذ الإيطالى القريب فى ليبيا ثم الغزو الإيطالى للحبشة (حيث موارد النيل) وحيث الحدود ملاصقة للسودان، الأمر الذى دفعهم لطلب نوع من الضمان البريطانى[٤٤]

وبرغم ذلك فقد تعرضت معاهدة ١٩٣٦ لهجوم شديد من بعض المصريين، الأمر الذى دفع أنصار الوفد إلى المبالغة الشديدة فى تمجيدها.. وكتب د. محمد عبد الله العربى - أستاذ القانون العام بكلية الحقوق دراسة بعنوان «المعاهدة من الوجهة القانونية- معاهدة ٢٨ أغسطس ١٩٣٦ تحقق لمصر استقلالها التام وسيادتها الكاملة» [٤٥] وقام بعد ذلك بطبعها فى كتاب أهداه إلى بطل الاستقلال الرئيس الجليل والزعيم الموهوب صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا».

بل إن أحد كتاب الوفد قد بالغ إلى حد إهداء كتاب له عن المعاهدة «إلى محرر مصر..

ومن غير «مصطفى النحاس» حرر مصر، منذ غزاها الفرس؟ أن أربعة وعشرين قرنا لتخر خاشعة بين يدى القائد الموفق وعلم الجهاد الخفاق ورسول السلام والوفاق، وبطل سيشل وعميد الوفد، ورمز الوحدة الوطنية وصاحب الرياسات الجليلة ومنقذ الدستور وبطل الجلاء...إلخ»[٤٦]

وكان طبيعيا بعد كل هذا التمجيد أن يتساءل الكاتب الوفدى «كيف نشكو من وجود الطيارات الحليفة تذود الأذى عن البلاد مادامت لم تكتمل لدولتنا الناشىءة الاسراب الكافية لصد غارات الدول الغازية المجهزة بآلاف الطيارات، كيف نشكو من «ضيافة» عشرة آلاف جندى...»[٤٧]

وكان طبيعيا أيضا بعد كل هذا التمجيد أن يستشعر الملك الشاب الحرج من نفوذ النحاس، وكان النحاس الذى اكتسب نفوذا شعبيا لا مثيل له، فى هذه الفترة قد تذكر إلى حد ما التراث «الليبرالى» فى الموقف من الحكم «الأوتوقراطى» وبدأ يتعمد أن يعامل الملك بصورة مهينة. وثمة قصص عديدة تروى حول هذه المعاملة «الليبرالية» للملك والتى اتسمت بموقف معاد لنفوذ السراى ومحاولة لإعطاء كل السلطة للوزارة الممثلة لأغلبية البرلمان. وخلال زيارة الملك للصعيد أصدر وكيل وزارة الداخلية البرلمانى تعليمات إلى مديرى الأقاليم التى سيزورها الملك بألا يقيموا زينات لأن ميزانية المجالس البلدية لا تحتمل نفقات جديدة. وقام الملك بجولته وحيدا هو ورجال حاشيته دون أن يرافقه أية وزير، وتحت ضغط الوفد قبل الملك التنازل عن ثلث المخصصات المالية للقصر، بل إن الحكومة قد اعترضت على تعيين مهندس كهربائى فى القصر الملكى كتأكيد لسلطاتها على موظفى السراى[٤٨]

ولقد وصل الأمر بالعلاقة بين الملك الشاب فاروق والنحاس إلى حد أن دافيد كيلى مستشار دار المندوب السامى البريطانى كتب فى مذكراته يقول «.. لقد أسر لى صديقى حسنين باشا يوما بأن الملك فاروق كان يبكى من الإهانة حينما كان يلمس فى الصحف اهتماما بالنحاس أكثر من الاهتمام بشخص الملك»[٤٩]

وكان طبيعيا أن تنجح الدسائس التى حاكها على ماهر والعناصر الموالية للمحور لإسقاط حكومة النحاس، وفى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، أقال الملك فاروق حكومة النحاس باشا بصورة مهينة إذ أرسل له خطاب إقالة يقول فيه «نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم، وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور

وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها، وتعذر إيجاد سبيل لإصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها لم يكن بد من إقالتها».

والحقيقة أن هذه الإقالة- غير المهذبة- من جانب فاروق لم تكن مجرد تعبير عن انتهاك سريع لمبادئ دستور ١٩٢٣ ونفاد صبر من حكم الوفد صاحب الأغلبية البرلمانية لكنها- وهذا هو الخطير فى الأمر- كانت أيضا تعبيراً عن امتداد نفوذ المحور إلى السراى وبداية لفترة لعبت فيها بعض العناصر القريبة من المحور دورا مهما فى السياسة المصرية.

فعلى ماهر المدبر الأصلى لهذه المؤامرة تقول المخابرات الإنجليزية عنه إنها اكتشفت فى الوثائق الألمانية «أنه كان يحصل على مبالغ مالية عن طريق بنك درسدنر Dresdner»[٥٠]

ولم يكن على ماهر وحده فقد كان هناك أيضا أحمد كامل باشا الذى يقول عنه اللورد كيلرن فى تقريره إلى وزارة الخارجية البريطانية «عينه على ماهر مديرا عاما لبلدية الإسكندرية فى ١٩٣٩، واتهم بميله إلى المحور»[٥١]

ويقول كيلرن أيضا فى تقريره السابق، إن عبد الرحمن عزام باشا «كان معروفا عنه اتصاله الوثيق بعلى ماهر باشا، بل اتهم بإجراء اتصالات مشبوهة بقوات المحور»[٥٢]

ويقول كيلرن أيضاً إن محمود عزمى أصدر فى مارس ١٩٣٦ صحيفة أسبوعية قيل أنه تلقى العون فى إصدارها من الإيطاليين. ومحمود ابو الفتح «قيل إنه فى وقت من الأوقات يأخذ أموالا من الإيطاليين»[٥٣]

والنبيل عباس حليم والذى يقول كيلرن إنه «زار المانيا فى صيف ١٩٣٨ وحضر مؤتمر الحزب النازى فى نورمبرج»[٥٤]

والحقيقة أن النفوذ الفاشستى كان قد وجد لنفسه سبيلا إلى مصر منذ أمد طويل. فالجالية الإيطالية والمدارس الإيطالية كانت تلعب دوراً مهماً فى المجتمع المصرى وقد استفاد الفاشست من هذه الحقيقة واستغلوها استغلالا كبيرا.

وقد كانت الطبقات الأرستقراطية المصرية تفضل أن ترسل أبناءها إلى مدارس أجنبية ويمكن ملاحظة خطر هذه المدارس من تزايد عددها بصورة كبيرة وتنوعها بين فرنسية وإنجليزية وألمانية وإطالية.

ومع تزايد المد الفاشستى تشكلت قوى سياسية تحمل ذات التوجه مصر الفتاة (بقمصانها الخضر) وانجرفت جماعة الإخوان فى ذات الاتجاه إلى الدرجة التى دفعت حسن البنا إلى الزعم بأن كلا من ألمانيا وايطاليا واليابان قررت أن تتجه نحو الإسلام، وانها قررت تعليم اللغة العربية كلغة أساسية فى مدارسها [٥٥] وبرغم الكذب الواضح لمزاعم حسن البنا فإنها قد تركت أثرا لدى بعض البسطاء، وثمة وثائق عديدة تؤكد علاقة البنا بالمحور وتلقيه أموالا من ألمانيا[٥٦]

كما أن الوفد قد انجرف هو أيضا فى هذا التيار فأسس تنظيم «القمصان الزرق» الذى ضم نحو ١٠،٠٠٠ عضو[٥٧] ليكشف وبوضوح عن التركيب الطبقى الهجين والنزوع دوماً إلى إمساك العصا من منتصفها.

ويبدو أن الفاشست قد نجحوا فى أن يجعلوا من القاهرة واحدة من المراكز المهمة لجواسيسهم، وثمة دراسة حول هذا الموضوع تقول «إن القاهرة هى أحد المراكز الرئيسية للتجسس لحساب الفاشست الإيطاليين والألمان. وفى اجتماع عقده العملاء الفاشست فى القاهرة وضعت خطة عامة لنشر الدعاية الفاشستية فى الشرق الأدنى.. وقد رصدت وزارة الدعاية الألمانية مبلغ ٣٠٠٠ جنيه إسترلينى شهريا للدعاية الفاشستية فى القاهرة، أن الدعاة الفاشست يرددون للجماهير المسلمة دعايات تقول إن الكثيرين من الألمان والإيطاليين قد اعتنقوا رسالة محمد.. وهم يوزعون كتاب «كفاحى» باعتباره قرآنا جديدا».

وتمضى الدراسة فتقول «إن فى مصر وحدها ما يزيد على ٣٠٠ جاسوس ألمانى»[٥٨]

ولقد حاول القصر الملكى المصرى بتدبير من على ماهر المناورة بذكاء تقربا من المحور، ويبدو الطابع الانتهازى لهذه المحاولات من أن التقارب مع المحور كان يتم كلما تدهور الموقف العسكرى لقوات الحلفاء، فإذا ما تغير الموقف العسكرى لصالح الإنجليز تراجعت الاتصالات تماما وعاد فاروق للارتماء تحت أقدام الإنجليز[٥٩]

لكن الدلائل كلها تشير إلى أن هذه الاتصالات قد تمت فعلا.. فقد كتب الكونت شيانو وزير خارجية الدوتشى فى مذكراته يقول إنه تلقى نبأ من «أتوليكو» السفير الإيطالى فى برلين عن مقابلة جرت بينه وبين مراد سيد أحمد باشا وزير مصر المفوض فى برلين استفسر فيها الوزير المصرى باسم مليكه «الذى يعلن نفسه معاديا للانجليز» عما إذا كان المحور سيكون على استعداد لمساندته إذا أعلنت مصر حيادها وترتب على ذلك تدخل

مباشر أو غير مباشر من جانب بريطانيا»[٦٠]

وكان هناك طريق آخر للاتصال عن طريق السفير المصرى فى طهران يوسف باشا ذو الفقار (والد الملكة فريدة) الذى قابل السفير الألمانى هناك حيث شرح له وجهات نظر فاروق ورجاه أن يبلغها إلى هتلر، وقد جاء فيها أن فاروق وشعبه لا يرغبون فى حرب مع ألمانيا وأن جيشه ضعيف لا يستطيع القيام فى وجه الإنجليز.. ثم ختم رسالته بقوله بأن «فاروقا وشعبه يأملون فى رؤية القوات الألمانية منتصرة ومحررة لهم من الاحتلال البريطانى المهين»[٦١]

وكانت هناك أيضا تجمعات من الضباط المصريين الموالين للمحور وكان الأب الروحى لهذه التجمعات عزيز المصرى باشا وكان قد عين مفتشا عاما للجيش المصرى. وفى ١٩٣٩ عينه على ماهر رئيسا لأركان حرب الجيش ثم أحيل على المعاش فى عهد حكومة حسين صبرى بناء على طلب الإنجليز، وكان عزيز المصرى على علاقة بجماعة «مصر الفتاة» ويروى أحد زعماء هذه الجماعة وهو محمد صبيح أن عزيز المصرى قد اتصل بهم وطلب «أن نجتهد فى البقاء خارج المعتقلات والسجون وأن نحافظ على مخازن أسلحتنا». وقال «إن محاولات ستبذل لكى يسافر إلى الخارج وإذا نجحت فسيتصل بنا عن طريق الراديو»[٦٢]

ونلاحظ أيضا أن أحد الذين رافقوا عزيز المصرى فى محاولة الهرب المستمر بهدف الاتصال بالمحور كان الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف وهو أحد مؤسسى نشاط الإخوان المسلمين فى الجيش.

لقد تحالفت كل هذه القوى لتنتهز فرصة التقدم السريع للقوات الألمانية لتحاول أن تحدث التحول الذى خطط له المحور طويلا.. وهو حركة معززة من القوى الشعبية فى اتجاه المحور.

وفى يوم ١ فبراير ١٩٤٢ طافت فى القاهرة مظاهرات مكونة أساسا من طلاب الأزهر الذين تحركوا بإيعاز من الشيخ المراغى أحد أقطاب القصر الملكى وذى الميول المحورية وحليف على ماهر، وكانت المظاهرات تهتف «إلى الإمام يا روميل- على ماهر رجل الساعة»[٦٣]

وكل الدلائل تشير إلى أصابع على ماهر فى تحريك هذه المظاهرات، ويؤكد الدكتور

الطيب الناصر (وهو شخص موال للمحور أقام فى إيطاليا ثم ألمانيا وأسس جمعية مصر، وهى جمعية صورية تأسست بالخارج لخدمة المحور) أنه «عندما قابل الكونت ماتزولينى فى روما- وهو آخر وزير إيطالى مفوض فى مصر- أخبره أنه «اتفق شخصيا مع ماهر باشا على أن تثور مصر على الإنجليز فى الوقت المناسب لتمهيد السبيل لجيوش المحور».

وردا على ذلك تحركت دبابات الإنجليز لتحاصر القصر الملكى وتجبر الملك -هذه المرة- على دعوة النحاس باشا لتأليف الوزارة.

والحقيقة أن كلاما كثيراً قد قيل حول هذه المسألة واستخدمها خصوم الوفد بكثرة مستغلين المشاعر المصرية المعادية للاحتلال الإنجليزى لكننا عندما نحلل الأمر فى ضوء مؤامرة أنصار المحور وانغماس السراى فيها وخطر اقتراب القوات الألمانية من الإسكندرية نستطيع أن نفهم كيف اضطر الإنجليز إلى العمل مكرهين على الوصول بالنحاس باشا- عدو الأمس- إلى مقعد الوزارة من جديد.

والذى نود أن نشير إليه فى هذا الصدد أن تجمعات اليسار والعناصر الماركسية هى التى حملت طوال فترة الثلاثينيات عبء مقاومة النشاط الفاشى وكشفه.

وفى مطلع الثلاثينيات تأسست فى القاهرة والإسكندرية جماعة باسم «جماعة مناهضة العداء للسامية» تركز نشاطها أساسا وسط التجمعات الأجنبية وهذه الجماعة نبعت منها مجموعات يسارية وماركسية بدأت بمجرد العداء للفاشية ثم تطورت إلى الاقتراب من الماركسية.

وتقدم الماركسيون المصريون أيضا لأداء هذا الواجب وكان من أبرزهم عصام الدين حفنى الذى أصدر عدة كتب ونشر عشرات المقالات لإدانة الفاشية وكشفها[٦٤].

وعندما كانت الفاشية تطارد الفنانين المناهضين لها بحجة مقاومة «الفن المنحط» أصدر ٣٧ من أشهر الكتاب والفنانين والشعراء المصريين بإيعاز من العناصر الماركسية نداء موقعا منهم فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٨ بعنوان «يحيا الفن المنحط» يهاجمون فيه الفاشية هجوما عنيفا.

كذلك كان «اتحاد أنصار السلام المصريين» الذى تكون فى عام ١٩٣٦ من عناصر ماركسية أحد القوى النشيطة فى العمل ضد التيار الفاشى بل إنه قد حاول تنظيم حملة

للتطوع لتأييد الجمهوريين الإسبان.

وكان «النادى الديمقراطى» واحدا من أهم التجمعات الماركسية لتنظيم النضال الجماهيرى ضد الفاشية وقد تميز على غيره من المحاولات الأخرى بجماهيريته وقدرته على استيعاب عناصر مصرية فيما جعل له دور أساسى فى نشأة الحركة الماركسية الحديثة فى مصر.

والحقيقة أن فترة الثلاثينيات - بكل ما حملته من تعقيدات- كانت فترة اختمار فكرى جديد للمجتمع المصرى بأكمله.

فإذا كان الأزمة الاقتصادية الساحقة قد هزت كل أركان النظام الرأسمالى العالمى فإنها قد تركت نفس الأثر فى مصر، لكن الفكر الرأسمالى فى مصر كان لايزال حديث الولادة، فجاءت الأزمة الاقتصادية لتهز اعتقاد الكثيرين فى صحته، وبحثا عن بديل اتجه الكثيرون من مفكرى هذه الطبقة الهجين إلى النزعة الإسلامية، ولعل هذا يفسر لنا لماذا اندفع هؤلاء المفكرون مثل حسين هيكل - العقاد- طه حسين وغيرهم فى تبرئة أنفسهم من أية نزعة ليبرالية حقيقية بتقديم كتب عن التاريخ الإسلامى وهو ما أشرنا إليه فى فصل سابق.

وتبرز فى هذه الفترة تيارات شبه فاشية بعضها سافر مثل «مصر الفتاة» التى كتب قائدها أحمد حسين يقول «يا شعب مصر.. يا أمجد شعب فى الوجود وأعظمه، لقد حانت ساعة اليقظة... ليكن صوتنا مدويا، ولتكن صرختنا من الأعماق، وليكن إيماننا جبارا يدك الجبال ويكون شعارنا مصر فوق الجميع»[٦٥]

لكننا نلاحظ أن هؤلاء الذين صرخوا من الأعماق «مصر فوق الجميع» سرعان ما وجدوا أنهم فى تناقض حاد مع الدعاوى الشوفينية للنازية والتى تضع الشعب المصرى والسلالة السامية عموما فى مرتبة منحطة.

كذلك يتعين أن نضع فى اعتبارنا أن كثيرين من الذين اتجهوا نحو الفاشية كانوا مدفوعين بتصور فج للتعاون مع الفاشية لتحرير مصر من الإنجليز.

وإذا كان هذا التعاون مع الألمان ضد الإنجليز قد أصبح شعارا لبعض جماعات البرجوازية المصرية فإن الجماعات البرجوازية الأخرى كان شعارها الارتماء فى أحضان الإنجليز ضد الفاشية أحيانا تحت شعارات وطنية تقول بكسب ود الإنجليز فى محنتهم حتى إذا ما انتهت الحرب كنا على حق كامل فى المطالبة بالاستقلال، وأحيانا تحت

شعارات ديمقراطية مثل مقاومة الفاشية ونزعاتها. وكان كلا الطرفين يمثلان – برغم تناقضهما – هذه الطبقة العاجزة بسبب تكوينها الاجتماعى الهجين، والتى لا تستند إلى ثقة حقيقية فى قدرة الجماهير على تحقيق الاستقلال.

وفى هذه الأثناء قدم الماركسيون المصريون شعارا جديدا يطالب بإقامة جبهة للنضال بحزم ضد الفاشية وفى نفس الوقت إدانة الاحتلال البريطانى لمصر. وتبلور فى شعار ضد الفاشية ولكن ليس مع الإنجليز». وكان ذلك يعنى فى التطبيق إدانة الاحتلال نظريا وسياسيا دون اتخاذ إجراءات عملية قد تؤدى إلى إعاقة المجهود الحربى للحلفاء.

ولم يكن هذا هو الخلاف الوحيد فى الشعارات.

فكل السياسيين والمثقفين من رجال الطبقة الحاكمة كانوا يرفعون شعار «وحدة وادى النيل» «نيل واحد– شعب واحد – ملك واحد»، وفى مواجهة ذلك رفع الماركسيون شعار «الاستقلال التام– الكفاح المشترك مع الشعب السودانى– مع منحه حق تقرير المصير».

وفى مواجهة شعار محاربة «الفقر والجهل والمرض الذى بدأت البرجوازية الهجين تثير ضجة كبيرة حوله رفع الماركسيون شعارات الإصلاح الزراعى وتأميم وسائل الإنتاج.

وكان هذا التمايز الفكرى الذى حققه الماركسيون تعبيرا عن واقع جديد بدأت ملامحه بوضوح فى وجدان المجتمع المصرى، هذا الواقع عبرت عنه الانقسامات المتتالية فى حزب الوفد والتخبط الذى صاحب سياسته ونقصان جماهيريته إلى حد كبير وخاصة بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وتناقض كفاحيته كحزب وطنى مناهض للاستعمار وتركز كل هم قادته فى العودة إلى السلطة من جديد.

وإذا كانت التجمعات السياسة الاخرى إما مرتبطة بسياسة الاحتلال، أو مشبوهة بعلاقات مع المحور أو ذات اتجاهات وبرامج ضيقة الأفق بحيث تعجز عن التجاوب مع الانطلاق الفكرى للمثقفين والمناضلين المصريين الشباب فقد كان هؤلاء جميعا فى حالة بحث عن طرق جديدة.

وفى هذه الفترة بالذات وضعت اللبنات الأولى فى تنظيم الضباط الأحرار. وفيها تأسست التنظيمات الماركسية المصرية الحديثة.

وباختصار فإن المجتمع المصرى كان فى هذه الأثناء يبحث عن قيادة جديدة..

وعندما انتهت الحرب كان الجميع ينتظرون اندلاع ثورة تشبه ثورة ١٩١٩ للمطالبة بالاستقلال، وكان شعب مصر يرزح تحت وطأة أزمة اقتصادية عنيفة والأسعار فى

ارتفاع وبانتهاء الحرب انتشرت جيوش العمال المتعطلين باعداد كبيرة وخاصة بين الذين كانوا يعملون فى فترة الحرب فى معسكرات وورش قوات الحلفاء، وكان جنود الحلفاء يملأون القاهرة والإسكندرية وكل المدن بصورة تستفز المشاعر الوطنية.

وفى ظل كل ذلك كانت كل أحزاب وتجمعات الطبقة الحاكمة تركز آمالها فى مفاوضات جديدة مع الإنجليز.

ومن ثم كانت تعزل نفسها عن الحركة الحقيقية للمجتمع.

وفى هذه الأثناء كانت مدافع حماة ستالينجراد قد أيقظت مشاعر الكثيرين فى مصر تجاهها. وكان الانتصار الساحق للقوات السوفيتية مثار إعجاب الكثيرين، وكان النشاط النقابى والعمالى يتعاظم وتأسس من جديد اتحاد عام للنقابات يلعب فيه الماركسيون دوراً أساسيا وبدأت التنظيمات الماركسية تمارس نشاطا واسعا وسط العمال والمثقفين المصريين.

واقترب موعد افتتاح الجامعة فى أكتوبر ١٩٤٥ وامتلأت شوارع القاهرة بكتابات على الجدران تدعو طلاب الجامعة للثورة ضد الاحتلال، ألم تقم ثورة ١٩١٩ فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، فلماذا لا يحدث ذلك فى أعقاب الحرب الثانية؟ وتهيأ الجميع لانتظار الحدث الكبير إلى حد أن التنظيم الماركسى «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» (حدتو) وزع منشورا وجهه إلى «ضباط وجنود الجيش والبوليس» فى يوم ٥ أكتوبر ١٩٤٥ أى صبيحة افتتاح الجامعة يدعوهم فيه إلى عدم التعرض للطلاب الذى سيثورون دفاعا عن الاستقلال.

لكن الجامعة افتتحت ولم يحدث شئ، فالوفد الذى كان يملك السيطرة الفعلية على جماهير طلاب الجامعة لم يكن ضمن مخططه أية أعمال ثورية محاولاً إظهار اعتد له حتى يرضى الإنجليز والقصر بعودته إلى الحكم.

وإذا كان بعض المحللين قد اعتبروا أن منشور ٥ أكتوبر دليلاً على مبالغة تنظيم «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى» وإفراطه فى التفاؤل أو حتى على عدم فهمه للواقع، فإن هذا التنظيم قد أدرك على الفور أن الجامعة كان يجب لها أن تتحرك وأن عدم تحركها لا يعنى إلا شيئا واحدا هو سقوط قيادة الطبقة الحاكمة وعجزها عن قيادة النضال الوطنى.. وطرح شيئا جديدا هو خلق قيادة وطنية ديمقراطية جديدة قادرة على أن تكون طليعة الجماهير الشعبية ضد الاستعمار والقصر. وهكذا تكونت «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» وهى التنظيم الجماهيرى الذى قاد المد الثورى العارم فى نهاية عام ١٩٤٥ وطول عام ١٩٤٦، والذى نجم عنه جلاء القوات الإنجليزية من المدن المصرية

واقتصار وجودها فى القنال.

إنها إرهاصات ثورة يوليو التى نحت هذه الأحزاب جميعا جانبا هى وتركيبتها الاجتماعية المرتبكة وتقوم ثورة يوليو بتصفية نفوذ هذه الطبقة. بفعل قوانين الإصلاح الزراعى والتأميمات ولعل السلطة الناصرية قد فوجىء بأن ذات الأسر التى وردت أسماؤها فى قوائم الخاضعين للإصلاح الزراعى هى ذاتها التى خضعت لقوانين التأميم فى أغلب الأحيان، إنها الطبقة الخلاسية تتعرض لاجتثاث جذورها الاقتصادية والسياسية.

لكنه يتعين علينا أن نلاحظ أن هذا التغيير فى البنية الاقتصادية والسياسية الحاكمة لم يصحبه تغيير فى الفكر الحاكم، فقد ظل الدين محلا للاستخدام فى تبرير مواقف وأفعال الحكم، وظلت حرية التعبير غير قائمة لا هى ولا حرية الرأى ولا حرية الفكر ومن ثم كان ولم يزل العقل سلاحا محرما وممنوعًا من الاستخدام.

وهو ما يحتاج إلى كتابات أخرى.

الهوامش

(١) د. مراد وهبة- المعجم الفلسفى.
(٢) محمد عودة - سبعة باشوات وصور أخرى- الكتاب الذهبى- ص١١٧.
(٣) مريت بطرس غالى- سياسة الغد- ص ٤٦.
(٤) المرجع السابق- ص٤٨.
(٥) قلينى فهمى باشا - آراء وذكريات فى السياسة والاقتصاد والاجتماع - مطبعة المجلة الجديدة (١٩٣٧) - ص٣٥.
(٦) د. راشد البراوى - محمد حمزة عليش- التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث ص٢٥٠.
(٧) محمد على علوبة باشا- مبادئ فى السياسة المصرية - مطبعة دار الكتب ص ٥١.
(٨) الأب هنرى عيروط اليسوعى- الفلاحون - ترجمة د. محمد غلاب- الطبعة الثانية- مطبعة شركة الإعلانات الشرقية- ص ١٢٦.
(٩) عبد المنعم الغزالى- تاريخ الحركة النقابية المصرية- دار الثقافة الجديدة- عام ١٩٦٨- ص٢٠٦.
(١٠) د. حافظ عفيفى باشا- على هامش السياسة المصرية- ص١٦٥.
(١١) علوبة باشا- المرجع السابق- ص٢١..
(١٢) عفيفى باشا- المرجع السابق- ص١٥٥.
(١٣) المرجع السابق- ص ١٣٢.
(١٤) عبد الحميد عفيفى مطر- التعليم والمتعطلون فى مصر- ص٢٥٠.
(١٥) علوبة باشا - المرجع السابق- ص ٢٣٧.
(١٦) علوبة باشا- المرجع السابق- ص ٤١.
(١٧) المرجع السابق- ص٨٧.
(١٨) د. مصطفى مؤمن- صوت مصر- دارا لكتاب العربى(١٩٥١) - ص٤٩.
(١٩) راشد البراوى وعليش - المرجع السابق- ص ٢٨٢.
(٢٠) فوزى جرجس - دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى- مطبعة الدار المصرية عام ١٩٥٨- ص١٨٠ (نقلا عن دراسة أعدتها الأمم المتحدة عن التطورات الاقتصادية فى الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ و١٩٥٤ص٢٧.
(٢١) البراوى وعليش - المرجع السابق- ص ٢٧٥.
(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع عبد المنعم الغزالى المرجع السابق، رؤوف عباس- الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٤ دار الكاتب العربى- ١٩٦٧.
(٢٣) الغزالى - المرجع السابق- ص١٧٠-١٧٢.
(٢٤) د. رفعت السعيد - عصام الدين حفنى ناصف- سلسلة طلائع الفكر الاشتراكى- دار الثقافة الجديدة- ص٦٦.
(٢٥) مريت غالى- المرجع السابق- ص٧٢.
(٢٦) علوبة باشا- المرجع السابق- ص٥١.

(٢٧) الغزالى- المرجع السابق- ص٢٠٢.
(٢٨) مجلة التطور- عدد مايو ١٩٤٠.
(٢٩) قلينى باشا - المرجع السابق- ص٤.
(٣٠) رمسيس يونان- غاية الرسام العصرى- مطبوعات جماعة الدعاية الفنية ١٩٣٨- ص٥٢.
(٣١) المرجع السابق- ص٤٩.
(٣٢) المرجع السابق- ص ٥٠.
(٣٣) مجلة الفنون- المجلد الأول- العدد الثانى- ربيع ١٩٧١، مقال محمد شفيق - رمسيس يونان وجيل التمرد- ص٨٠.
(٣٤) ألبير قصيرى- قصة قتل الحلاق زوجته. مجلة التطور- أبريل ١٩٤٠.
(٣٥) عبد العظيم رمضان- المرجع السابق- ص٧٧٣.
(٣٦) الأهرام ١٩٣٥/١/١٢.
(٣٧) الأهرام ١٩٣٥/١١/١١.
(٣٨) الأهرام ١٩٣٥/١١/١٤.
(٣٩) عبد الحميد المشهدى - صحيفة سوابق- ص٤٦.
(٤٠) المرجع السابق- ص٤٦.
(٤١) المرجع السابق- ص٤٧.
(٤٢) محمد زكى عمر- ربع قرن فى مفاوضات - مطبوعات دار الشروق عام ١٩٤٦-ص١٥٨.
(٤٣) عبد الحميد المشهدى- المرجع السابق- ص٤٨.
(٤٤) يوزباشى صلاح نصر- يوزباشى كمال الدين الحناوى- الشرق الأوسط فى مهب الريح (دراسات إستراتيجية) - مكتبة النهضة - الطبعة الأولى عام ١٩٤٩-ص٦٤.
(٤٥) الجهاد- إعداد شهر سبتمبر- ١٩٣٦.
(٤٦) عبد الحليم إلياس نصير- عهد الاستقلال- مطبعة عبد الحليم حسن عام ١٩٣٦- ص١.
(٤٧) المرجع السابق- ص١١٣.
(٤٨) عبد الحميد المشهدى- المرجع السابق- ص٦٦.
(٤٩) محمد عودة - المرجع السابق- ص١٥٤.
(٥٠) Krik, G. The Middle East in the war 1939-1945 -(london) 1953pp.
(٥١) رأى السفير البريطانى منذ ٣٠ سنة فى ١٠٠ سياسى مصرى، الأهرام ١٩٧٠/٢/١٣.
(٥٢) الأهرام ١٩٧٠/٢/٦ (جزء من التقرير المشار إليه فى المرجع السابق وقد نشره الأهرام فى حلقات أسبوعية).
(٥٣) الأهرام - المرجع السابق.
(٥٤) الأهرام- تقرير كيلرن- المرجع السابق- ١٩٧٠/٢/١٣.
(٥٥) النذير- ٤ من ذى القعدة ١٣٥٧هـ. (العدد ٣٠) مقال للأستاذ حسن البنا.
(٥٦) راجع نصوص هذه الوثائق فى :
د. رفعت السعيد - حسن البنا - الشيخ المسلح- مؤسسة أخبار اليوم- (٢٠٠٤) ص٢٠٢.
(٥٧) تقرير من السير مايلز لامبسون إلى مستر إيدن (من وثائق وزارة الخارجية البريطانية- مودعة الآن بالمتحف البريطانى) ملف رقم ٣٧١/ ٢٠٩٠٩ سرى / ١٢٥٢١٧- أرشيف رقم ٨ - مصر - التقرير السنوى من عام ١٩٣٦ (ل. ١٦/٣٥٣٢/٣٥٢٢).
(٥٨) The Communist International - Vol: XVII - No, 61939 By - D. Davos. - P476.
(٥٩) مجلة السياسة الدولية - عدد أكتوبر ١٩٧١- مقال د. عبد العظيم رمضان - الاتصالات المصرية بدول المحور

١٩٣٩-١٩٤٥.

(٦٠) Ciano- Count G Alesazzo, Ciano's Diary (1939-1943) ed. Malcolm , London, Heinemenn p.32.

(٦١) د. محمد أنيس- دراسة خاصة عن ٤ فبراير - (الأهرام ١٩٦٧/٢//٩.

(٦٢) محمد صبيح - من العلمين إلى سجن الأجانب- ص٢٨.

(٦٣) روزاليوسف ١٩٥١/١/٢٣- مذكرات الدكتور الطيب ناصر.

(٦٤) لمزيد من التفاصيل حول حملة عصام الدين ناصف على الفاشية راجع:
د. رفعت السعيد - عصام الدين حفنى ناصف- المرجع السابق- ص١٤وما بعدها.

(٦٥) الصرخة - ١٩٣٣/١٠/٢١.

هل هى بداية
أم مجرد خاتمة؟

- قد أختلف معك فى الرأى لكننى مستعد أن أدفع
حياتى ثمنا لحقك فى الدفاع عنه

فولتير

- كثيرون يقولون إنهم يريدون تغيير العالم . لكن
أحداً منهم لم يغيّر نفسه

تولستوى

ونقول يقينا ليست خاتمة فنحن لم نبدأ بعد.

والبداية الحقيقية ليست فى أن تكتب كتابا مهما كانت علمانيته أو ليبراليته أو شجاعة معطياته ثم تلقيه إلى البحيرة الراكدة فلا يسمع به أحد حتى طحالبها. ولا يقرأه إلا نحن.. أقصد نحن هذه المجموعة من القارئين والكاتبين التى لا يتجاوز عددها مئات أو حتى آلاف قليلة، وكأننا نكتب بأنفسنا لأنفسنا. وهى ليست فى حوار أو ندوة أو خطبة وفقط.

البداية كما أعتقد هى تحرك جمعى – مهما قل عدده– يخوض معركة النهضة الشاملة التى تتحدى كل من يتحدى العقل والعلم، فترفض الظلام والاستبداد والظلم. ترفضه جملة وتتحداه بأكمله ودون تفريق.

بداية تتحدى السائد والمستقر والراكد وترفض الاستكانة له، وترفض القبول بأنصاف الجمل وبتردد النطق بالحق والحقيقة. وتخضع لمعطيات العقل والعلم وتتمرد على كل ما عداها.

بداية ترفض «تسليع» الدين للقدس(أية تحويله إلى سلعة) سواء كان تسويقها على أيدى رجال الدين أو القوى الظلامية أو السلطة. ومن ثم يمتنع على الجميع «الاتجار» بالدين. أقول الجميع، فقد حدث ويحدث أن يتحدث البعض من كتاب النظام ضد إقحام الدين فى السياسة ثم إذا بهم هم أنفسهم يتاجرون بانصياع رجال دين لهم فى ميدان السياسة. فيبدو الأمر وكأنه يفتح باب المماثلة أمام الظلاميين.

بداية تلتفت إلى التعليم الذى تحول فى الفترة الأخيرة إلى مجرد مسرحية هزلية وهزيلة يجرى تمثيلها يوميا فى فصول الدراسة ومدرجات الجامعات. المناهج مجرد تعبير عن تعزيز التخلف الفكرى وأعتذر إذ أضيف التخلف العقلى بحيث يتحول المنتج التعليمى إلى عبء على العقل وعلى الوطن وحتى على سوق التوظف. كنا فى زمن ماض نشكو من لجوء النظام التعليمى إلى الحفظ والتلقين، فإذا بنا لا نجد فى فصول الدراسة لا حفظا ولا تلقينا، وينحسر الأمر كله إلى دروس خصوصية ليس هدفها التعرف على الشئ وعلى جوهره أو حتى مظهره وإنما حفظ إجابات معدة سلفا تمنح صاحبها جواز التخرج دون معرفة أو علم أو تعلم. ومثل هذا المنتج التعليمى هو المناخ الإنسب للجهل فالجهالة فالتجهيل، وهو الساحة التى ترتع فيها الأفكار الظلامية، وهو المساحة من الوطن التى ترفض العلم ولا تتقبله ولا تتعرف عليه وترفض أعمال العقل فالعقل لا يعمل أتوماتيكيا وإنما عبر تزويده بالعلم والمعرفة والاطلاع والقدرة على التفكير. فإن تم أعمال العقل دون ذلك فإنه سوف يثمر كائنا يسهل اقتياده نحو اللاعقلانية واللامعقولية سواء إلى حقول التطرف الظلامى أو حقول الضياع واللامبالاة والإحساس باللاجدوى.

بداية تحترم العلم ليس فقط عن طريق فتح أبواب التعرف على المنجز العلمى عبر العالم فى مختلف مجالات التخصص، وإنما الاستعداد والقدرة والحافز لتقديم منتج مصرى فى مختلف مجالات التقدم العلمى، فهل يتصور أحد أن ميزانية البحث العلمى هى تقريبا صفر. هناك فى الميزانية رقم صغير دومًا لو فحصت مفرداته لوجدتها وفقط مرتبات ومصروفات إدارية ونثريات، ولا شىء تقريبا للأبحاث بحيث يلجأ بعض الباحثين الجادين أن ينفقوا من رواتبهم الهزيلة على ما يقومون به من أبحاث. يفعلونها مرة ثم مرتين فيما تضيق جيوبهم عن الوفاء بأبسط متطلبات الحياة فيغلفهم الأحباط ويأمرهم بالكف عن أن يكونوا علماء حقا، ويتحولون إلى موظفين هادئين محبطين مدجنين، أو يطيحون بأنفسهم بعيدا عن تراب الوطن محلقين نحو نماذج مثل مجدى يعقوب أو زويل. وبالمناسبة لم يتحرك ضمير أحد من مسئولينا أمام سؤال مرير: لماذا ينجحون فى الخارج وليس هنا. لكننى أحذر من أن يتصور البعض أن البحث العلمى هو مجرد موازنة بل هو مجرد جزء من منظومة عقلانية وفكرية تحترم الإبداع ولا تعتبره بدعة (وكل بدعة ضلالة) وتحترم إعمال العقل وتحترم ثماره ولا تجعل عليه من قيد سوى العقل ذاته ولا تخضع أو تتردد

أمام الأفكار الظلامية التى تقدم حلولا قديمة مكومة فى كتب تراثية أعدت لزمان غير زماننا ومكان غير مكاننا ويتصور البعض أن فيها كل شىء صحيح. والحقيقة إنها مليئة بخرافات وتهيؤات لا يقبلها عقل عاقل ويتبدى الأمر مثيرا للحيرة عندما تكتشف أن بعض أصحاب فتاوى بير السلم وحتى بعض المحترمين من رجال الأفتاء يتصدون للإفتاء فيما يعلمون وفيما لا يعلمون وكل حصيلتهم من المعرفة هى ما ورد فى بعض كتب التراث من حكايات وروايات وحتى فتاوى قديمة تجاوزها العقل والعلم والزمان والمكان ناسين «أن من أفتى بغير علم فقد ضل وأضل». ويتبدى الإسلام على ألسنتهم وبلحاهم المزركشة وعماماتهم «المقلوظة» وهم يصولون فى فضائيات لا أدرى لماذا تكاثرت بصورة مريبة فى أيامنا هذه يسيئون إلى العقل ويفرغونه من قدرته على التعقل فى الأشياء والوقائع بل ويسيئون إلى المسلمين وإلى صورة الإسلام ذاته فى عقول الآخرين إذ يتبدى لمن لا يعرف أنه كما يقول هؤلاء وما هو كذلك.

ولمن أراد أن يعرف لماذا؟ وكيف ومن أين؟ أن يسأل عمن ينفق على هذه الفضائيات ولأية مصلحة يفعلها، وأن يسأل من الذى أساء إلى الإسلام أمام المسلمين وأمام غير المسلمين؟ وإلا فهل تتصورون أن هذا التيار الذى شحن بطاريات الغرب بالخوف من الإسلام والمسلمين قد جاء من فراغ؟ أم أنه وليد خوف من أفعال القاعدة وامتداداتها المختلفة. وخوف من «التأسلم» ورفض لإقحام الدين فى السياسة، وسخرية مما يطالعونه فى صحفهم كل يوم عن فتاوى غير عاقلة وغير منطقية مثل رضاع الكبير ومثل ادعاء أحد شيوخ السودان بأن بالإمكان حل مشكلة بلاده عن طريق تسخير الجان كما فعل سيدنا سليمان، أو هذا الباكستانى الذى زعم ذات يوم أن بالإمكان استخدام نظرية النسبية لقياس المسافة إلى الجنة والزمن الذى تحتاجه الروح للصعود إليها، وسخرية من مؤتمر تنفق عليها الملايين بزعم أسلمة العلوم الطبيعية كالفيزياء والكيمياء وعلوم الرياضيات.

نحن بأيدينا صنعنا كل هذا السخف الذى يتراكم فى عقول الغربيين ضدنا، ليس ضد الإرهابيين المتأسلمين وحدهم وإنما ضد المسلمين جميعا.

إنا بأيدينا جرحنا قلبنا

وبنا إلينا جاءت الآلام

وحتى عندما نحاول إقناع بعض مفكرى الغرب بأن هذا التطرف وذاك اللاعقل ليس

إسلاما بل هو تأسلم تكون إجاباتهم جاهزة إذ أنتم المسئولون فأمامنا مئات من كتب تروج التطرف وتقدم دينكم بصورة مشوهة وخالية من العقل ومعادية لمنجزات العلم، فكم كتابا كتبتم وكم مؤتمرا عقدتم؟ ويسألون ولهم كل الحق: أين شيوخكم المستنيرون ورجال دينكم العقلانيون، أين الأزهر؟ أين شيوخه الذين يتقن الكثيرون منهم فن إمساك العصى من المنتصف، والتباعد عن معركة أصبح اقتحامها واجبا دينيا ملحاً.

ولست أدرى إلى متى ينتظرون؟ الكراهية تفوح رائحتها فى تصرفات غريبة كثيرة وحتى فى بلدان عرفت التسامح الدينى والعقل واحترام الآخر انزلقت قوى مهمة تحاول التهجم على الإسلام وعلى المسلمين ويصل الأمر إلى أن يصبح الأمر مادة لاستطلاعات الرأى : هل توافق على بناء مساجد؟ وهل توافق أن تكون لها مآذن؟ وهل الإسلام دين عدوانى؟ مثل هذه الأسئلة وتلك الاستطلاعات ننظر إليها بريبة فلماذا تتكاثر هذه الأيام، تتكاثر فتتناغم مع فضائيات الإفتاء الملغوم وتكمل دورها. فهل آن لنا أن نفيق. وأن نواجه ذلك كله بموقف شجاع يتخذه رجال الأزهر يفارق وبحسم بين الدين المقدس وبين التأسلم إرهابا وفكرا وإفتاءً ولست أدرى إن لم يقوموا هم بذلك فمن يقوم به؟ وإن سكتوا فلماذا يوجدون أصلا؟ ألم يوجدوا ليكونوا هم ومؤسستهم منارة للإسلام الصحيح القابل والقادر على أن يكسب «الناس أجمعين» فإذا به بصمتهم يوشك أن يخسر الناس أجمعين من غير المسلمين.

نحن إذن بحاجة إلى نهضة شاملة متكاملة تفك إسار الدين من محاولات تسليعه. وتفك إسار العقل من محاولات تكميمه، وتفك إسار الإبداع بحيث ينطلق دون قيد . والخوض فى غمار العلم والبحث العلمى بممكنات وإمكانات ومناخ منفتح، نحن بحاجة إلى ممارسات شجاعة تفرض وحدة وطنية حقيقية وترفض كل تمييز فى بناء دور العبادة وكل تمييز فى تولى الوظائف وكل تمييز فى مناهج التعليم وأى تمييز بين مواطن مسلم ومواطن مسيحى.

وبدون ذلك تصبح جهود البعض منا ومهما تضاعفت واكتست بالشجاعة والقدرة على الإقناع مجرد رذاذ فى تربة قاحلة أو ومضة فى ظلمة متمترسة.

فلننهض .. لننهض جميعا، لنمتلك الشجاعة والقدرة والمعرفة والاتحاد معاً. لنفعل ولا نكتفى بكلمات خجوله وإلا فلا أمل.

لا أريد إحباط أحد، بل أحاول أن أستنهض الهمم، همم المخلصين لهذا الوطن

والخائفين على مصيره ومستقبله.

فلننهض ولنتمسك بمقولة أراسيموس «استحضر الضوء يذهب الظلام من تلقاء نفسه».

فليستحضر كل منا خيطا من ضوء تتجمع خيوطه لتوقظ العقل والهمم والخوف على الوطن.. فنهزم الظلام والظلم والظلامية.. ولا مخرج آخر.

المراجع

*** مراجع عربية ومترجمة:**

- أبوالحسن الأشعرى – مقالات الإسلامين واختلاف المصريين.
- ابن الأثير – الكامل فى التاريخ.
- ابن تيمية – الرسائل الكبرى.
- ابن قتيبة – نقض المنطق.
- ابن القيم الجوزية – مفتاح السادة ونشوء ولاية العلم والإرادة.
- أبو الحسن بن فارس – فقه اللغة.
- الباقلانى (الإمام) – التمهيد.
- الذهبى – سير أعلام البلاد.
- الغزالى (الإمام) – تهافت الفلاسفة.
- المنقذ من الضلال.
- الفارابى (المعلم الثانى) – إحصاء العلوم.
- القاضى عبدالجبار – المغنى.
- أحمد أمين – ضحى الإسلام.
- أحمد زكريا الشلق (دكتور) – حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية.
- أحمد عزت عبدالكريم (دكتور) – تاريخ التعليم فى مصر.
- أحمد شفيق (باشا) – الحوليات.
- أحمد صادق سعد – فى ضوء النمط الآسيوى للإنتاج – تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى.
- إسماعيل محمد حسن – علمانية الإسلام والتطرف الدينى.
- السيد يوسف – الإخوان المسلمون وجذور الإرهاب والعنف فى مصر.
- بادو، ج وآخرون – التطور فى الدين – ترجمة نقولا زيادة وآخرين.
- تيودور روزنشتين – دمار مصر – ترجمة على أحمد شكرى.
- جرجى زيدان – تاريخ آداب اللغة العربية.
- جمال الدين الأفغانى (الشيخ) خاطرات جمال الدين أملاه على محمد باشا المخزومى.
- حافظ عفيفى (دكتور – باشا) – على هامش السياسة المصرية.
- ديفيد لاندز – بنوك وباشوات – ترجمة دكتور عبدالعظيم أنيس.
- راشد البراوى (دكتور) ومحمد حمزة عليش – التطور الاقتصادى فى العصر الحديث.
- رفاعة الطهطاوى (الشيخ) – تخليص الإبريز فى تلخيص باريز.

- مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية.
- المرشح الأمين للبنات والبنين.
- رفعت السعيد (دكتور) - تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر.
- الأساس الاجتماعى للثورة العرابية.
- العلمانية بين الإسلام والتأسلم.
- عصام الدين حفنى ناصف.
- حسن البنا، الشيخ المسلح.
- رضوان السيد - الإسلام المعاصر.
- رمسيس يونان- غاية الفنان العصرى.
- رؤوف عباس (الدكتور) - الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩- ١٩٥٤.
- زكى فهمى - صفوة العصر فى سيرة ورسوم مشاهير رجال مصر.
- سليم خليل نقاش - مصر للمصريين.
- شبلى شميلى - مجموعة الأعمال (جزءان).
- صالح مجدى (بك) - حلية الزمن فى سيرة خادم الوطن رفاعة بك رافع.
- صبحى وحيدة - فى أصول المسألة المصرية.
- صلاح نصر (يوزباشى)، كمال الدين الحناوى (يوزباشى) - الشرق الأوسط فى مهب الريح.
- عاطف العراقى (الدكتور) - العقل والتنوير فى الفكر العربى المعاصر.
- عاصم الدسوقى (الدكتور) - كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى.
- عباس محمود العقاد - مطالعات فى الكتب والحياة.
- عبدالمنعم الدسوقى الجميعى (الدكتور) - الثورة العرابية على ضوء الوثائق المصرية.
- عبدالحميد عفيفى مطر - التعليم والمتعطلون فى مصر.
- عبدالحميد إلياس نصير - عهد الاستقلا.
- عبدالحميد المشهدى - صحيفة سوابق.
- بعدالرحمن الرافعى - الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزى.
- عبدالمنعم الغزالى - تاريخ الحركة النقابية المصرية.
- عبدالعزيز فهمى (باشا) - حياتى.
- عبدالعزيز رفاعى (الدكتور) - فجر الحاية النيابية فى مصر الحديثة.
- عفاف لطفى السيد (الدكتورة) - تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦- ترجمة عبدالحميد سيم.
- على الحديد (الدكتور) - عبدالله نديم.
- على شلش (الدكتور) - مصر الفتاة - جمعية سياسية إصلاحية.
- على فهمى كامل - سيرة مصطفى كامل.
- على مبارك (باشا) - الخطط الجديدة لمصر القاهرة وبلادها القديمة والشهيرة - تأليف الجناب الأمجد والملاذ الأسعد سعادة على باشا مبارك.

- غالى شكرى (الدكتور) - العلمانية المعلونة.
- النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث.
- فوزى جرجس - دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى.
- قلينى فهمى (باشا) - آراء وذكريات فى السياسة والاقتصاد والاجتماع.
- ماجدة حمود (الدكتورة) - محمد محمود - دوره فى السياسة المصرية.
- محمد رشيد رضا (الشيخ) - تاريخ الأستاذ الإمام.
- محمد عبده (الأستاذ الإمام) - الأعمال الكاملة - تحقيق محمد عمارة.
- محمد جابر الأنصارى (الدكتور) - تحولات الفكر السياسى فى الشرق العربى.
- محمد حسين هيكل (الدكتور - باشا) منزل الوحى.
- محمد زكى عمر - ربع قرن فى مفاوضات.
- محمد زكى عبدالقادر - أقدام على الطريق.
- محمد كامل ضاهر (الدكتور) - الصراع بين التيارين الدينى والعلمانى.
- محمد كامل سليم - صراع مصر فى أوروبا.
- محمد عبدالغنى حسن (الدكتور) - عبدالله فكرى.
- محمد على علوبة (باشا) - مبادئ فى السياسة المصرية.
- محمد عودة - سبعة باشوات وصور أخرى.
- محمد صبيح - مواقف حاسمة فى تاريخ القومية العربية.
- من العلمين إلى سجن الأجانب.
- مريت بطرس غالى - سياسة الغد.
- مصطفى مؤمن - صوت مصر.
- نصرى صايغ - بؤس العلمانية من بؤس العلمانيين.
- هنرى عيروط اليسوعى (الأب) - الفلاحون - ترجمة محمد غلاب.

*** مراجع باللغات الأجنبية:**

- AE.Crouchly - The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public debt.
- Artin - La Propriete Foncisunere en Egypte.
- A.Scolch - Egypt for the Egyptians.
- Ciano- Ciano's Deary (1939-1943).
- Cromer (lord) - Modern Egypt.
- Charles Issawi - The Economic History of the Meddle East - 1800-1919
- Dahel. Robert A.On Democracy.
- Gabrel Baer - A History of Land - ownership in modern Egypt.
- Harris. Murry Egypt under the Egyptians.
- P.M.Holt - Political and Social Change in Moder Egypt.
- Roger Owen - Lord Crommer and the development of Egyptian industry 1800-1919.
- Krik. G.The Middle East in the war.
- Sadik J.Alszm - Islam and Secular Humanism.
- Wifrid Blunt - Secret History of English occupation of Egypt.

*** دوريات:**

- الأهرام - سنوات ١٩٣٥ - ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - ١٩٦٧ - ١٩٧٠.
- التطور - ١٩٤٠.
- الجريدة - ١٩٠٨.
- الجهاد - ١٩٣٦.
- أدب ونقد - ٢٠٠٧.
- الكاتب - ١٩٦٥.
- الرسالة - ١٩٣٣.
- روز اليوسف - ١٩٣٥- ١٩٥١.
- السياسة - ١٩٢٩.
- السياسة الدولية - ١٩٧١.
- المقطم - ١٩٠٦ - ١٩٤١.
- الهلال - ١٩٧٤.

The Communsit Incrnational - VolXVII

*** وثائق ومخطوطات:**

- شكرى مصطفى - التوسمات - مخطوط.
- عبدالله النديم - تاريخ مصر فى هذا العصر - مخطوط.
- لائحة إصلاح مرفوعة إلى جلالة الأمير توفيق الأول خديو مصر - خدمة من جمعية اتحاد مصر الفتاة، (النص الكامل).
- سعد زغلول (باشا) المذكرات (المخطوطة) كراس ٣٧.
- ملف محمد محمود (باشا) - دار المحفوظات - القلعة - ٤٥٣٣٠ محفظة رقم ٢٨٥٧ دولاب ٢١١٤.
- محافظ الداخلية - محفظة ٢٧ ملف ٨٦ عين ١٥٠ - مخزن ٥ - دار المحفوظات
- محافظ الداخلية - محفظة ١١ دوسيه ٥١٦٦ - دار المحفوظات
- مضابط الجمعية التشريعية - دور الانعقاد الأول ٢٢-١-١٩١٤ حتى ١٧-٦-١٩١٤.
- تقرير من السير مايلز لامبسون إلى مستر أيدن عام ١٩٣٦ - المتحف البريطانى.
- رأى السفير البريطانى منذ ٣٠ عاما فى ١٠٠ سياسى مصر.

*** معاجم وموسوعات:**

- المحيط.
- الوسيط.
- المورد.
- المعجم العلمى للعقائد الدينية - تعريب وتحرير سعد الفيشاوى
- المعجم الفلسفى - د.مراد وهبة

Ensclopedea AMericana Oxfrod

المحتوى

* **الفصل الأول:**

- الرأسمالية المصرية 5

* **الفصل الثانى:**

- التداعيات 37

* **لائحة إصلاح** 79

* **الفصل الأول :**

- ملاحظات على حالة البلاد العمومية 81

* **الفصل الثانى:**

- فى أسباب شقاء البلاد وتأثيرها 85

* **الفصل الثالث:**

- الإصلاحـــــات 97

- ليبرالية مجهضه دوماً 121

- مسار اقتصادى واجتماعى وسياسى غير متسق 151

- هل هى بداية.. أم مجرد خاتمة؟ 179

- المـــراجع 187